العدد الثامن - مارس ١٩٩٧

AL-Muhasiboon

المحاسبون

تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

مشروع قانون بتعديل شروط مزاولة مهنة مراقبة الحسابات

عضوية جمعية المحاسبين لحملة الزمالة وخريجي الدراسات التجارية

إطار مقترح لمحاسبة الزكاة

عولمة الأعمال والتعليم والتدريب المحاسبي

مجمع عربي لإعداد المعايير الموحدة وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة

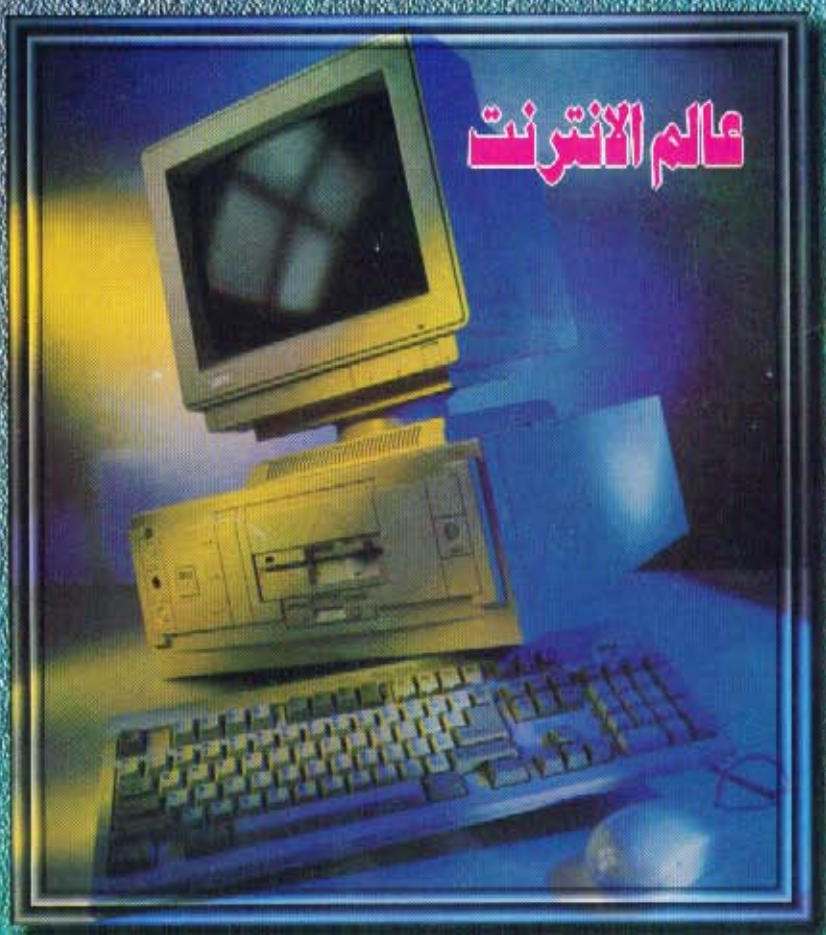

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

(وكفى بنا حاسبين)

صدق الله العظيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله..

عزيزي القارىء..

تبذل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية جل جهدها في أن تضع بين أيديكم في كل عدد جديد من مجلة «المحاسبون» مجموعة متنوعة شاملة من المقالات والأبحاث والدراسات العلمية مقرونة بأهم الأخبار والتطورات المهنية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بهدف تعظيم مردود الاطلاع على هذه المجلة العلمية المتخصصة.

وفي هذا العدد سيجد القارىء من المقالات ما يتطرق إلى الإطار المقترح لمحاسبة الزكاة وعولمة الأعمال وانعكاساتها على التدريب المحاسبي. وفيما يتعلق بالمحاسبة حول العالم دراسة شاملة عن تنظيم مهنة المحاسبة في لوكسمبورج، هذا بالإضافة إلى المحاسبة والحاسوب نظرا لأهمية الارتباط العلمي والاستخدام الفعال للحاسب الآلي في مجال الأنظمة المحاسبية والآفاق الجديدة التي تتيحها شبكة الانترنت.

ويسرنا صدور هذا العدد متزامنا مع عدة مناسبات سعيدة، منها ما هو على صعيد المهنة وهو استضافة الكويت للمؤتمر الدولي الأول لأقسام المحاسبة بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الصعيد العام عيد الفطر المبارك والعيد الوطني وعيد التحرير لبلدنا الحبيب أعاد الله علينا هذه المناسبات بالخير واليمن والبركات، ونتقدم بأخلص التهاني القلبية لجميع أعضاء الجمعية وقرائنا الأعزاء.

عزيزي القارىء..

هذه لمحة مختصرة عن محتويات هذا العدد من مجلة «المحاسبون» سيكون اطلاعكم عليها بالتفصيل الوارد في أبوابها أكثر وضوحا وأكثر فائدة، مؤكدين لكم دائما اهتمامنا وانتقاءنا لما تحتويه مجلة «المحاسبون» من مواد علمية وثقافية، ووضع جميع مجهوداتنا للوصول إلى المستوى المطلوب من الفائدة العلمية المرجوة لجمهور قرائنا الأعزاء.

وفقنا الله وإياكم إلى ما فيه الخير والسداد..

رئيس هيئة التحرير
مشاري عبد الوهاب الفارس

المحاسبون

Al-Muhasiboon

رئيس التحرير

The Editor-in-Chief:

مشاري عبد الوهاب الفارس
Meshari Abdul Wahhab Al-Fares

هيئة التحرير

The Board of Editors:

خالد محمد الجريوي
Khaled Mohammed Al-Jraiwi

عبداللطيف عبد الله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed

د. محمود عبد الملك فخرا
Dr. Mahmoud Abdul Malik Fakhra

د. ابراهيم شاهين
Dr. Ibraheem Shaheen

د.مصطفى أحمد الشامي
Dr. Musthafa Al-Shami

محمد حمود إبراهيم الهاجري
Mohammed H.I. AL-Hajeri

صلاح عبدالله الخلف السعيد
Salah A. A. Alsaeed

سكرتير التحرير

Editing Secretary

عبدالغني سعودي
Abdul Ghani Saudi

طباعة دار الوطن

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد الثامن

دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

■ **موجز محلي:** 8

- المؤتمر الأول لاقسام المحاسبة في جامعات مجلس التعاون الخليجي
- لقاء تدريبي حول الرقابة المالية
- قانون جديد لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الكويت
- محافظ المركزي: التحول نحو الاقتصاد الإسلامي

■ **أخبار جمعية المحاسبين:** 4

- مؤتمر المحاسبين والمراجعين العرب بالقاهرة
- مشروع قانون بتعديل شروط مزاولة مهنة مراقبة الحسابات
- اشهار تعديل بعض مواد النظام الأساسي للجمعية.

■ **المحاسبة حول العالم:** 15

- تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في لوكسمبورغ - د. محمود عبد الملك فخرا

■ **رؤية محاسبية:** 17

- عولمة الأعمال وانعكاساتها على التعليم والتدريب المحاسبي. - د. يوسف عوض العادلي.

■ المراسلات

ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون» ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت برقيا: المراجعة ـ دولة الكويت فاكس: ٤٨٣٦٠١٢ ـ ٠٠٩٦٥ هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ ـ ٤٨٤١٦٦٢

■ Correspondence

should be addressed to:The Editor - in - Chief, Al-Muhasiboon, P.O. Box 22472, Safat - 13085 - State of Kuwait. Cable: Al Murajaa - State of Kuwait Fax: 00965 4836012 Tel: 4841662 - 4849799

■ الاعلانات

يتفق بشأنها مع ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص.ب «٢٢٤٧٢» الصفاة ـ الرمز البريدي «١٣٠٨٥» دولة الكويت ـ برقيا: المراجعة ـ الكويت فاكس ٤٨٣٦٠١٢ ـ ٠٠٩٦٥ ـ هاتف ٤٨٤٩٧٩٩ ـ ٤٨٤١٦٦٢.

■ Advertisements

Agreements in the regard should be made with management of the Kuwait accounts and Auditors Association. P.O. Box 22472, Safat-13085 State of Kuwait Fax: 00965 4836012 Tel: 4841662-4849799

Issue No.8

A Specialized Scientific periodical Published by the
Kuwaiti Accountants and Auditors Association

■ **المحاسبة والحاسوب:** 20
ـ مدخل إلى عالم الانترنت.

● **في دائرة الضوء:** 27
ـ الهيئة العامة للاستثمار

■ **أخبار المنظمات:** 28
ـ ندوة عن تطبيق المعايير المحاسبية
ـ لجنة لدعم العمل الإداري العربي
ـ صندوق تعويضات لتضرري اتفاقية تيسير التجارة العربية

■ **عالم المال:** 35
ـ بورصة موحدة عربية
قبل عام ٢٠٠٠
ـ اليورو عملة موحدة عام ١٩٩٩

■ **بحوث ومقالات:** 43
ـ دراسة لمعهد الأبحاث عن القوى العاملة العربية
ـ الكويت تدعم العملة الخليجية الموحدة
ـ إطار مقترح لمحاسبة الزكاة ـ النظام المحاسبي للزكاة ـ د. أمين شهيب
ـ ترويج الدولة لجذب الاستثمارات ـ الآليات والشروط ـ عادل الابيوكي

■ **دراسات:** 49
ـ البيع لأهل القمة ـ عبد الرحمن الرفاعي

■ **نظم وتشريعات:** 55
ـ نص مشروع القانون بتعديل شروط مزاولة مهنة مراقبة الحسابات

■ الإعلانات

ـ ينفق بشأنها مع ادارة جمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية ص.ب «٢٢٤٧٢» الصفاة ـ الرمز البريدي «١٣٠٨٥٠» دولة الكويت ـ برقيا: المراجعة ـ الكويت
فاكس ٤٨٣٦٠١٢ ـ ٠٠٩٦٥ ـ هاتف ٤٨٤٩٧٩٩ ـ ٤٨٤١٦٦٢

■ Advertisements

Agreements in that regard should be made with the management of the Kuwaiti Accountants and Auditors Association.
. P.O. Box 22472, Safat - 13085 State of Kuwait. Cable: Al Murajaa - State of Kuwait
Fax: 00965 4836012
Tel: 4841662 - 4849799

■ الاشتراكات

الكويت ودول مجلس التعاون:
٢,٥ دينار كويتي لاعضاء الجمعية
٥ دنانير كويتية للافراد
٨ دنانير كويتية للمؤسسات
الدول العربية:
١٠ دنانير كويتية او ما يعادلها بالعملة المحلية للافراد
١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات
الدول الاجنبية:
٨٠ دولارا أمريكيا للمؤسسات
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»

■ Subscriptions

Kuwait and GCC countries:
2.5 K.D For KAAA Members.
5 KD for individuals
8 KD for companies and establishments
Arab countries:
10 KD or the equivalent in local currency for individuals
16 KD or the equivalent in local currency for companies and establishments.
Non-Arab countries:
$ 50 for individuals
$ 80 for companies and establishments.
(The subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in Chief of Al-Muhasiboon Magazine)

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر، وهي غير مسئولة عما ينشر من آراء

■ الاشتراكات

ـ الكويت ودول مجلس التعاون: ٢,٥ دينار كويتي لاعضاء الجمعية، ٥ دنانير كويتية للافراد، ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
ـ الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية او ما يعادلها بالعملة المحلية للافراد. ١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
ـ الدول الاجنبية: ٨٠ دولار امريكيا للمؤسسات
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

Subscriptions

Kuwait and GCC countries: 2.5 K.D For KAAA Members, 5 KD for individuals, 8 KD for companies and establishments
Arab countries: 10 KD or the equivalent in local currency for individuals, 16 KD or the equivalent in local currency for companies and establishments.
Non-Arab countries: $ 50 for individuals, $ 80 for companies and establishments.
(The subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in Chief of Al-Muhasiboon Magazine).

■ الاسعار

سعر النسخة:
ـ اعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس.
ـ الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد او ما يعادله بالعملة المحلية مضافا اليه اجور البريد
ـ بقية دول العالم ٥ دولارات أمريكية مضافا اليها أجور البريد

■ PRICES

Price of one copy:
-1/2 K.D For KAAA Members.
- Kuwait and GCC countries: One KD or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other coutries: $ 5 plus airmail charges

مؤتمر المحاسبين والمراجعين العرب بالقاهرة:

توصية بإنشاء مجمع عربي لإعداد المعايير الموحدة وتنظيم وتأهيل المهنة

الماجد:

■ دور المحاسبة محوري في تطبيق سياسة الخصخصة

■ الحكومات العربية مطالبة بدعم مكاتب المحاسبة الوطنية والتنافس المهني الشريف.

● د.حجازي والماجد

نظم المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين بالتعاون مع الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الإدارية المؤتمر السنوي حول دور المحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة خلال الفترة من ١٤ إلى ١٥ سبتمبر ١٩٩٦ في القاهرة بمشاركة الجهات المعنية في جمهورية مصر العربية والعالم العربي والتي ضمت العديد من الجمعيات المهنية وهيئات واتحادات أسواق المال والجامعات ومراكز الأبحاث واتحادات وغرف التجارة والصناعة والبنوك والشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمستثمرين ورجال الأعمال. وجاء انعقاد المؤتمر بهدف تحديد المعايير المحاسبية اللازمة للخصخصة وقياس دور المراجعة قبلها وبعدها وعرض أدوات التقييم المالي اللازم لها وتبادل الخبرات في مجالات المحاسبة في المشروعات الخاصة وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية في ظل الخصخصة إلى جانب مناقشة دور المحاسبين في تحسين المركز التنافسي للشركات في مرحلة ما بعد الخصخصة.

وقد شارك من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المؤتمر أمين السر العام عبداللطيف الماجد الذي صرح لـ«المحاسبون» بأن الموضوعات التي تناولها المؤتمرون شملت دوافع الخصخصة ونماذجها وتجارب الدول الآخذة بها ومشاكل التحول من الحسابات الحكومية إلى محاسبة القطاع الخاص، والتوجه بالأرباح والرقابة على التكاليف في ظل التنافسية، وسياسات التسعير، والتضخم، والإفلاس، والاندماج، والانفصال لأغراض الخصخصة. وهل تحتاج الخصخصة لإصدار مجموعة جديدة من المعايير المحاسبية ومدى معالجة المعايير المحاسبية الدولية مشكلات الخصخصة علاوة على دور المراجعة قبل وخلال وبعد الخصخصة. وهل تحتاج الخصخصة إلى مجلس أعلى لمعايير المحاسبة والمراجعة إلى جانب فرص خصخصة قطاعات الخدمات العامة في الاقتصاديات العربية. وقياس دور المحاسبة الإدارية في حل مشاكل الخصخصة. كما شملت الموضوعات المعالجة المحاسبية لإصلاح الهياكل المالية للشركات المحولة، وأسس المعالجة المحاسبية لهياكل التحول الجديد (الأسهم والسندات ومحافظ الأوراق المالية). وتقييم الأصول لأغراض الخصخصة. ودور المحاسبة الدولية في جذب الاستثمارات الخارجية بعد الخصخصة. والمؤشرات المالية لتوسيع قاعدة الملكية. في الإضافة إلى نظم المعلومات المالية الجديدة (الإفصاح المالي) لمساندة قرارات الاستثمار في ظل الخصخصة. وضرورة تطوير برامج المحاسبة والمراجعة بالجامعات بما يتلاءم مع

التوجه نحو الخصخصة.

وأشار الماجد إلى أن الجلسة الافتتاحية للمؤتمر اشتملت على كلمتين لمقرر ورئيس المؤتمر، كما اشتمل برنامج المؤتمر خلال أول أيامه على ثلاث جلسات تناول أولها الخصخصة كضرورة للإدارة الاقتصادية في ظل الليبرالية الجديدة والتحديات الاقتصادية على المستوى العالمي، واشتملت على ورقتي عمل الأولى بعنوان «الطرق المستحدثة للخصخصة، المفاهيم والمقومات والأهداف»، والثانية حول تجارب الدول في الخصخصة ضمن ثلاث أوراق فرعية أولاها عن الدول ذات الاقتصاد المخطط، والثانية عن دول الاتحاد الأوربي وأمريكا، والثالثة عن الدول العربية ومصر ـ أما الجلسة الثانية فكانت حول « المحاسبة والمراجعة والرقابة في ظل التحول إلى الخصخصة»، واشتملت على ورقة عمل بعنوان «أنواع الرقابة والتدقيق المالي: الأسس والفوارق والتنسيق»، ضمت ثلاث أوراق فرعية عن المحاسبة القومية والمحاسبة الحكومية والمحاسبة التجارية، والورقة الثانية حول «الرقابة الحكومية»، أما الثالثة فكانت حول «المراجعة والتدقيق المحاسبي». في حين كانت الجلسة الثالثة حول «المحاسبة ونظم المعلومات كأداة لتقييم الأداء الاقتصادي والمالي»، وضمت ثلاث أوراق أولاها بعنوان «نظم التكاليف والمحاسبة الإدارية»، والثانية «نظم المعلومات وقراءة البيانات المالية مع عرض فيلم تطبيقي»، والثالثة «دور المحاسبين والمراجعين في ظل نظم الإيزو وإدارة الجودة ISP & TOM.

وأوضح الماجد أن اليوم الثاني للمؤتمر اشتمل على جلستي عمل إلى جانب الجلسة الختامية، كانت أولاهما بعنوان «مشكلات التحول إلى الخصخصة» وضمت أربع أوراق الأولى حول «مشاكل التقييم للمؤسسات والأوراق المالية»، والثانية حول «عقود الإدارة كأداة للخصخصة»، والرابعة حول «المحاسبة الاجتماعية والتحول إلى الخصخصة»، بينما تناولت الجلسة الثانية «ضرورات تحديث مهن الإدارة والمحاسبة والمراجعة في خدمة الخصخصة» من خلال ثلاث أوراق الأولى بعنوان «تقييم الأداء المهني وضرورات التدريب والتحديث في مهنة المحاسبة والمراجعة والإدارة»، والثانية بعنوان «مراجعة وتعديل قوانين مزاولة المهنة ومدى الحاجة للتعامل المهني (الإدارة ـ المحاسبة والمراجعة ـ الهندسة ـ القانون ـ وغيرها)، والثالثة بعنوان «معايير المحاسبة والمراجعة والسلوك المهني»، في حين احتوت الجلسة الختامية على نظرة إلى المستقبل وكلمة ختامية وقراءة لتوصيات المؤتمر.

وقال الماجد إن المؤتمر أوصى بضرورة صياغة معايير محاسبة موحدة على المستوى العربي تكون في إطار تكوين مجمع محاسبي عربي يساهم في تطوير مهنة المحاسبة بالمنطقة ويتلاءم مع الإمكانات الاقتصادية للدول العربية، وإن من أهم التوصيات ما يتعلق بأهمية إعادة تنظيم مهنة المحاسبة على المستوى العربي للتأهيل لمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية والاستعدادات الخاصة بفتح الباب للشركات الدولية المتعددة الجنسيات للعمل داخل المنطقة، كما ركزت توصيات المؤتمر على أهمية تطوير دور المحاسبة في عمليات الخصخصة، وتحديد الأساليب والنماذج البديلة في إدارة برنامج الخصخصة.

وأشار الماجد إلى أن الهدف من المشاركة في المؤتمر هو التعرف على التجارب العربية في مجال إيضاح دور المحاسبة في إنجاح عملية الخصخصة، مؤكدا أهمية هذا الدور حيث تعتبر المحاسبة المحور الأساسي في تقييم أسهم الشركات المطروحة للبيع والاكتتاب العام، وضرورة الإفصاح الكامل عن ميزانيات الشركات المطروحة للخصخصة، الأمر الذي يتطلب توافر معايير محاسبية فنية لنظام الخصخصة تعمل بجانب المعايير الدولية المتعارف عليها للمحاسبة، ونوه إلى ضرورة دعم الحكومات العربية لمكاتب المحاسبة الوطنية وتشجيعها والعمل على خلق روح التنافس المهني الشريف.

الموسم التدريبي والدورة التأهيلية

تم اختتام القسم الأول من البرنامج التدريبي للجمعية والخاص بالموسم ١٩٩٧/٩٦، حيث كانت الدورة التدريبية الأخيرة «نظم المعلومات المحاسبية الحديثة باستخدام الحاسب الآلي» التي عقدت خلال الفترة من ١٤ـ١٨ ديسمبر الماضي.

كما جرى استئناف عقد الدورات التدريبية الخاصة بالقسم الثاني من هذا الموسم اعتبارا من أول مارس ١٩٩٧، متضمنة عدة دورات تدريبية متنوعة. تقوم الجمعية بتنظيمها بمشاركة عدد كبير من منتسبي الوزارات والهيئات والشركات والبنوك، وبعض المكاتب والمؤسسات والشركات الخاصة لما تتميز به دورات الجمعية من مواكبة لمتطلبات المهنة في جميع القطاعات. كما يحاضر خلالها ويتولى التدريب أساتذة من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وتعقد هذه الدورات في قاعات الجمعية المخصصة والمجهزة للتدريب خلال الفترة المسائية.

من جهة أخرى اختتمت منتصف ديسمبر الماضي أعمال الدورة التأهيلية التي عقدتها الجمعية على مدى شهرين للراغبين في تأدية امتحان القيد حيث حضر هذه الدورة عشرة مشاركين من الأعضاء العاملين بالجمعية. وقد عقد امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات خلال الفترة من ١٤ـ ٢١ ديسمبر ١٩٩٦، حيث تقدم لأداء الامتحان سبعة اجتاز اثنان منهم الامتحان بشكل نهائي هما الدكتور محمود عبد الملك فخرا وعادل الصانع كما اجتاز الامتحان بمواد اثنان من المتقدمين ولم يتمكن من اجتيازه ثلاثة ممتحنين.

قدمته الحكومة:

مشروع بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨١ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات

تلبية لطلب السيد / رئيس مجلس الأمة من خلال كتابه المؤرخ ٢٧ مايو ١٩٩٥ تزويد لجنة الشئون المالية والاقتصادية بوجهة نظر الجمعية حول مقترح الحكومة قامت الجمعية بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٩٥ بتقديم وجهة نظرها بعد دراسة مستفيضة لمحتوى اقتراح الحكومة وذلك باجراء بعض التعديلات عليه تشمل بعض الضوابط التي تحافظ على مستوى المهنة وأهميتها وتعالج بعض نواحي القصور الموجودة بأسلوب الامتحان ومحتواه المهني التخصصي وانعكاس ذلك على كفاءة مدققي الحسابات وذلك بعدم تغطيته النواحي الفنية والمهنية لتدقيق الحسابات تتلخص بالآتي:

١ ـ الابقاء على الامتحان لمن لم يستكمل سنوات الخبرة المطلوبة وتعديل نوعية الامتحان ليغطي الجوانب الفنية والمهنية لمدققي الحسابات.

٢ ـ

أ ـ زيادة مدة الخبرة المقترحة بتعديل الحكومة.

ب ـ شرط حضور دورة مهنية متخصصة تغطي أسس التدقيق والمعايير الدولية والجوانب القانونية.

ج ـ استثناء حملة شهادات الزمالة المعترف بها من الجمعية من شرط الامتحان مع الالتزام بشرط حضور الدورة التخصصية.

٣ ـ أهمية التفرغ للرقي بالمهنة.

٤ ـ تفعيل دور الرقابة والاشراف على عمل مكاتب التدقيق.

٥ ـ اقتراح عقد دورة سنوية إلزامية بمعدل (١٠) ساعات لجميع مراقبي الحسابات المعتمدين للمستجدات على المهنة.

ولأهمية هذا الموضوع ولإيمان مجلس الأمة بدور الجمعيات المهنية وأهمية الاستئناس برأي المتخصصين دعت لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة كلا من وزارة التجارة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وأحد مكاتب التدقيق بدولة الكويت للاجتماع بمقر اللجنة بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٩٦ لمناقشة مشروع القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات المقدم من الحكومة حضره عن الجمعية كل من السيد / مشاري عبد الوهاب الفارس والسيد / عبد اللطيف عبد الله هوشان الماجد والسيد / محمد حمود الهاجري والسيد / بدر ناصر السبيعي. وقد تركز رأي الجمعية على أهمية الامتحان لتقييم من يسمح له بالدخول لهذه المهنة بشرط أن يكون الامتحان خاضعا لمنهج مهني يعنى بصورة رئيسية بتخصص مراجعة وتدقيق الحسابات والجوانب الأخرى المرتبطة به وكذلك وضع بعض الحلول العاجلة لمهنة تدقيق الحسابات وأهمية انتشارها وأخيرا الاشارة إلى مشروع القانون المتكامل المقترح من الجمعية في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات والمرسل إلى المجلس بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٩٥ والذي يتوافق مع التطورات والمستجدات على مستوى المهنة والقائمين عليها ويعالج جوانب القصور بالقانون الحالي لتقادمه. والذي ستقوم الجمعية بنشره بالاعداد القادمة من مجلتكم.

هذا وقد بحثت لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة مشروع القانون المقدم من الحكومة واجراء بعض التعديلات عليه حسب تصريح السيد / ناصر الصانع ـ رئيس اللجنة للصحف المحلية بتاريخ ١٩٩٧/٣/٦ والمنشور في هذا العدد من المجلة ضمن زاوية نظم وتشريعات.

وفيما يلي نص كتاب رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين إلى السيد رئيس مجلس الأمة بهذا الخصوص:

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٥٠/ب/١ ـ ١٥٤٤٦ بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٩٥ والخاص بقيام لجنة الشئون المالية والاقتصادية

بصدد دراسة مشروع القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (٥) لسنة ١٩٨١ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.

فإن مجلس الإدارة يود في البداية أن يشكركم على اهتمامكم وتقديركم لدور الجمعية للمساهمة في إبداء رايها في الأمور التي تهم المهنة والمهنيين. أما فيما يتعلق بمشروع التعديل المشار إليه أعلاه، وحيث أن التعديل المقترح تعرض إلى الشروط المبينة أدناه:

- مدة الخبرة العملية.
- تصنيف مراقبي الحسابات.
- شرط اجتياز الامتحان.

والمذكور في البندين ٣، ٦ من المادة (٢) بالقانون الحالي.

فإن راي الجمعية بهذا الخصوص يتلخص بالتالي:

البند ٣:

أ ـ أن تكون مدة الخبرة لا تقل عن عشر سنوات مع شرط حضور دورة تنشيطية متخصصة تعقد بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بمعدل لا يتجاوز ١٠٠ ساعة ونسبة حضور لا تقل عن ٨٠٪.

ب ـ الاستمرار بتصنيف مراقبي الحسابات إلى فئتين كالتالي:

مراقب حسابات فئة (أ) لمن أمضى سنتين في سجل مراقبي الحسابات ويقوم بمراقبة الشركات المساهمة والبنوك وشركات التأمين والمؤسسات العامة.

مراقب حسابات فئة (ب) عند الحصول على الترخيص يقوم بمراقبة حسابات الأشكال القانونية الأخرى التي لا تندرج ضمن فئة (أ).

ويجوز للمصنفين على فئة (أ) القيام بما هو مخصص للفئة (ب) ولا يجوز العكس.

مع إضافة الضوابط التالية للحفاظ على المستوى المطلوب لمدققي الحسابات:

أ ـ عدم الجمع بين الوظيفة ومهنة تدقيق الحسابات مع اعطاء مهلة أربع سنوات لمراقب الحسابات لاتخاذ قرار التفرغ. لا يجوز له في حالة قراره العودة إلى الوظيفة طلب القيد في سجل مراقبي الحسابات مرة أخرى إلا بعد مضي أربع سنوات على انقضاء المهلة الأولى، ومع ذلك يجوز لمراقب الحسابات مزاولة الأعمال التجارية على ألا تتعارض مع ميثاق شرف المهنة.

ب ـ إضافة ميثاق شرف المهنة إلى مواد القانون (مرفق نسخة).

ج ـ تشكيل لجنة تفتيش ومتابعة على مكاتب التدقيق من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ووزارة التجارة والصناعة.

د ـ السماح لمن لم يستكمل شرط الخبرة المنصوص عليه بالفقرة (٣) من القانون المذكورة سابقا ويرغب بالقيد في سجل مراقبي الحسابات أن يجتاز امتحان خاص تنظمه وزارة التجارة والصناعة مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بشرط أن يكون قد مضى على حصوله على المؤهل العلمي خمس سنوات بالنسبة لخريجي الجامعة وسنتين للحاصلين على الدكتوراه تخصص محاسبة. كما يستثنى من شرط الامتحان الحاصلون على شهادة الزمالة C. A - C. P. A كشهادات مهنية.

هـ ـ إلزام جميع مراقبي الحسابات حضور دورة محاسبية تخصصية سنوية بمعدل (١٠) ساعات تعقدها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أكثر من مرة خلال السنة تغطي المستجدات والتطورات المهنية بصورة عامة والمعايير الدولية بصورة خاصة.

هذا مع استعداد الجمعية للاجتماع بأعضاء لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلسكم الموقر لشرح وإيضاح النواحي العلمية والمهنية لهذه المقترحات وأهمية احتواء التعديل المقترح عليها.

كما تجدر الإشارة انه وبالنظر إلى التطور الكبير الذي طرأ على المهنة على الصعيدين المحلي والعالمي فان الجمعية بصدد تقديم مشروع قانون متكامل يشمل جميع مواد القانون الحالي بالاستعانة بالدراسات السابقة بالجمعية بهذا الخصوص والمرونة المطلوبة بالاقتراح موضوع الكتاب يغطي على سبيل المثال:

١ ـ إعطاء دور أكبر لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

٢ ـ حماية المهنة من المسيئين إليها.

٣ ـ إنشاء جدولين للقيد

- مراقبين ممارسين.
- مراقبين غير ممارسين.

٤ ـ السماح للحاصلين على تراخيص مزاولة المهنة تاسيس شركات مهنية.

وسنوافيكم بنسخة منه حال الانتهاء من دراسته واعتماده.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

مشاري عبد الوهاب الفارس
رئيس مجلس الإدارة

ترجمة عربية لمعايير المحاسبة الدولية

من منطلق اهتمام مجلس إدارة الجمعية ونظرا لما تتضمنه معايير المحاسبة الدولية من قواعد ومبادىء لها أهميتها في أداء العمل المحاسبي وسلامة نتائجه، فقد تم اتخاذ جميع الإجراءات بهدف ترجمة تلك المعايير، وتم الانتهاء من ترجمتها فعليا كما يجري الإعداد لطباعتها على شكل كتيب يحتوي على جميع المعايير الصادرة من لجنة المعايير الدولية، وذلك على النحو الذي سوف يمكن جميع المعنيين والمهنيين من الاستفادة منها بشكل أوسع.

برعاية سمو ولي العهد:

المؤتمر الأول لأقسام المحاسبة في جامعات مجلس التعاون الخليجي

تأكيد على أهمية تعزيز الروابط العلمية والمهنية بين الدول الخليجية

العمل على تطوير مهنة المحاسبة بما يواكب المستجدات عالميا

● سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

برعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح نظمت كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي «المؤتمر الأول لاقسام المحاسبة في جامعات دول مجلس التعاون في دول الخليج العربية» خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ ديسمبر ١٩٩٦ حيث ناقش المؤتمرون ٢٦ بحثا وورقة علمية تناولت الجوانب النظرية والتطبيقية والمهنية للمحاسبة ومراقبة الحسابات والتعليم المحاسبي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والتطورات الدولية المرتبطة بهذا المجال.

فقد قدم الدكتور محمد انسي استاذ المحاسبة بجامعة سيراكيوز ورقة عمل بعنوان «التعليم المحاسبي لتحقيق الميزة التنافسية في القرن الحادي والعشرين». كما قدم الدكتور خالد بودي رئيس مكتب الافق للاستشارات المالية والإدارية ورقة عمل بعنوان «التعليم والتدريب المحاسبي»، وقدم صلاح فهد المرزوق العضو في عدد من اللجان والغرف التجارية ورقة عمل بعنوان «التعليم المحاسبي والتدريب المهني». وقدم الدكتور عوض سلامة الرحيلي من جامعة الملك عبدالعزيز بالمملكة العربية السعودية ورقة عمل بعنوان «إطار مقترح لتطوير المحاسبة في دول مجلس التعاون الخليجي من منظور شامل». كما قدم الدكتور محمود عبدالملك فخرا رئيس قسم المحاسبة بكلية الدراسات التجارية ورقة عمل بعنوان «تقنين مهنة المحاسبة والمراجعة بين رغبات المشرع ومتطلبات المهنيين: دراسة تاريخية تحليلية لتطور المهنة في دولة الكويت خلال عقد الثمانينات». وقدم الباحث عطا محمد البيوك ورقة عمل بعنوان «تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة القانونية في المملكة العربية السعودية». وقدم الدكتور سامي وهبة ورقة عمل بعنوان «دراسة تحليلية لمعايير المراجعة المتعلقة بتقييم مدى الاعتماد على المراجعة الداخلية لاغراض التخطيط للمراجعة الخارجية.

وقدم البروفيسور شاهد انصاري والبروفيسور جان بل من جامعة كاليفورنيا ورقة بحث شملت شواهد حول سنوات الثمانينات وكذلك التقارير المالية. كما قدم الدكتور محمد السعيد أبو العز من جامعة الزقازيق بمصر ورقة بحثية طرحت مشكلة «حالة التفتت وعدم الترابط بين الأساليب والنماذج التي تندرج عادة تحت مظلة المحاسبة الإدارية على نحو يهدد استمرارها كمجال معرفي متكامل». كما قدم الدكتور علي عبدالرحيم والدكتور علي هويدي والدكتور غالب نصر مصطفى بحثا عنوانه «التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات المساهمة الكويتية ومدى ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية». وقدم الباحث جاسم الشراح من وزارة المالية ورقة حول «دور السياسة المالية والضريبية في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة». وقدم الدكتور مهدي هادي والباحث نيل جارود بحثا حول «السيولة النقدية واجراءات التوفير والعلاقة بين السيولة والتوفير». وقدم الاستاذ الدكتور شعيب عبدالله شعيب رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر ورقة عمل تضمنت دراسة وتحليلا وتفسيرا لتقارب الممارسات المتعلقة ببعض الأعمال المستقبلية في

الكويت وذلك بعد تنفيذ أو اتباع المستويات العالمية للمحاسبة المصرفية في الكويت عام ١٩٩٠.

وكان رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر أ. د. شعيب عبدالله شعيب قد أكد في كلمة له في الحفل الختامي أن ما تم من مناقشات قد أثرى النقاش والاستفادة من التجارب بحكم الأوراق العلمية القيمة التي غطت التدريب والتعليم والمعايير المحاسبية والمراجعة، وأشار إلى أن هناك شبه اجماع بين المؤتمرين بأن وضع المعايير المحاسبية يجب أن يراعي الاعتبارات الاقليمية والمحلية والاستعانة بالتجارب المختلفة موضحا أن الاختلافات في الرأي تعد ظاهرة صحية ستؤدي في النهاية إلى بلورة الأفكار ووضع استراتيجية واضحة لوضع المعايير المحاسبية في دول الخليج، كما أعرب عن شكره للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وجامعة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي والمؤسسات المالية التي ساهمت في انجاح أعمال المؤتمر.

وفي الختام تلا أمين عام المؤتمر الدكتور وائل الراشد توصيات المؤتمر ومما جاء فيها:

١ـ يؤكد المؤتمر على أهمية تعزيز الروابط العلمية والمهنية بين دول مجلس التعاون في دول الخليج العربي عبر الجامعات والمعاهد التعليمية المتخصصة والهيئات المهنية في المجالات المختلفة وعلى وجه الخصوص في مهنة المحاسبة والمراجعة.

٢ـ يوصي المؤتمر بالعمل على تطوير النظم التعليمية في جامعات دول مجلس التعاون في دول الخليج العربية في فروع المحاسبة المختلفة بما يواكب مستجدات التعليم الإداري على المستوى العالمي وبما يخدم أهداف التنمية في جميع الأصعدة في هذه الدول.

٣ـ يوصي المؤتمر بضرورة الأخذ بالعوامل البيئية والمحلية والاقليمية عند وضع المعايير المحاسبية الواجبة التطبيق.

٤ـ يوصي المؤتمر بضرورة تحقيق الترابط المهني بين الهيئات المهنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

٥ـ يوصي المؤتمر بتوجيه مراكز البحث نحو المزيد من الاهتمام بالمشكلات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون في دول الخليج العربية والعمل على ايجاد الحلول المناسبة نحو تعزيز دور هذه المهنة في التنمية.

٦ـ يوصي المؤتمر الأمانة العامة بالاستمرار في جهودها الحثيثة نحو تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال إنشاء هيئة مهنية يوكل إليها مهمة تنظيم المهنة في دول المجلس، والعمل على توحيد متطلبات ممارسة المهنة بما في ذلك الامتحانات والشروط اللازمة للتراخيص بمزاولة المهنة.

٧ـ يوصي المؤتمر بتوفير الدعم الكافي للجنة الدائمة لأقسام المحاسبة لجامعات دول مجلس التعاون بما يدعم انشطتها الساعية إلى التنسيق بين البرامج الأكاديمية للمحاسبة في جامعات دول المجلس.

٨ـ يوصي المؤتمر بالتحضير من الآن لعقد المؤتمر الثاني للمحاسبة في دول مجلس التعاون بحيث إن اللجنة الدائمة تعهد بتنظيمه إلى إحدى جامعات دول المجلس.

نظمه ديوان المحاسبة والأرابوساي:

لقاء تدريبي حول الرقابة المالية على قطاع الضمان الاجتماعي

نظم ديوان المحاسبة بالتعاون مع المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأرابوساي لقاء تدريبيا ضمن الخطة التدريبية السنوية للمجموعة خلال الفترة من ٩ إلى ١٥ ديسمبر الماضي تحت عنوان «رقابة الأجهزة العليا للرقابة المالية على قطاع الضمان الاجتماعي»، وافتتح رئيس الديوان براك المرزوق اللقاء بكلمة أكد خلالها أهمية هذه اللقاءات التدريبية في تهيئة الفرصة لمنتسبيها للاحتكاك وتبادل التجربة والخبرة والاطلاع على المستجدات.

كما أعرب ممثل الأمانة العامة للمجموعة صادق بن حسين في كلمة افتتاحية عن أمله في تكرار هذه المبادرات حتى تتمكن الأجهزة الأعضاء في المجموعة من الاستفادة من تجربة ديوان المحاسبة والاسهام في تنفيذ خطط المجموعة.

وصرح الوكيل المساعد لشؤون الوزارات بالديوان اسماعيل الغانم بأن المشاركين في اللقاء اطلعوا عن كثب على مجريات قطاع الضمان الاجتماعي في الكويت ودور الرقابة المالية بهذا القطاع

● اسماعيل الغانم

وأشاد بدور المؤسسة العامة للتأمينات وكلية العلوم الإدارية في انجاح اللقاء، وأشار إلى أن نخبة من الخبراء المختصين اضطلعوا بإلقاء الضوء على مختلف جوانب موضوع اللقاء التدريبي والتي شملت جوانب نظرية وعملية تتعلق بماهية الرقابة المالية التي يمارسها الجهاز على القطاع ذاته وتجربة ديوان المحاسبة في الكويت، وذكر أن منتسبي اللقاء التدريبي هم مجموعة من العاملين في الأجهزة الرقابية بعدد من الدول العربية منها مصر والجزائر وتونس والسعودية وليبيا وسلطنة عمان ودولة الكويت.

شركات جديدة تلتزم بالأوفست

قال مراقب النقدية بوزارة المالية مازن المدوه إن عدد الشركات الأجنبية الخاضعة فعليا لبرنامج العمليات المقابلة «الأوفست» ارتفع إلى ١٦ شركة أجنبية مختلفة تتوزع جنسياتها ما بين أميركية وبريطانية وفرنسية ويابانية وروسية ونرويجية، وقال إن خمس شركات قامت أخيرا بتوقيع مذكرات التفاهم مع وزارة المالية وذلك كخطوة أولى لتنفيذ التزامات الأوفست المترتبة عليها وهي: شركة شورت ميسل سيستم «بريطانية»، شركة تومسون «فرنسية»، شركات متسوي ـ ميتسوبيشي ـ ساساكورا «يابانية»، و شركة بانهاردد اند ليفاسور «فرنسية» وشركة نوركونسلت «نرويجية».

وقال مدوه إن برنامج العمليات المقابلة «الأوفست» قد حقق مزايا وفوائد عديدة للاقتصاد الكويتي من أبرزها تنشيط القطاع الخاص المحلي ومنحه دورا أكبر بالإضافة إلى خلق فرص استثمارية جديدة في كافة القطاعات الاقتصادية بالبلاد هذا فضلا عن نقل التكنولوجيا وتدريب الكوادر المحلية. وأشار مازن المدوه أن مفهوم العمليات المقابلة يعتبر مفهوما واسعا يحوي تحت مظلته العديد من الانواع والأساليب المختلفة لها كالمقايضة وإعادة الشراء.

هيئة الاستثمار تنظم ندوة «برنامج التخصيص»:

الروضان: خصخصة الخدمات والمرافق العامة عقب اصدار قانون التخصيص

البدر: حصيلة أكثر من ٦٠٠ مليون دينار وتوطين المزيد من رؤوس الأموال الكويتية

● ناصر الروضان

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ناصر الروضان أن السياسات الاقتصادية للحكومة تتبنى كأحد ملامحها الرئيسية الاستمرار في تنفيذ برنامج التخصيص بجدية ومرونة وبشكل يؤدي إلى المزيد من مشاركة القطاع الخاص في تملك وإدارة الأنشطة الاقتصادية بما يزيد من مساهمته في الناتج القومي المحلي ويعيد التوازن إلى الاقتصاد الكويتي الذي شهد توسعا لدور القطاع العام في العقدين الماضيين».

وذكر الروضان في كلمة افتتح بها ندوة «برنامج التخصيص الأداء والتطلعات» والتي نظمتها الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع البنك الدولي ذكر أن الحكومة عملت مع مجلس الأمة على وضع الإطار المناسب لبرنامج تخصيص الخدمات والمرافق العامة من خلال المداولات الجارية لإصدار قانون التخصيص والتي بدأت في الدورة التشريعية السابعة.

وأعرب الروضان عن أمله أن يخرج القانون إلى حيز الوجود خلال دور الانعقاد الحالي لمجلس الأمة ليتسنى البدء في إعداد المرافق والخدمات العامة للتخصيص من خلال تحويلها من إدارات حكومية مباشرة إلى شركات وكيانات مستقلة.

وقال الروضان «اتطلع من خلال فعاليات هذه الندوة إلى مزيد من الآراء التي تساعد في صقل وتطوير وتنفيذ ما تبقى من برنامج الهيئة في ضوء ما استجد على الساحة الاقتصادية». وأضاف قوله «ستكون الاستفادة أكبر فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي المنتظر للتخصيص وعلى وجه التحديد معالجة بعض المسائل الاجتماعية المهمة لهذا البرنامج مثل توظيف العنصر الوطني وتحديد الأسعار العادلة للخدمات التي تقدم لجمهور المستهلكين.

ونوه الروضان عن الترحيب الذي لاقاه برنامج الهيئة في التخصيص من قبل جمهور المستثمرين والمراقبين المحليين وما ترتب على النتائج المالية الايجابية للبرنامج وأثره على أداء سوق الكويت للأوراق المالية الذي شهد ارتفاعا ملحوظا في مؤشرات التداول والأسعار منذ البدء في تنفيذ البرنامج في منتصف عام ١٩٨٤.

واعتبر أن البنك الدولي لصيق الصلة ببرنامج التخصيص في دول العالم المختلفة ولعب دورا في تسليط الضوء على الجوانب المختلفة لعمليات الخصخصة في الكويت.

ومن جانبه قال العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار علي الرشيد البدر «بالرغم من الصعوبات التي اعترضت ولا تزال برنامج التخصيص ومشاريعه الا أن تجاوب السوق والمواطنين معه وبهمة الشباب الذين عملوا في تنفيذه، وحسن تصميمه وإجراءاته ودعم نائب رئيس مجلس الوزراء تمكنت الهيئة العامة للاستثمار من تحقيق مرحلة رئيسية من برنامج التخصيص بدرجة طيبة وملموسة». وأضاف قوله «يكفي في هذا الشأن أن نراجع أوضاع السوق قبل بداية البرنامج وأوضاعها الآن». ففي يونيه ٩٤ كان متوسط التداول اليومي في البورصة في حدود ثلاثة ملايين دينار وبلغ أخيرا أكثر من ٢٥ مليونا في اليوم بل وصل إلى ٨٠ مليون دينار في أحد الأيام، وكان مؤشر السوق يومها ٩٨٥ نقطة ويصل الان إلى حوالي ١٩٠٠ نقطة، واجتذبت برامج التخصيص أكثر من ٢٠٠ ألف مكتتب ونقل ملكية المواطنين مباشرة وحصة الدولة في أكثر من ١٧ شركة محلية، ووطن بشكل ملموس المزيد من رؤوس الأموال الكويتية، وأتاح فرص استثمارية محلية جديدة للمستثمر الكويتي تجاوزت ٦٠٠ مليون دينار.

اتفاق لربط بورصات الكويت والبحرين وعمان

وقعت البحرين والكويت وعمان اتفاقا في مسقط لربط بورصات الدول الثلاث بهدف تشجيع حركة الاستثمارات بينها.

وذكرت «وكالة انباء الخليج» البحرينية أن الكويت ستربط بموجب الاتفاق بورصتها ببورصتي مسقط والمنامة المرتبطتين أصلا إحداهما بالأخرى.

وكان مدير سوق الأوراق المالية في البحرين فوزي بهزاد أعلن أن الاتفاق هو من «أهم اتفاقات التعاون بين بورصات دول الخليج» مشيرا إلى أنه سيشجع على إدراج الشركات المساهمة العامة والأدوات المالية في البورصات الثلاث وتعزيز أواصر التعاون القائم بينها.

وقد أدرجت ٥٦ شركة أسهمها في بورصة الكويت تقدر قيمتها الاجمالية بـ ١٥ بليون دولار و٣٧ شركة في البحرين بقيمة إجمالية ٤.٧ بليون دولار و٩٥ شركة في عمان بقيمة إجمالية ٢.٥ بليون دولار.

وسوف تنشىء دولة الإمارات العربية وقطر قريبا بورصات رسمية في حين أن المعاملات في المملكة العربية السعودية تتم عبر المصارف.

وكان قد أعلن ربط بورصات الكويت ولبنان ومصر اعتبارا من السادس من يناير الماضي لتسهيل عمليات الاستثمار المتبادلة والسماح للمستثمرين في كل من الدول الثلاث بشراء الأسهم في الدولتين الاخريين. وبالفعل بدأ تنفيذ اتفاق بهذا الشأن في التاريخ المذكور.

في نشرة المركزي عن الربع الثالث للعام ١٩٩٦:

٣,٥ بليون دينار إجمالي الايرادات الفعلية للموازنة العامة ٩٥/١٩٩٦

أظهرت نشرة إحصائية صادرة عن البنك المركزي أن إجمالي الايرادات الفعلية للموازنة العامة للسنة المالية ٩٥/١٩٩٦ بلغ ٣٤٧٣,١ مليون دينار بزيادة ١٢ في المائة عن ايرادات السنة المالية السابقة في حين تراجعت المصروفات الفعلية بنحو ٦٦,٧ مليون دينار.

وذكرت النشرة الاحصائية الفعلية للربع الثالث من العام ١٩٩٦ أن التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك إلى القطاعات الاقتصادية المحلية بلغت نحو ٣٠٠٨,٩ مليون دينار في الربع الثالث لهذا العام منها قروض استهلاكية بنحو ٥٢٠ مليون دينار عن نهاية الربع الثاني.

وأشارت النشرة إلى أن عرض النقد بمفهومه الواسع بلغ نحو ٧١٠٧,٣ مليون دينار في فترة البحث مسجلا تراجعا ملموسا بما قيمته ٢٧٣ مليون دينار عن نهاية الربع السابع وعزت هذا التراجع إلى الانخفاض في شبه النقد بنحو ٢٧٧ مليون دينار.

وذكرت النشرة أن أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية قد انخفضت بنسبة ٣,٦ في المائة لتصل إلى نحو ٦٧٦٤,٩ مليون دينار في فترة البحث مقارنة بنهاية الربع السابق وفسرت هذا الانخفاض بسبب استحقاق الدفعة الثانية من دفعات السداد النقدي الفوري للمديونيات في ٦ سبتمبر الماضي والاستمرار في برامج بيع أجزاء متتالية من حصة الحكومة في أسهم بعض الشركات الكويتية إلى القطاع الخاص.

وأشارت النشرة إلى استمرار استقرار سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية في ظل سياسة سلة العملات حيث كانت تحركات الدينار مقابل الدولار في نهاية الربع الثالث ضمن ما معدله ٠,٠٢ في المائة. وجاء في النشرة أن الرصيد الصافي للبنك المركزي مع البنوك المحلية قد تحسن بنحو ٦٢,٦ مليون دينار وبما نسبته ٧٣,٦ في المائة خلال فترة البحث وذلك على أثر تراجع مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بذات القيمة.

وعلى صعيد أدوات الدين العام فقد قام البنك المركزي بطرح ١١ إصدارا من أذونات الخزانة خلال الربع الثالث بقيمة ٥٤٦,٣ مليون دينار في حين استحق ١٢ إصدارا من الاصدارات السابقة قيمتها ٧٣٨,٥ مليون ليتراجع بذلك الرصيد القائم لأذونات الخزانة بنحو ١٢ في المائة ليصل إلى ١٣٩٦,٣ مليون دينار خلال الربع الثالث من العام الماضي.

أما عن سندات الخزانة فقد طرح البنك المركزي أربعة إصدارات قيمتها ٢٤٧ مليون دينار في حين استحق اصدار واحد قيمته ١١٤ مليون دينار من الإصدارات السابقة للسندات ليرتفع

الكويت استكملت سداد القرض الدولي

البدر: تفادي أية قروض جديدة

أعلنت الهيئة العامة للاستثمار أن دولة الكويت قد استكملت سداد القرض الدولي وفوائده بعد أن دفعت القسط الأخير والذي بلغ حوالي ٧٨٦ مليون دولار إلى مجموعة البنوك العالمية الدائنة.

وقال العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار علي الرشيد البدر في تصريح خاص لوكالة الأنباء الكويتية إن هذا القسط هو السابع والأخير لسداد قرض عالمي بلغ خمسة آلاف وخمسمائة مليون دولار أميركي اقترضته الكويت أثر تحررها من الاحتلال العراقي وذلك لتوفير تمويل جزئي لخطة ضخمة قامت بها الحكومة لإعادة بناء ما دمره ذلك الاحتلال الاثم.

وأضاف أن الهيئة العامة للاستثمار بصفتها الجهة الرسمية المختصة بالاقتراض الخارجي للدولة والجهة المسؤولة أيضا عن إدارة الاحتياطات الرسمية للدولة قد وفرت السيولة اللازمة لسداد كافة أقساط القرض اعتمادا على الايرادات العامة للدولة وايرادات استثمارات الاحتياطات.

وذكر البدر أن أكثر من ٨٠ مصرفا عالميا من ١٩ دولة مختلفة كانت قد شاركت في القرض الذي بدأت أقساطه في الاستحقاق بمعدل ربع سنوي من يونيو ٩٥ مشيرا إلى أن هذا القرض الذي منح في ديسمبر ٩١ وكان آنذاك أكبر قرض تجاري منحته البنوك العالمية لمقترض واحد يعد شهادة دولية على المركز المالي والائتماني للكويت وعبر عن ثقة عالمية بالاقتصاد الكويتي.

وأشاد العضو المنتدب للهيئة العامة بتعاون وثقة البنوك التي شاركت في منح القرض الدولي للكويت.

وقال إن السياسة المالية للدولة تهدف إلى تفادي أية قروض جديدة والتركيز على خفض الانفاق العام وزيادة ايرادات الدولة المختلفة من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ضمن مشروع خطة التنمية الخمسية وسياسة التخصيص.

واختتم العضو المنتدب تصريحه بالقول ان استكمال سداد هذا القرض الكبير وبهذه الطريقة وفي هذه الفترة القصيرة ليعكس استعادة الاقتصاد الكويتي لعافيته والتحسن في أوضاعه ويعتبر خطوة بارزة ضمن الجهود التي تبذلها الدولة حاليا في تعزيز أوضاع الاقتصاد الوطني.

بذلك الرصيد القائم لسندات الخزانة إلى ١٢٣٧ مليون دينار في نهاية الربع الثالث.

وعلى صعيد الموازنة المجمعة للبنوك المحلية فقد بلغت الموازنة المجمعة للبنوك المحلية نحو ١١١٣,٤ مليون دينار في نهاية الربع الثالث، مسجلة تراجعا بنحو ٥٩,٨ مليون عن الربع السابق ويأتي هذا التراجع محصلة تطورات عدة أهمها استمرار التراجع في مطالب البنوك المحلية على الحكومة بما قيمته ٣٠٨ ملايين دينار ومواصلة الارتفاع في مطالب البنوك على القطاع الخاص بنحو ٢٧٧ مليون دينار بالإضافة إلى زيادة الموجودات الاجنبية بنحو ٨,٥ مليون دينار

وفي جانب المطلوبات يأتي التراجع في الموازنة المجمعة للبنوك المحلية نتيجة لتراجع ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بقيمة ٢٥٤ مليون دينار وتراجع ودائع الحكومة بنحو ٢٦ مليون دينار وزيادة المطلوبات الاجنبية بنحو ١١٩,٥ مليون دينار والارتفاع في أرصدة الودائع المتبادلة بين البنوك المحلية بنحو ٤٦,٢ مليون دينار. كما تطرقت النشرة إلى تطورات تجارة الكويت الخارجية مشيرة إلى استمرار النمو في فائض الميزان التجاري ليصل إلى ٥٦٤ مليون دينار بزيادة نحو ١٣٥,٥ مليون عن قيمة الفائض المحقق في الربع السابق وأشارت النشرة إلى أهم التطورات في التجارة الخارجية والتي تتمثل في انخفاض واردات الكويت السلعية لتصل إلى ٥٤٢,٦ مليون دينار خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني بما نسبته ١٢ في المائة وارتفاع الصادرات السلعية بما نسبته ٥,٤ في المائة لتصل إلى ١١٠٦,٦ مليون دينار وتعزى الزيادة في قيمة الصادرات السلعية إلى زيادة في قيمة الصادرات النفطية نتيجة لتحسن أسعار النفط العالمية. كما تناولت النشرة تطورات إلى أن السوق شهد مستويات قياسية في كل من حجم التداول وحركة الأسعار خلال الربع الثالث حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو ١٧٥٨,٤ مليون دينار بنسبة زيادة ١١٠,٧ في المائة على الربع السابق. وذكرت النشرة أن المعاملات في سوق الأوراق المالية تركزت في أسهم ثلاثة قطاعات في السوق حيث استقطبت تلك القطاعات نحو ٨٤,٦ في المائة من إجمالي قيمة المعاملات وجاء في مقدمتها قطاع البنوك يليه قطاع العقار ثم قطع الاستثمار. وعزت النشرة العوامل التي أدت إلى المستويات القياسية التي شهدها السوق خلال الربع الثالث إلى ترسخ أجواء الثقة والتفاؤل وارتفاع مستويات الربحية المعلنة للشركات المدرجة في السوق بالإضافة إلى تأثر السوق ايجابيا بمواصلة برنامج بيع الأسهم المملوكة للحكومة وتوسع البنوك في تمويل شراء الأسهم المدرجة في السوق.

مشروع حكومي بتعديل شروط مزاولة مهنة «مراقبة الحسابات»

● د. ناصر الصانع

صرح رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة ناصر الصانع بأن اللجنة بحثت مشروعا بقانون مقدما من الحكومة بتعديل المرسوم بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.

وأشار إلى أن الحكومة طلبت اختصار الاقتراح المذكور، بحيث يتم إلغاء شرط الاختبار حتى يحصل مدقق الحسابات على التراخيص ويسمح له بممارسة المهنة ملمحا إلى أن اللجنة سبق أن رفضت لتعديل الحكومي المذكور، لكن اللجنة عادت ونظرت الموضوع بعد أن أعيد لها الاقتراح، وقد أجرت اللجنة بعض التعديلات بحيث يشترط وجود خبرة لا تقل عن ١٢ سنة أو اجتياز الاختبار بالاضافة إلى خمس سنوات من الخبرة أو الحصول على الشهادات المعتمدة من بريطانيا والولايات المتحدة من المجالس المعروفة.

مصنع إيكويت يبدأ العمل في يوليو القادم

○ وزير النفط

قال وزير النفط المهندس عيسى المزيدي في تصريح لوكالة رويتر إن مصنع شركة ايكويت للبتروكيماويات المشترك مع شركة يونيان كارباید الأمريكية سيفتتح في يوليو ١٩٩٧.

وكانت مجموعة من البنوك الغربية والأسيوية والعربية وافقت على منح قرض قدره ١,٢ بليون دولار للمشروع المملوك بنسبة ٤٥ بالمائة لشركة يونيان كارباید ونسبة ٤٥ بالمائة لشركة صناعات البترول الكيميائية وعشرة بالمائة لشركة بوبيان للبتروكيماويات المملوكة للقطاع الخاص.

وسينتج المصنع ٦٥٠ الف طن سنويا من الإيثيلين و ٤٥٠ الف طن من البولي إيثيلين و ٣٥٠ ألف طن من جليكول الإيثيلين. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع بليوني دولار أميركي.

لدى افتتاحه معرض المال الرابع:

الروضان: قانون جديد لتشجيع الاستثمار الاجنبي
تقليص العجز من ١٦٠٠ إلى ٦٥٣ مليون دينار

○ الروضان يفتتح معرض المال الرابع

أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ناصر عبدالله الروضان عن إعداد قانون جديد لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الكويت. وقال في تصريح للصحافيين عقب افتتاحه معرض المال الكويتي الرابع «إن الوزارة قدمت هذا القانون إلى مجلس الوزراء أخيرا تمهيدا لاحالته إلى مجلس الأمة» مشيرا إلى أن القانون الجديد سيتلافى الصعوبات والسلبيات التي تعتري قانون الضريبة القديم الصادر عام ١٩٥٥.

وأكد الروضان أن هذه الخطوة تأتي ضمن سلسلة من الاجراءات الرامية إلى إصلاح الاقتصاد الوطني والتي بدأ العمل بها السنة المالية ٩٣/٩٤.

وأشار إلى أن الحكومة شرعت في خطوات الاصلاح بدءا من تطبيق برنامج الخصخصة وانتهاءا بقانون الخصخصة الذي قد يصدر خلال دور الانعقاد الحالي لمجلس الأمة.

وأضاف: "أن هذا القانون نعول عليه الكثير لتحويل الأنشطة والخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص وهذا هو المعنى الحقيقي للخصخصة وليس القيام ببيع أسهم الدولة للقطاع الخاص فقط».

خفض العجز

وأشار الروضان إلى مساهمة السياسة المالية في تقليص العجز المقدر بالموازنة العامة للدولة من أكثر من ١٦٠٠ إلى ٦٥٣ مليون دينار في الميزانية العامة للسنة المالية ٩٥/٩٦.

وقال إنه من خلال التحليل العلمي لخفض العجز بالموازنة العامة للدولة يتضح أن جزءا منه جاء نتيجة لزيادة الايرادات النفطية، ولا ندعي بأننا بذلنا جهدا للتوصل إليه.

واستدرك قائلا وبالمقابل نجد أن نسبة لا بأس بها من تقليص العجز قد جاءت بسبب خفض المصروفات، وهذا الأمر يدعو إلى الفخر بعد أن توصلنا إليه وتم انجازه على جميع المستويات من خلال وزارة المالية والجهات الحكومية الأخرى والتعاون الذي ابدته السلطة التشريعية بهذا الخصوص.

دليل انفتاح

واثنى على فكرة إقامة المعرض الذي أقيم نهاية نوفمبر الماضي واعتبارها دليل انفتاح خاصة أن المعرض لم يعد مقتصرا على المؤسسات المالية الكويتية بل تعداها إلى المؤسسات الخليجية والعالمية مما يعتبر دليل ثقة من الآخرين بالاقتصاد الوطني.

وأعرب عن أمله بمشاهدة العديد من المعارض المالية في الكويت خاصة التي تعرض الأنشطة الاقتصادية لما لها من دلالة على الثقة بالاقتصاد الوطني.

وأثنى على تنظيم المعرض لشموليته على العديد من الأنشطة والقطاعات الاستثمارية والعقارية والخدمية وتميزه بإقامة الندوات المتخصصة حول بعض القضايا المتعلقة بالأداء الاقتصادي.

ازدياد عدد الشركات

وقال إن إقامة هذا المعرض تدل على عودة الحياة الطبيعية في الكويت إلى سابق عهدها خاصة أن ازدياد عدد الشركات المشاركة من حيث الكم والنوع يشير إلى أن الاقتصاد الوطني بدأ يستعيد عافيته ووضعه الطبيعيين.

وحضر حفل الافتتاح حشد كبير من المسؤولين ورجال الأعمال كان في مقدمتهم محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح. والعديد من رؤساء مجالس إدارات الشركات المشاركة. وشارك في المعرض ٤٦ شركة مالية وعقارية واستثمارية عرضت خدماتها وأنشطتها وأساليبها المتنوعة في مجال تخصصها.

محافظ المركزي:

التحول نحو الاقتصاد الإسلامي يمثل هدفا استراتيجيا قانون متكامل لتنظيم أعمال البنوك الإسلامية

● الشيخ سالم عبد العزيز الصباح

● أشاد محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح بتجربة المصارف الإسلامية وأعرب عن أمله في إحلال المفهوم الإسلامي للاستثمار والتجارة وإدارة المال محل «الفائدة». وقال الشيخ سالم في تصريح خاص لوكالة الأنباء الكويتية إن التحول نحو الاقتصاد الإسلامي يمثل هدفا استراتيجيا نأمل أن يتحقق في المستقبل. وأشار في رده على سؤال حول إحلال المفهوم الإسلامي محل الفائدة إلى المرسوم الأميري بإنشاء الهيئة العليا لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الكويت وإلى جهود الهيئة للتحول المتدرج نحو الاقتصاد الإسلامي بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية ممكنة مع إعطاء القطاعين المالي والتجاري الأولوية باعتبارهما المدخل لعملية التحول.

وكان المحافظ يعلق بذلك على تزايد المصارف الإسلامية في العالم والتي قدرت إجمالي ودائعها بنحو ٣١ بليون دولار حسب دراسة أجرتها أخيرا جامعة هارفارد حول البنوك الإسلامية.

وذكر الشيخ سالم أن النمو المستمر في حجم وعدد المؤسسات المالية الإسلامية يمثل اتجاها محمودا لتنمية وتطوير اقتصادات الدول الإسلامية وتهيئة الأجواء للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

وقال إن هذه الظاهرة تعكس تنامي رغبات العملاء في التعامل مع مؤسسات إسلامية الأمر الذي حدا ببعض البنوك العالمية إلى مزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية وتقديم منتجات إسلامية في مناطق التجمع الإسلامي عن طريق إدارات أو فروع لها أو عن طريق إنشاء بنك مستقل.

ومضى محافظ البنك المركزي يقول بالنسبة لفكرة تعدد المصارف الإسلامية في الكويت لا أعتقد أنها تمثل نقطة خلافية من حيث المبدأ إلا أنه يهمني أن أوضح أن البنوك بصفة عامة هي مؤسسات ذات طبيعة خاصة وترتبط بمصالح جمهور المودعين والمتعاملين معها وتمثل عصبا أساسيا للاقتصاد الوطني لذلك ينظم عملها تشريعات مصرفية خاصة تتناول شروطا وأحكاما لتأسيس البنوك على أن يوافق البنك المركزي على طلبات التأسيس وفقا للأوضاع الاقتصادية والمصرفية وبناء على دراسات حول جدوى إنشاء البنك.

ورغم تأكيده على نجاح تجربة المصارف الإسلامية فإن المحافظ اعترض على مبادرة بعض البنوك التقليدية بمزاولة بعض أنشطتها وفق الشريعة الإسلامية.

وقال في هذا السياق إنه ليس من السليم سواء من ناحية الرقابة أو الالتزام الدقيق بأحكام الشريعة الإسلامية أن تقوم وحدة مصرفية بمزاولة نشاط مصرفي إسلامي إلى جانب نشاط مصرفي تقليدي في آن واحد. وعلل ذلك بصعوبة الفصل بين نوعي النشاط داخل المؤسسة الواحدة وقيام إدارة واحدة بالإشراف على نوعين من النشاط مختلفين في المنهج والتوجه.

ونوه المحافظ بهذا الصدد إلى الخطوات الفعلية التي بدأ البنك المركزي باتخاذها لإعداد قانون متكامل لتنظيم أعمال البنوك الإسلامية يراعي الجوانب الرقابية المناسبة لطبيعة نشاط هذه البنوك ويحدد بشكل واضح الإطار العام لعملها.

وأوضح أن الفريق المشكل في البنك المركزي لهذا الغرض وضع خطة متكاملة لإعداد المشروع وقد بدا بتنفيذها بالفعل وذلك بالتنسيق مع الكثير من الجهات المهتمة بالعمل المصرفي الإسلامي داخل البلاد وخارجها ومنها على سبيل المثال البنك الإسلامي للتنمية والهيئة العليا لاستكمال تطبيق الشريعة الإسلامية بالكويت وبيت التمويل الكويتي.

نتائج البنوك ٩٦ أفضل منها في ٩٥

قال محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح أن نتائج البنوك المحلية العام ١٩٩٦ أفضل من العام ١٩٩٥ مبينا أن البنوك شهدت تطورا واضحا في أدائها.

وأشار الشيخ سالم الصباح في تصريحات نشرت أخيرا، إلى أن أرباح البنوك في ٩٦ أعلى منها في عام ٩٥ مبينا في الوقت نفسه أن هذه الأرباح شهدت تطورا واضحا في قيمتها ومصادرها.

دمج البنوك

وحول دمج البنوك بين أن البنك المركزي يؤيد دمج البنوك شريطة أن يتم مثل هذا الدمج وفق إجراءات محددة أهمها إجراء دراسة جدوى اقتصادية للدمج موضحا أنه لم يتم حتى الآن تقديم أية دراسة جدوى لعملية دمج بين البنوك في الكويت.

وأوضح أن ما يتردد عن دمج بنكي «برقان»، و«الكويت والشرق الأوسط» مازال علاقة مباحثات ثنائية بين البنكين ولم يتقدم أي منهما بدراسة جدوى اقتصادية إلى البنك المركزي.

تمهيد:
تقع لوكسمبورغ في قلب أوربا يحكمها نظام ملكي دستوري، وهي عضوة في منظمة الوحدة الأوربية، وتتميز بأنها مركز لكثير من المنظمات الأوربية مثل محكمة العدل، محكمة مراقبي الحسابات، بنك الاستثمار الأوربي، سكرتارية البرلمان الأوربي. وتعتبر اللغة الفرنسية واللغة الألمانية بالإضافة إلى اللغة المحلية (اللوكسمبورغية) اللغات الرسمية، حيث تستخدم اللغة الفرنسية في النواحي الإدارية بشكل أكبر من غيرها من اللغات. يوجد في لوكسمبورغ حوالي ١٦٦ بنكا ونحو ٦٥١ شركة استثمارية، وأكثر من ٧٥٠٠ شركة قابضة مسجلة. ويملك الأجانب معظم هذه البنوك والشركات، إلا أنه يشترط أن يكون مركز الشركة في لوكسمبورغ ويرجع سبب امتلاك الأجانب لهذه الشركات إلى التشجيع الذي تمنحه الحكومة والحرية المتاحة للاستثمار الأجنبي، والمتمثل في عدم وضع أي قيود على نوعية الاستثمار والملكية وعلى حركة الأموال. وتتمتع لوكسمبورغ بعلاقات سياسية وطيدة مع الدول المجاورة لها، وبالطبع كان لهذا الشيء أثر على تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة فيها.

تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في لوكسمبورغ

إعداد:
الدكتور محمود عبدالملك فخرا
رئيس قسم المحاسبة
كلية الدراسات التجارية

الخلفية التاريخية لتنظيم المهنة:

يحدد القانون التجاري الصادر عام ١٨٠٧ محتويات السجلات المحاسبية الأساسية التي يجب أن تمسك بمعرفة كل شركة. وتشمل الدفاتر المحاسبية اليومية لتسجيل العمليات اليومية، وكشف الأصول والخصوم. أما بالنسبة لقانون الشركات الصادر عام ١٩١٥ فإنه مبني على القانون البلجيكي الصادر عام ١٩١٣، وقد أدخلت عليه تعديلات عام ١٩٣٣، وكذلك خلال عقد الثمانينيات وذلك لتطبيق إرشادات المنظمة الأوربية فيما يتعلق بمهنة المحاسبة والمراجعة.

وقبل ذلك لم تكن هناك أي اشتراطات حول شكل ومحتوى القوائم المالية غير أنها يجب أن تشمل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر. من ناحية أخرى كان شكل القوائم المالية يوافق متطلبات مصلحة الضرائب وأدى ذلك إلى استخدام مسميات غير دقيقة.

الإطار القانوني لتنظيم مهنة المحاسبة:

بدأ صدور التشريعات الخاصة بإعداد وعرض القوائم المالية حينما بدأ العمل بالإرشادات الأوربية التي تهدف إلى توحيد البيانات المالية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأوربية. وتنفيذا لذلك أصدرت لوكسمبورغ عدة تشريعات تعكس متطلبات الإرشادات الأوربية مثل القانون الصادر في الرابع من مايو ١٩٨٤ الذي تناول شكل ومحتوى حسابات الشركات، وكيفية تقييم الحسابات. عقب ذلك صدر قانون آخر تناول موضوع مراقبي الحسابات. في عام ١٩٨٨ صدر قانون آخر ينفذ متطلبات المجموعة السابعة من الإرشادات الأوربية، ويختص هذا القانون بموضوع القوائم المالية الموحدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة استخدمت الاختيارات الموجودة في الإرشادات الأوربية لصالح معدي القوائم المالية حتى تهيىء درجة عالية من الحرية في عالم الأعمال كما ذكرنا سابقا.

وتسري هذه القوانين على أنواع معينة من الشركات مثل الشركات المساهمة العامة والخاصة، وشركات التوصية بالأسهم. أما البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين فهناك قانون خاص يحكمها. فنجد أن البنوك تخضع لقوانين القطاع المصرفي كما تخضع لمراقبة معهد لوكسمبورغ المصرفي، في حين تخضع شركات الاستثمار إلى القانون الصادر في مارس ١٩٨٨ والمتعلق

بالأعمال والأنشطة الاستثمارية. وأخيرا تقوم هيئة التأمين بمراقبة أعمال شركات التأمين. من ناحية أخرى يمنح القانون بعض الإعفاءات من بعض متطلبات نشر القوائم المالية وتعيين مراقبي الحسابات للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ففي سبيل أن يطلق على شركة بأنها صغيرة أو متوسطة الحجم يشترط عليها أن تتعدى مقياسين من الثلاثة مقاييس التالية:

١ـ إجمالي الأصول ٣١٠ ملايين فرنك لوكسمبورغي للحجم المتوسط

٢ـ إجمالي العائد ٦٤٠ مليون فرنك للحجم المتوسط

٣ـ عدد العاملين ٢٥٠ موظفا للحجم المتوسط

٧٧ مليون فرنك للشركة صغيرة الحجم.

١٦٠ مليون فرنك للحجم الصغير

٥٠ موظفا للحجم الصغير

وأخيرا بالنسبة لمعايير المحاسبة فإن معهد لوكسمبورغ لمراقبي الحسابات لديه الصلاحية القانونية لإصدار هذه المعايير إلى جانب معايير المراجعة، وبشكل عام المطبق حاليا بين الشركات هي معايير المحاسبة الدولية باستثناء ما يتعارض مع القوانين المحلية.

تنظيم مهنة المراجعة:

اشترط قانون الشركات الصادر عام ١٩١٥ على كل شركة تعيين مراقب حسابات يقوم بمراجعة أعمال الإدارة والقوائم المالية، وعليه مسئولية إعداد تقرير يقدمه في اجتماع الجمعية العمومية. لم يشترط القانون المذكور أن يكون مراقب الحسابات شخصا مهنيا أو أن يكون مستقلا عن الشركة. فبالعكس مراقب الحسابات موظف لدى الشركة يتم اختياره من قبل الجمعية العمومية لمدة ست سنوات، ولديه صلاحيات غير محدودة للاطلاع على سجلات الشركة. كما يشترط القانون على الشركة تزويد المراقب المعين بتقرير يبين أنشطة المنشأة كل ٦ شهور، وبالقوائم المالية قبل شهر من انعقاد الجمعية العمومية، وعليه إعداد تقرير قبل أسبوعين من الاجتماع. لقد تم إلغاء هذه المتطلبات بعد صدور قانون مايو ١٩٨٤، الذي أفرد لتطبيق المجموعة الرابعة من الإرشادات الأوربية والخاصة بشكل ومحتوى القوائم المالية وطرق تقييم الحسابات. كما نظم قانون يونيو ١٩٨٤ مهنة مراقبة الحسابات، حيث اشترط على الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم والبنوك وشركات الاستثمار تعيين مراقب حسابات مستقل يراجع حساباتها لمدة سنة مالية واحدة، كما خص القانون مراقب الحسابات المستقل بعدة مهام أخرى مثل مراجعة القوائم المالية الموحدة، مراجعة شركات التأمين، وأعمال بعض الوسطاء الماليين، متابعة إصدار الأسهم، وكذلك متابعة عمليات الاندماج والانفصال، ويشترط على مراقب الحسابات المستقل أن يكون على درجة عالية من الكفاءة المهنية، حاصلا على الدرجة الجامعية، ولديه ثلاث سنوات خبرة عملية على الأقل، وأن يجتاز اختبارين، ويستطيع مراقبو حسابات من دول أخرى أوربية القيام بأعمال مراقبة الحسابات في لوكسمبورغ بعد اجتياز اختبارات في قانون الشركات في لوكسمبورغ، وقانون الضرائب، وميثاق شرف المهنة. وللعضوية في معهد مراقبي الحسابات يشترط الحصول على اعتماد وزارة العدل، كما يمثل المعهد جميع مراقبي الحسابات الممارسين للمهنة كما يمارس المعهد الرقابة المهنية على أداء الأعضاء.

إعداد ونشر القوائم المالية:

يشترط على الشركات إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية التي تشمل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والملاحظات على القوائم المالية بالإضافة إلى تقرير الإدارة. ويتم تقديم هذه القوائم إلى المحكمة التجارية بالإضافة إلى تقرير مراقب الحسابات خلال شهر من اعتمادها من قبل الجمعية العمومية، وبعد ذلك ينشر خبر تقديم القوائم المالية في الجريدة الرسمية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن للمساهمين الحق في الحصول على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير المراقب الداخلي السالف الذكر، وليس لهم الحق أو ليس من الضروري تزويدهم بالملاحظات على القوائم المالية، تقرير الإدارة وتقرير مراقب الحسابات الخارجي ويرجع هذا الوضع الغريب إلى متطلبات الإعلان عن نتائج الأعمال والمركز المالي الخاص بالقانون الصادر عام ١٩١٥ الذي لم يجدد بالقانون الصادر عام ١٩٨٤.

المبادىء والسياسات المحاسبية:

يمكننا أن نلخص بعض المبادىء والسياسات المحاسبية التي يشترط القانون الالتزام بها من ناحية وشيوع تطبيقها من قبل الشركات من ناحية أخرى فيمايلي:

١ـ التقرير السنوي:

على كل شركة إعداد تقرير سنوي يحتوي على أصولها وحقوقها والالتزامات، كما يشترط على الشركات استخدام نظام القيد المزدوج وإعداد القوائم المالية.

٢ـ القوائم المالية:

تشمل القوائم المالية الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والملاحظات على القوائم، بالإضافة إلى تقرير الإدارة وتقرير مراقب الحسابات. ويشترط أن تعطي القوائم المالية صورة عادلة وصحيحة عن وضع المنشأة، وأن تكون خالية من الغموض واللبس، ومعدة على أسس ثابتة من فترة إلى أخرى. يتم إعداد القوائم المالية على أساس فرض الاستمرارية، أساس الاستحقاق، مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ومبدأ الحيطة والحذر ومبدأ التكلفة التاريخية.

السياسات المحاسبية:

أ ـ تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مطروحا منها الاستهلاك ولكن لا تستهلك الأصول ذات عمر إنتاجي غير محدد.

ب ـ تقيم الأصول المتداولة بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.

ج ـ تخفض مصاريف التأسيس على مدى خمس سنوات ولا يتم توزيع أرباح إلا إذا حققت المنشأة أرباحا تغطي مصاريف التأسيس غير المخفضة.

د ـ يتم رسملة مصاريف البحث والتطوير على مدى خمس سنوات وتسري عليها نفس قيود مصاريف التأسيس من حيث الأرباح.

هـ ـ تخفض الشهرة على مدى خمس سنوات بعد تحديد قيمتها بالنسبة لقيمة أصول المنشأة التي تمت حيازتها.

و ـ تكون الشركات العامة احتياطيا قانونيا قدره ٥٪ سنويا حتى تصل قيمة الاحتياطي إلى ١٠٪ من قيمة رأس المال المصدر والمدفوع، ولا يحق توزيع الاحتياطي القانوني.

ـ القوائم المالية الموحدة:

يأتي تطبيق شرط إعداد القوائم المالية الموحدة تنفيذا للمجموعة السابعة من الإرشادات الأوربية علما بأنها كانت سابقا مطلوبة فقط من البنوك.

وأخيرا يمكن القول إن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في لوكسمبورغ لا يختلف عن التنظيم في معظم دول أوربا الغربية، بل يمكن القول إن درجة التعقيد في اشتراطات القانون على الممارسين للمهنة من محاسبين ومراجعين قليلة بالمقارنة بالدول الأوربية الأخرى ويرجع ذلك إلى توجهات الحكومة في زيادة الحرية في إدارة أمور الشركات والتجارة بشكل عام.

«عولمة» الأعمال وانعكاساتها على التعليم والتدريب المحاسبي

Globalization of Business and Its Impact Upon Accounting Education & Training

دكتور يوسف عوض العادلي
أستاذ المحاسبة ـ جامعة الكويت

إن المتتبع للتطور الذي حدث للفكر المحاسبي والممارسات المهنية ليجد كيف واكب التطور في نشاط التجارة الدولية والتطور الهائل الذي طرأ على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تطورا مصاحبا في الفكر والممارسات المهنية المحاسبية تجاوبا مع معطيات وآثار تلك التطورات لدرجة أن قضايا وآثار «عولمة» نشاط الأعمال Globalization of Business أو «تدويل» النشاط الاقتصادي أصبحت تحتل مكانة في البحوث والدراسات والمؤتمرات، تلمسا لانعكاسات ذلك على النظم المحاسبية وكيفية تطويرها لتلائم الاحتياجات المستجدة بالشكل الذي يترتب عليه تفعيل دور تلك النظم في تحقيق ما تسعى إليه من تزويد قراء القوائم المالية بالمعلومات الملائمة.

ومن البديهي أن نسلم بأن التطور الحقيقي في معطيات النظم المحاسبية والممارسات المهنية يتأثر إلى حد كبير بمدى التطور والنمو في حجم ونطاق المعاملات الاقتصادية حيث يتطلب الأمر المعرفة والتطبيق للنظم واللوائح والقواعد المعمول بها بما يتفق مع التشريعات والممارسات في كل دولة من الدول التي يشملها نطاق المعاملات الدولية. أضف إلى ذلك أن طبيعة النظام الاقتصادي ـ هل هو اقتصاد حر أم اقتصاد موجه؟ ـ تلعب دورا أساسيا في مدى التطور الحادث للنظم المالية بصفة عامة والنظم المحاسبية بصفة خاصة وذلك يرجع إلى أن احتياجات التخطيط الاقتصادي «الشمولي» تختلف عن احتياجات التخطيط في الاقتصاديات «الحرة».

«عولمة» الأعمال والتقارير المالية المنشورة:

من الملاحظ أن الانخراط في النشاط الاقتصادي الدولي من خلال الشركات الدولية أو الشركات متعددة الجنسية Multinational Enterprises (MNE's) يضفي أعباء إضافية على النظم المحاسبية من ضرورة الاعداد لمتطلبات نظم القياس المحاسبي المتفقة مع التشريعات والنظم المحلية وكذلك لمتطلبات إعداد التقارير المالية على المستوى الكلي ـ التجميعي ـ حيث يتطلب الأمر الاحتفاظ بسجلات متعددة تناسب تعدد الأساليب التي يتم على أساسها إعداد تلك التقارير. وعلى سبيل المثال هناك مشكلات محاسبية مرتبطة بالمحاور التالية:

- المحاسبة على العمليات بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية من عملة إلى أخرى، حيث نجد أن المبادىء والمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن متعددة ومتنوعة وتختلف تبعا لاختلاف العديد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية في كل بيئة من بيئات العمل المحاسبي.
- إعداد القوائم المالية الموحدة (المجمعة) حيث هناك تنوع وإختلاف في المعايير والمبادىء التي تحكم عملية الإعداد، وانعكاس ذلك على «تعديل» القوائم المالية وترجمتها وقياس آثار التضخم.
- إعداد القوائم المالية القطاعية ـ حسب النشاط ـ داخل الوحدة المحاسبية وأسس ومعايير التبويب.
- معالجة الآثار الضريبية للنشاط الاقتصادي الدولي.

«عولمة» الأعمال والمحاسبة الإدارية:

مما لا شك فيه أن توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي والانخراط في بيئة الأعمال على مستوى دولي ـ عالمي ـ من شأنه أن يعقد قضايا الرقابة الإدارية والمتابعة وتقييم الأداء، من منطلق أن ديناميكية النشاط الدولي تخلق مناخا من شأنه أن يصبح العمل الإداري في تغير مستمر استجابة للتغيرات البيئية السريعة في العديد من المواقع الجغرافية المحلية والاقليمية والدولية، وهذا بالتبعية يتطلب نظما رقابية ديناميكية تتلاءم مع الأوضاع المراد متابعتها، وتحقيق درجة الرقابة الفاعلة عليها. وعلى سبيل المثال:

ـ إعداد الموازنات التخطيطية (التقديرية) فإنه بالإضافة إلى الاعتبارات العادية والمصاعب التي نواجهها في عمليات التخطيط على المستوى المحلي فهناك مصاعب إضافية مرتبطة بالتخطيط على مستوى دولي من بينها التخطيط لمستويات التضخم المتوقعة، مستويات الانتاجية، التغيرات المرتقبة في أسعار تحويل العملة، والتغيرات المحتملة في

معدلات الفائدة وانعكاس ذلك على تكلفة التمويل أو تدبير الموارد اللازمة سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، ومن شأن تلك العوامل جعل عملية التخطيط وإعداد الموازنات التقديرية من الأمور الصعبة والمعقدة، والتي تتطلب مهارات للتعامل معها.

- أضف إلى ذلك المتغيرات ذات العلاقة بقياس وتقييم الأداء وما يرتبط بها من مؤشرات، وانعكاس ناتج التقييم على السلوك الإداري على المستويات المختلفة، وتتعقد الأمور عند تناولها من منظور دولي حيث:

- اعتبارات مرتبطة باختيار «العملة» التي سيتم على أساسها قياس وتقييم الأداء.

- اعتبارات مرتبطة بمدى سيطرة الإدارة على التغيرات في أسعار العملة.

- اعتبارات مرتبطة بأحداث اقتصادية أو سياسية تخرج عن سيطرة الإدارة ولكنها تؤثر على الأداء.

- اعتبارات مرتبطة بالعمليات الاقتصادية المتبادلة بين الوحدات الاقتصادية التي تكون الشركة الدولية وآثار التكامل الرأسي أو الأفقي بين بعض تلك الوحدات، وأسس تحديد المتغيرات الخاصة التي سوف تؤخذ في الحسبان عند قياس وتقييم الأداء، بما في ذلك مشكلة أسعار التحويل بين تلك الوحدات.

- اعتبارات مرتبطة بإمكانية الفصل بين الأداء الإداري وأداء الوحدة الاقتصادية حيث قد تكون هناك حالات «تميز» إداري بالرغم من «سوء» أداة الوحدة الاقتصادية ذاتها حيث قد يكون السبب هو أن سوء أداء الوحدة الاقتصادية ناتج عن أسباب تخرج عن نطاق سيطرة الإدارة.

ولا شك أن الاعتبارات المذكورة تضفي بظلالها على متطلبات نظم المعلومات الإدارية حيث يتطلب الأمر:

* قوائم مالية محلية واقليمية ومجمعة، وكذلك قطاعية حسب النشاط.

* معلومات حول المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالأصول في كل دولة وانعكاس ذلك ليس على المستوى المحلي فقط وإنما على المستوى الكلي.

* أهداف واستراتيجيات مستقلة وفي نفس الوقت متكاملة لكل نشاط، آخذة في الحسبان المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.

ومن شأن تلك الاعتبارات إحداث تنوع في المعلومات — وبالتالي التقارير — الداخلية والخارجية والتي يتطلب الأمر تشغيلها وإنتاجها لتحقيق الرقابة الإدارية الفاعلة وحسن تسيير أوجه النشاط بالشكل الذي يتفق مع الاستراتيجية الموضوعة مقدما، وبالدورية الملائمة.

عولمة الأعمال والجهود المحاسبية الدولية:

انعكست ظاهرة «عولمة» الأعمال على مهنة المحاسبة والمراجعة وكذلك على الفكر المحاسبي بشكل تمخضت عنه جهودا ملموسة ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على مستوى دولي في محاولات جادة لتحسين مخرجات العمل المحاسبي وخلق مناخ يحقق الانسجام المنشود Harmonization في تلك المخرجات بما يزيد من كفاءة القوائم المالية كأداة لتوصيل المعلومات، وتلبية احتياجات الأطراف المستفيدة من ناتج العمل المحاسبي.

وقد يكون من المفيد الإشارة السريعة لبعض من تلك الجهود للتأكيد على أهمية الموضوع سواء من ناحية ضرورة تأصيل الفكر المحاسبي أو تطوير الممارسات المهنية:

- لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC)

حيث يمكن - بحق - النظر إلى مجهودات لجنة معايير المحاسبة الدولية على أساس أنها من أكثر المنظمات تأثيرا في تحقيق درجة الانسجام المنشودة في الجوانب التطبيقية للمعايير المحاسبية الواجبة الاتباع عند إعداد القوائم المالية لأغراض النشر بما في ذلك الافصاح المناسب لجعل تلك القوائم أكثر فهما.

وبالتالي فاعلية لمستخدميها. ولقد أصدرت تلك اللجنة حتى الآن العديد من المعايير المحاسبية المعمول بها في العديد من الدول وخاصة تلك التي لا تتوفر لها معاييرها الخاصة وتود الانسجام مع المجتمع الدولي.

● **الاتحاد الدولي للمحاسبين:**
International Federation of Accountants (IFAC)

حيث يهتم هذا الاتحاد بشكل أساسي بمجال معايير المراجعة والتعليم المستمر للممارسين والمهارات والقدرات المهنية وميثاق شرف المهنة بهدف تدعيم ورفع شأن مخرجات العمل المحاسبي من خلال تدعيم درجة المصداقية في القوائم المالية.

كما أن هناك العديد من المنظمات الاقليمية الأخرى التي تبذل جهودا مكملة للمنظمات السابقة، ونذكر منها على سبيل المثال فقط:

● **مجلس المحاسبة الافريقي**
African Accounting Council (AAC)

● **مجمع المجالس المحاسبية في غرب أفريقيا**
Association of Accountancy Bodies in West Africa (AABWA)

● **اتحاد المحاسبين الآسيوي الباسيفيكي**
Confederation of Asia & Pacific Accountants

● **الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب**
Federation of Arab Accountants and Auditors (FAAA)

انعكاس «عولمة» الأعمال على التعليم والتدريب المحاسبي:

تجدر الإشارة — أيضا — إلى أن العديد

من الجامعات والمنظمات المهنية تفاعلت مع طبيعة الدور المأمول من «مهنة المحاسبة» في مناخ «عولمة» الأعمال واتساع رقعة النشاط الدولي، بشكل نجد معه أن العديد من المناهج والبرامج أصبحت تشمل ـ بشكل أو بآخر ـ على مقررات تتناول أبعاد المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى تأسيس «شعب» تتناول شيئا من التفصيل للعديد من المحاور التي يعتقد أنها تقع في صميم العمل المحاسبي من منظور عولمة الأعمال. وفي بادىء الأمر كان ذلك عملا تطوعيا بمعنى مبادرات ذاتية تجاوبا مع التغيرات التي طرأت على بيئة النشاط الاقتصادي ثم ما لبث أن تطور الوضع وإتخذ شكل «متطلبات» حيث نجد أن جمعية كليات إدارة الأعمال الأمريكية American Assembly of Collegiate Schools of Business (AACSB) ـ وهي الجهة التي تقوم بتقييم واعتماد برامج الدراسة في كليات إدارة الأعمال Accreditation تتطلب إدراج البعد الدولي في برامج الدراسة، كما يتفق ذلك مع توصيات لجنة التغيير في التعليم المحاسبي Accounting Education Change Commission المنبثقة عن جمعية المحاسبين الأمريكية American Accounting Association.

ومن جهة أخرى تلعب مكاتب المحاسبة الدولية «العملاقة» International Accounting Firms دورا أساسيا في هذا المجال حيث دأبت على المساهمة والمشاركة في اكتشاف العديد من القضايا والمشاكل التي تهم المحاسبين الممارسين وقامت بعمل الدراسات اللازمة لاقتراح الحلول المناسبة بما يحقق درجة أفضل لجودة العمل المحاسبي المهني ويرفع من درجة مصداقية وملاءمة مخرجات النظم المحاسبية. ومن بين الأنشطة التي تتناولها مكاتب المحاسبة الدولية الندوات والمؤتمرات والمناقشات والبحوث وتبادل الأفراد وعقد العديد من الدورات التدريبية بهدف رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في المواقع الجغرافية المتعددة بهدف تنمية قدرات ومهارات الأفراد في تقديم الخدمات المهنية من منظور دولي يتخطى الاطار المحلي.

وبالرغم من تلك الجهود وما حققته من درجات أفضل للانسجام مما يزيد معه فاعلية مخرجات النظم المحاسبية، إلا أنه ما زال للعوامل البيئية والمحلية آثارها على فرض خصوصية للممارسات المحاسبية على المستوى المحلي وربما الاقليمي ونتج عن ذلك عدم القدرة على التوصل إلى توحيد Uniformity في المبادىء والمعايير المحاسبية والمهنية المستخدمة، والرضا بتحقيق درجة أفضل من الانسجام Harmonization، ولا شك أن ذلك يحقق فهما أعمق لمحتوى ودلالة التقارير المالية.

وتعكس وجهات النظر المتعددة في هذا المجال، وتجارب العديد من المنظمات والدول بعضا من النتائج المرتبطة مباشرة بتنمية الكوادر البشرية ويمكن إجمال ذلك كما يلي:

١ ـ من المناسب ـ إن لم يكن من الضروري ـ إعادة النظر في برامج التدريب والتنمية الإدارية عن طريق الدخول في مجالات معرفة أخرى للتوصل لفهم أشمل حول كيف يفهم البشر المشاكل وكيف يتعاملون معها بغض النظر عن النزعات القومية أو العرقية، بالإضافة إلى الدور الواجب أن تلعبه برامج التعليم الإداري في التطوير.

٢ ـ سوف يشاهد القرن القادم ـ الحادي والعشرون ـ إهتماما أكبر «وتسليما» حتميا بالدور المنوط لرأس المال البشري ودوره الفاعل في تدعيم احتياجات «عولمة» الأعمال، ومن ثم فمن الواجب ابتكار المناهج التعليمية وورش العمل والدورات التدريبية التي تمكن هذا العامل الهام من أن يمارس بفاعلية قيامه بالدور المأمول حتى لا تتخلف الاقتصاديات عن مواكبة التغيرات السريعة والمتلاحقة في بيئة ومناخ الأعمال، حيث يلاحظ أن الدول التي استثمرت بشكل واضح في رأس المال البشري من تعليم وتدريب هي التي حققت أفضل معدلات نمو اقتصادي.

٣ ـ لم تعد النظم المحاسبية التقليدية مساندة لصنع واتخاذ القرارات الملائمة في مناخ «عولمة» الأعمال حيث يجب الاهتمام بشكل أكبر بالبعد الاقتصادي حتى وإن كان ذلك لا يتمشى مع معطيات المعايير المحاسبية المالية الخاصة بإعداد القوائم المالية لأغراض النشر، حيث المهم هو نوعية المعلومات المساعدة والمساندة لاتخاذ القرار الإداري المتسق مع البعد الاقتصادي في إطار «عولمة» الأنشطة الاقتصادية.

٤ ـ يترتب على كل ما سبق ضرورة إعادة النظر في الموارد البشرية المتوفرة حاليا ومدى ملاءمتها للانخراط بانسيابية في العملية الإدارية الدولية، وما يستتبعه ذلك من ضرورة:

ـ تدريب كوادر محلية في مجال التجارة الدولية وعولمة الأعمال وما يصاحب ذلك من كوادر في مجال المحاسبية الدولية ومتطلباتها ونظم المعلومات الإدارية لأغراض المتابعة والرقابة وتقييم الأداء، وأسس ومعايير إعداد القوائم المالية المجمعة.

ـ إعداد كوادر محاسبية قادرة على ممارسة مهنة المراجعة وتقديم الخدمات المحاسبية والمالية من منظور دولي يتخطى الحدود الجغرافية المحلية أوالاقليمية، مع ما يتطلبه ذلك من فهم لدائرة أوسع من دوائر ممارسة العمل المحاسبي.

ـ توفير الكوادر المالية المناسبة والتي تفهم جيدا الانعكاسات الضريبية للنشاط الدولي، والتخطيط الجيد للجوانب الضريبية وآثارها على القرارات الاستراتيجية والتشغيلية.

ـ انعكاس كل ما سبق على البرامج الأكاديمية في الجامعات ومعاهد البحث العلمي والمنظمات المهنية ذات العلاقة، وكذلك مؤسسات ومراكز التدريب في الوطن العربي من ضرورة التجاوب الفعال مع تلك المتطلبات بما يساعد على توفير الكفاءات والكوادر القادرة على التعامل مع المستجدات والتي يتوقع أن تشتد حدتها في القرن القادم.

مدخل إلى عالم الانترنت

إعداد: عبد الواحد محمد الخلفان
عضو هيئة تدريس قسم
الحاسب ونظم المعلومات
كلية الدراسات التجارية

مقدمة: دخلت شبكة الانترنت (Internet) إلى العالمية، حيث أصبحت حديث الساعة وصار كل فرد سواء كان مستخدما لجهاز الكمبيوتر أو متخصصا فيه، شغوفا جدا بالعمل في هذه الشبكة الكونية الجديدة، خاصة إذا علمنا أن هذه التقنية الحديثة أصبحت في متناول الجميع وبشكل ميسر للغاية، حيث يستطيع المرء أن ينتقل ــ من خلال الشبكة ــ شبكة الانترنت ــ إلى مختلف المواقع والأماكن من مراكز البحث العالمية، الجامعات، المكتبات، دور الفن، البنوك، الشركات التجارية، المؤسسات المالية والصناعية، ... إلخ.

ويقدر العلماء أن عدد المشتركين في الشبكة بحلول عام ألفين (٢٠٠٠) سوف يكون ٥٠٠ مليون مشترك بزيادة قدرها ٨٠٠٪ عن العدد الحالي والذي يقدر بحوالي ٦٠ مليون مشترك من جميع أنحاء العالم، وهذه الزيادة الكبيرة المتوقعة لم تأت من فراغ، وإنما جاءت للمميزات الكبيرة والتسهيلات الضخمة التي تتمتع بها شبكة الانترنت من التراسل الالكتروني والبرمجيات، ونقل الملفات، والبحث عن المعلومات وغيرها من المميزات والتسهيلات التي سوف نأتي لاحقا على شرحها وذكرها.

ما هي شبكة الانترنت؟

هي شبكة الشبكات، وقد سميت بهذا الاسم لأن شبكات كبيرة وضخمة مثل Compuserve أو أمريكا أون لاين (America On Line) وشبكة IBM ودلفي وشبكات الجامعات والمؤسسات المالية وشركة AT&T، .. إلخ، من الشبكات الضخمة توصل نفسها بشبكة الانترنت، كل شبكة من هذه الشبكات تغطي جزءا معينا منها وتتحدث عن موضوع معين وتقوم بإنشاء هذه الشبكات الجزئية الجامعات، والمعاهد العلمية المتخصصة والشركات التجارية العملاقة، وبعد ذلك يتم ربط كل هذه الشبكات بشبكة واحدة نطلق عليها شبكة الانترنت.

إنها ـ في واقع الأمر ــ ثمرة الإندماج بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الكمبيوتر، إننا في عصر الشفافية الجغرافية حيث لم نعد نشعر ببعد المسافات، حيث نستطيع وبفضل هذا الاندماج أن نتجاذب أطراف الحديث عمن يبتعد عنا آلاف الأميال. إن تلك الشبكة لم تعد مقصورة على الباحثين والعلماء وأساتذة الجامعات، بل تخطت كل الحواجز وأصبح بالإمكان لكل فرد التعامل معها، مجال فسيح ورحب للتعامل بعدما فتحت شبكة الانترنت آفاقا جديدة، حيث تتعامل تكنولوجيا الاتصالات عبر الشبكة

مع الأرقام والحروف والرموز ومع الصورة والنص ومع الكتاب المنطوق.

كيف نشأت شبكة الإنترنت؟!

تطورت شبكة انترنت عن شبكة أخرى يطلق عليها ARPANET) ADVANCED RESEARCH PROJECT AGENCY) التي أنشئت في حقبة الستينيات، بواسطة وكالة الأبحاث المتقدمة للدفاع DARPA التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) وكان الهدف من إنشائها (الشبكة) هو تأمين التبادل السريع والفعال للمعلومات العسكرية إبان الحرب الباردة وتكون هذه الشبكة الحاسوبية مترامية الأطراف، مع ضمان إمكان استمرار الشبكة في القيام بأعمالها المنوطة بها حتى في حال تعرض أجزاء منها للدمار بهجوم نووي أو غيره، وطورت وكالة DARPA أيضا البروتوكول TCP--الذي لا يزال يستخدم إلى يومنا هذا في شبكةالانترنت وغيرها من الشبكات.

وفي الفترة الواقعة بين السبعينيات والثمانينيات، تم إنشاء عدة شبكات صغيرة باستخدام تكنولوجيا ARPAnet كشبكة USFnetالتي أنشأتها المؤسسة القومية الأمريكية للعلوم، وقد استخدمت تلك الشبكات خطوطا تلفونية عالية السرعة لإرسال المعلومات واستقبالها، وفي الثمانينيات، لم يعد الانضمام إلى تلك الشبكة قاصرا على الولايات المتحدة الأمريكية بل امتد ليشمل مختلف بقاع العالم، حيث انضمت إلى تلك الشبكة مؤسسات حكومية وجامعات عالمية مختلفة، ومعاهد علمية متخصصة، مراكز البحوث المتقدمة، وشركات تجارية وبنوك تجارية ومؤسسات مالية.. من مختلف بقاع العالم وباتت الشبكة تعرف باسمها انترنتورك In-ternetwork واختصارا (Internet).

من الذي يملك حقوق الشبكة؟

في واقع الأمر، لا تعود ملكية الشبكة انترنت في الوقت الحاضر لأحد، لأن الشبكة بحد ذاتها حق مشاع، ونحن جميعا شركاء فيها من المستخدم العادي إلى الشركات الكبيرة التي تنظم اشتراك المستخدم العادي بالشبكة إلى الشبكات الكبرى، والجامعات التي تلحق نفسها بالشبكة العالمية.

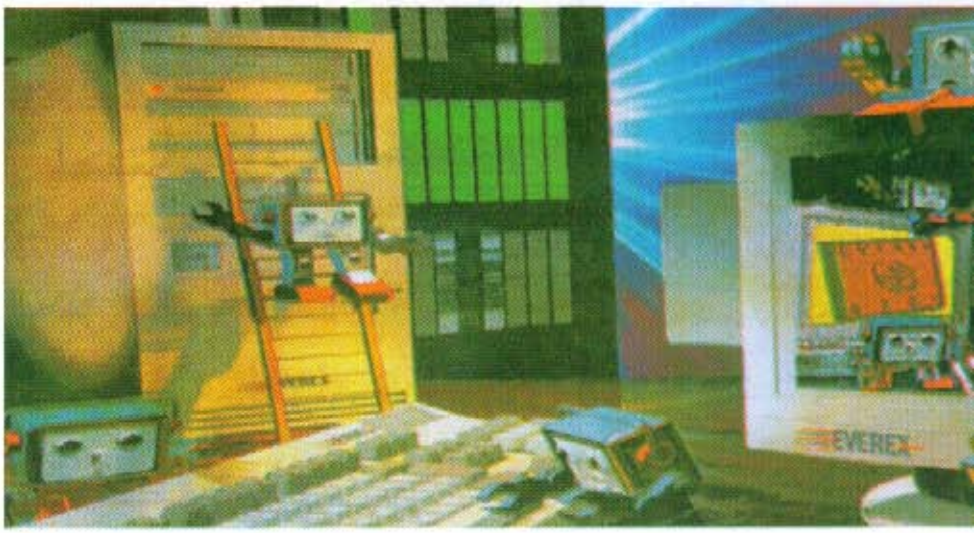

من الذي يدير شبكة الانترنت؟

وإن كان ثمة من يدير شبكة الانترنت ويتحكم بالمعايير الفنية المنظمة لعملها فهي جمعية انترنت (ISOC) أو Internet So-ciety، ومهمتها: تأمين التنسيق والتعاون بين أطراف الشبكة ورسم ملامح تطورها مستقبلا:

١ ـــ Internet Architecture Board (IAB) وهي تهتم بسن الضوابط الفنية القياسية للشبكة.

٢ ـــ Internet Engineering Task Force وهي عبارة عن مجموعة من المهندسين والفنيين المتطوعين الذين يعملون على تطوير أداء الشبكة وتوسيع نطاق خدماتها.

استخدام الانترنت

المقصود باستخدام شبكة الانترنت هو الجلوس أمام شاشة الكمبيوتر لحاسبك الشخصي وبدء التعامل مع الشبكة من أجل الحصول على معلومات. وسواء كان جهازك ـ المرتبط بالشبكة عبر الشركات المحلية التي توفر الخدمة مقابل رسوم معينة ـــ سواء بالمنزل أو المكتب أو الكلية أو الجامعة. وقد تبدأ باستخدام البريد الالكتروني حيث يمكنك إرسال الرسائل الكترونيا وكذلك استقبال الرسائل، وبعدها قد تنتقل إلى المشاركة في المجموعات الإخبارية، أو تبحث عن معلومات معينة أو تقرأ إحدى الصحف أو تبحث عن سلعة معينة.... إلخ.

كيف يتم ربط أجهزة الكمبيوتر من خلال الشبكات؟

أولا: لابد من تعريف كلمة شبكة للقارىء. كلمة شبكة (Network) تشير إلى اتصال أجهزة الحاسب عبر وسائل الاتصال المختلفة على نحو مستمر، ولاتصال أجهزة الحاسبات وارتباطها معا فوائد عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـــ اتصال أجهزة الحاسب يسمح بمشاركة موارد الحاسب (Sharing of Re-sources) كالآلة الطابعة (Printer)، والبرمجيات المختلفة.

٢ ـــ اتصال أجهزة الحاسب يسمح باتصال الأشخاص وتبادل ونقل المعلومات (Data Communication).

وهناك نوعان رئيسيان من شبكات الحاسب:

ـ الشبكات المحلية Local Area Net-work وفيه تتم عملية ربط أجهزة الحاسبات بطريقة مباشرة باستخدام نوع من الكابلات وتكون الشبكة لمبانى أو أماكن قريبة.

ـ الشبكات الواسعة Wide Area Net-work (WAN) وتتم فيه ربط أجهزة الحاسبات لمسافات بعيدة من خلال القمر الصناعي أو الميكروويف، أو (Fiber optics).

وبالطبع فلكي تكون كل أجهزة الكمبيوتر الموجودة في العالم والشبكات المختلفة هذه قادرة على التحدث مع بعضها البعض فإنها تحتاج إلى لغة مشتركة أي ما يسمى في عالم الشبكات «المراسيم» (Protocols).

بروتوكولات شبكة الانترنت (Protocols):

أولا: لابد من تعريف كلمة البروتوكولات (المراسيم) وهي في الأساس مجموعة من القواعد وهو يمثل الأسلوب الأساسي الذي تتم به الاتصالات داخل الشبكة مثل كيفية إرسال المعلومات عبر خط التلفون والأسلوب الذي يتم به إعداد مثل هذه المعلومات لعملية الإرسال.

وبروتوكولات (مراسيم) الانترنت (IP) (Internet Protocols) وهي مجموعة متشابهة من القواعد التي تشكل الأساس لكل اتصال عبر هذه الشبكة الكونية ومن بين تلك القواعد المتضمنة في بروتوكول الانترنت نذكر:

١ ـ كل نقطة اتصال «كمبيوتر» داخل الانترنت لها عنوان على الانترنت مكون من أربعة أرقام وكل رقم يقل عن ٢٥٦ ويتم الفصل بين أرقام العنوان عند كتابتها بعلامة النقطة. وبالرغم من (IP) هو البروتوكول الأساسي إلا أن هناك بروتوكول آخر يسمى (بروتوكول ضبط الإرسال) (TCP) Transfer Control Protocol وغالبا ما يجمع هذان البروتوكولان اسم بروتوكول (TCP/IP).

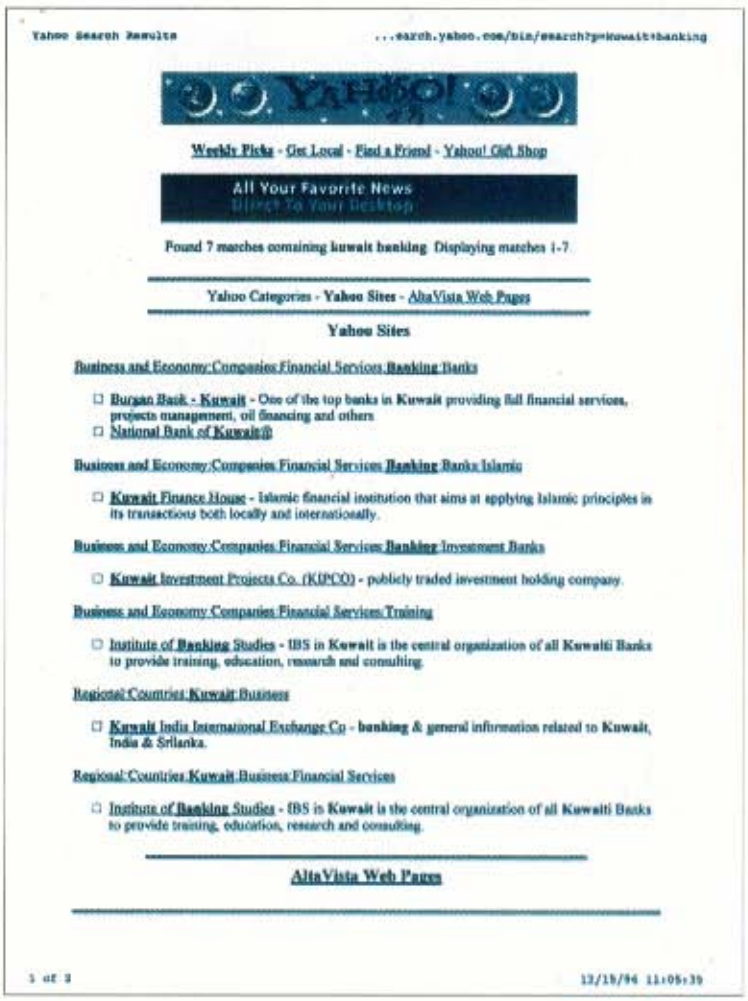
Yahoo Search Results ...earch.yahoo.com/bin/search?p=kuwait+banking

YAHOO!

Weekly Picks - Get Local - Find a Friend - Yahoo! Gift Shop

All Your Favorite News Direct to Your Desktop

Found 7 matches containing kuwait banking. Displaying matches 1-7.

Yahoo Categories - Yahoo Sites - AltaVista Web Pages

Yahoo Sites

Business and Economy:Companies:Financial Services:Banking:Banks

- Burgan Bank - Kuwait - One of the top banks in Kuwait providing full financial services, projects management, oil financing and others
- National Bank of Kuwait@

Business and Economy:Companies:Financial Services:Banking:Banks Islamic

- Kuwait Finance House - Islamic financial institution that aims at applying Islamic principles in its transactions both locally and internationally.

Business and Economy:Companies:Financial Services:Banking:Investment Banks

- Kuwait Investment Projects Co. (KIPCO) - publicly traded investment holding company.

Business and Economy:Companies:Financial Services:Training

- Institute of Banking Studies - IBS in Kuwait is the central organization of all Kuwaiti Banks to provide training, education, research and consulting.

Regional:Countries:Kuwait:Business

- Kuwait India International Exchange Co - banking & general information related to Kuwait, India & Srilanka.

Regional:Countries:Kuwait:Business:Financial Services

- Institute of Banking Studies - IBS in Kuwait is the central organization of all Kuwaiti Banks to provide training, education, research and consulting.

AltaVista Web Pages

1 of 2 12/19/96 11:05:39

وفي عام ١٩٨٢ تم الاتفاق على لغة موحدة للشبكة هي TCP/IP الأمر الذي ساعد على ربط مختلف الشبكات مع بعضها البعض عبر لغة مشتركة بين الحاسبات المختلفة في أنظمة تشغيلها وهذا التطور الكبير ساعد شبكة الانترنت على ربط الحواسب العملاقة ببعضها البعض مما سهل امكانية الحصول على المعلومات والمشاركة فيها بطرق لا تحتاج إلى خبرة، حيث يستطيع المستخدم العادي استعمال الشبكة بفضل وجود ايقونات وصور على الشاشة.

وفي عام ١٩٩٢ كانت بداية ظهور نسيج الشبكة (العنكبوتي) WWW (W3) وفي عام ١٩٩٤ ظهرت ما يعرف بمصفحات الشبكة (Browser).

لماذا نستخدم شبكة الانترنت؟

١ ـ أكثر استخدامات شبكة الانترنت شيوعا وأهمية هو الاتصال مع باقي المستخدمين من خلال البريد الالكتروني أو ما يطلق عليه (Electronic Mail) أو اختصارا (e-mail)، فمن خلال هذه الشبكة يمكنك إرسال ومراسلة ملايين الأشخاص من مستخدمي هذه الشبكة، بمن فيهم خدمات الاتصالات التجارية المباشرة.

ويشبه البريد الالكتروني نظام البريد التقليدي باستخدام صناديق البريد، فالرسائل في البريد الالكتروني هي وثائق مشفرة رقميا (ASCII) وتحرر الرسائل بواسطة برامج معالجة الكلمات (Word Processors) ويتم إرسالها على شكل نبضات كهربائية عبر المودم (Modem) وأسلاك التلفون.. (ونبذة سريعة عن المودم الذي هو عبارة عن جهاز يقوم بتحويل الإشارات الرقمية Digital Signals إلى نوع من الموجات تنقل عبر خطوط الهاتف وكلمة مودم جاءت من اختصار لكلمتين Mod-ulate Demodulate.

ويجب على كل فرد يود أن يستخدم البريد الالكتروني أن يتوفر لديه عنوان

البريد (الالكتروني) سواء كان المرسل أو المرسل إليه الرسالة والعنوان الالكتروني يتألف من عدة مقاطع.

ويكون عنوان البريد الالكتروني عادة عنوانا شخصيا أو باسم شركة أو مؤسسة، وهو يتألف من اسم المستخدم username يليه اسم حقل التخصص domain.

وهناك ثمة رموز تعني مجالا من المجالات والمواضيع التي يعالجها البريد الالكتروني منها:

الأعمال التجارية .com (Commercial)

الجامعات والكليات .edu (Education)

الهيئات الحكومية (Governments) gov.

المنظمات والنوادي والخدمات (Organization) org.

الشبكات المزودة .net (Network)

مرافق عسكرية .MIL (Military)

وميزة البريد الالكتروني هو انه شكل من أشكال التواصل مستقل عن الانترنت واللوب جعله أكثر من محرر نصوص وأصبح برنامجه قادرا على تبادل رسائل نصية تحتوي على رسوم وصور ولقطات فيديو متحركة وأصوات.

ثانيا: الاتصال المستمر مع مجموعات المناقشة المعروفة باسم القوائم البريدية (Mailing List) فالرسائل المرسلة إلى القوائم البريدية يعاد إرسالها آليا إلى جميع المشتركين بهذه القوائم، وبمجرد ان تزيد القائمة البريدية عن حد معين، فغالبا ما تتحول إلى مجاميع إخبارية (News groups) حيث تقوم شبكة «يوس نت» (Usenet) والذي طور هذه الشبكة كل من ستيف دانييل وتوم بروسكت ـ تقدم هذه الشبكة وهي إحدى مكونات شبكة انترنت بالتعامل مع ٩٠٠٠ مجموعة خبرية تتراوح بين مختلف الموضوعات من مجرد أخبار وأحداث، إلى أخبار السلع والمنتجات إلى الاكتشافات العلمية البحثية الجديدة، كما أنها تحتوي على مناقشات بين المستخدمين حول شتى المواضيع وبداية من عام ١٩٨٦ شهدت تسلسلات (Usenet) فظهرت سبعة تسلسلات:

news : وهي تتعلق بأخبار شبكة الانترنت.

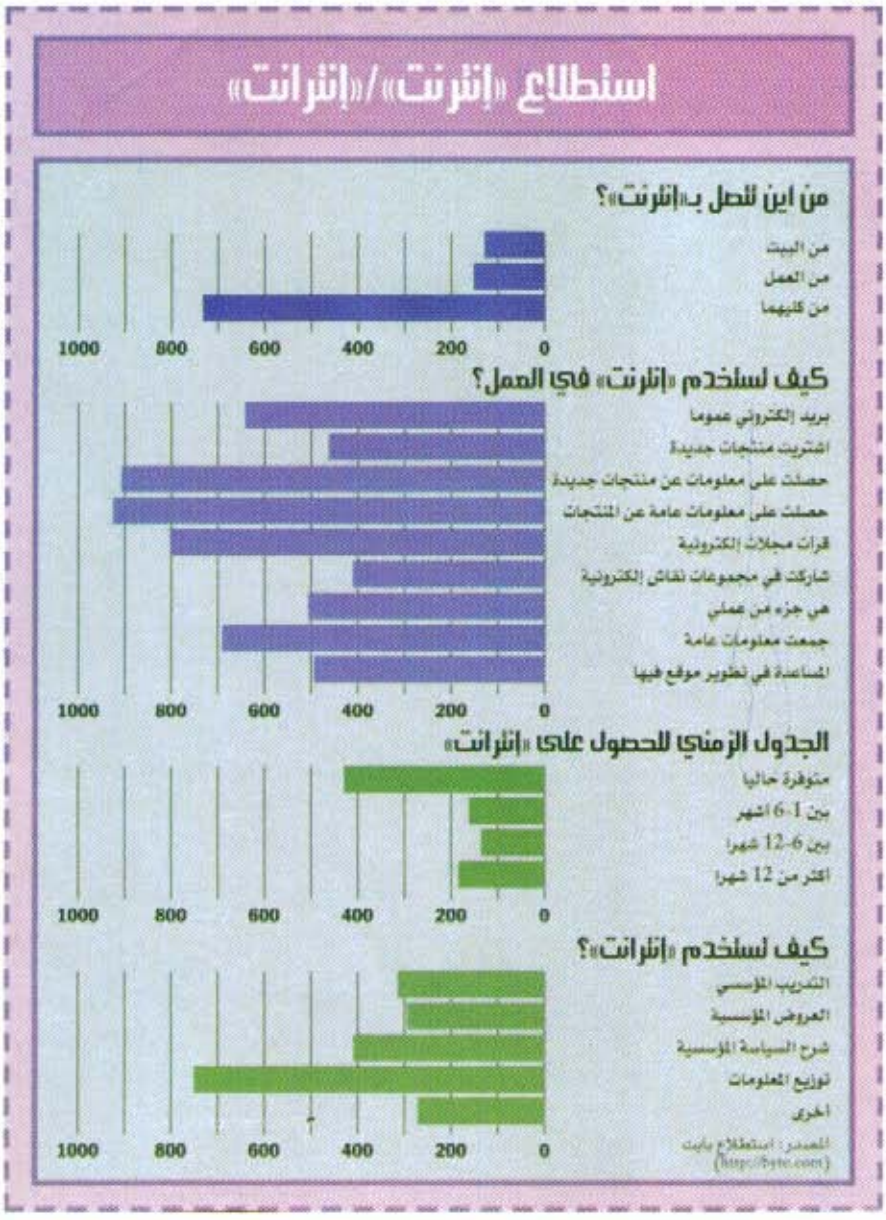

SCI : وهي تتعلق بالدراسات العلمية (Science)

Comp : وهي تتعلق بالدراسات الخاصة بالكمبيوتر (Computer).

Misc : وهي تتعلق بالدراسات المتنوعة.

SOC : وهي تتعلق بالدراسات الاجتماعية.

rec : وهي تتعلق بالدراسات الترفيهية والتسلية.

Biz : وهي تتعلق بالدراسات التجارية والمواضيع التجارية.

Talk : وهي تتعلق بالحديث والكلام.

ويجب على الفرد الذي يود الانضمام إلى إحدى هذه المجموعات أن يشترك بها أولا ومن ثم يمكنك متابعة الرسائل وإرسال الرسائل إليهم.

ثالثا: ويعتبر من أكبر الاستخدامات لهذه الشبكة ـ شبكة الانترنت ـ هو البحث عن الملفات، ونسخها بما في ذلك ملفات البرامج أو ملفات النصوص أو الأشكال، أو الصور أو حتى الصوت وهناك ثلاثة طرق

لتحقيق ذلك:

١ ــ إذا كنت تود البحث عن ملف معين ضمن شبكة انترنت، فابدأ بخدمة «ارجي» Archie التي توفر لك فهارس ضخمة جدا وتسمح لك بالبحث ضمنها وبرنامج (Archie قد تم تطويره في جامعة McGill بكندا ويعمل ارجي بنظام العميل/ الخادم أو (Client/Server) ويعني هذا أنك تستخدم برنامج (Archie) على جهازك (العميل) للاتصال بخادم (Archie) كي يبدأ البحث. ويشترط هنا ان تكون دقيقا في عرض أسماء الملفات المراد البحث عنها، لأن الأسماء إذا لم تكن دقيقة وعامة، فقد تحصل على مئات الأسماء، وعندما نجد الملفات المطلوبة، فيمكن إحضارها ونسخها عبر خدمة أخرى تعرف بـ«بروتوكول نقل الملفات» أو (File Transfer Protocol) FTP وهي خدمة تتطلب استخدام سلسلة من أوامر نظام التشغيل يونيكس (Unix) للوصول إلى الملف ضمن الكمبيوتر ومن ثم إحضاره.

وهناك برامج أخرى شبيهة ببرنامج Archie مثل جوكهيد (Jughead) وفيرونيكا (Veronica).

٢ ــ الخدمة السابقة والتي ذكرت في النقطة الأولى مناسبة للمستخدم الخبير أو للمستخدم الذي يبحث عن أسماء دقيقة للملفات، أما عند البحث حول مجال معين أو جانب معين أو عمليات التصفح فإن خدمة السلحفاة الأمريكية «جوفر» Gopher وعنكبوت العالم (WWW) والتي نأتي على ذكرها في النقطة الثالثة وبشيء من التفصيل، أفضل من ناحية الاستخدام حيث تسمحان لك بتصفح ملايين الملفات الموجودة عند شبكة انترنت بشكل سهل للغاية وبطريقة استخدام القوائم، وتسمح لك خدمة Goh-per بالانتقال من إحدى نقاط الموضوع إلى نقاط أخرى، وباستخدام جوفر يمكن الاتصال مباشرة بخادمات جوفر والإطلاع على الملفات الموجودة بها مصنفة حسب الموضوع وهي في واقع الأمر توفر طريقة فعالة للإرشاد وإلى المعلومات المتوافرة في الانترنت.

ثالثا: الطريقة الثالثة وهي الأكثر اتساعا وشمولا، وهي استخدام (World WWW Wide Web) أو اختصارا (W3) فالوثائق المستخدمة في «ويب» يمكن ان تشتمل على الأشكال والصور والصوت ويتم ربطها مع بعضها البعض. بحيث يمكن التنقل بين هذه الوثائق بمجرد الضغط على الكلمات الرئيسية (Keywords) وخدمة (WWW) ــ الويب ــ توفر امكان ربط الوثائق المصممة باستخدام الوسائط المتشعبة (Hyper Media).

وخدمة ويب تشق طريقها بسرعة بالغة كي تصبح واحدة من أكثر الأدوات (Tools) شعبية عند مستخدمي الشبكة الكونية الإنترنت. وإحدى تلك الأدوات الجديدة والسهلة تدعى موزاييك "Mosaic" وهي عبارة عن برنامج مجاني طور من قبل المركز القومي للتطبيقات المتفوقة. ويتوافر منه إصدارات أحدهما لبيئة النوافذ (Win-dows)، والاخرى لبيئة الماكنتوش "Mac"، ويستخدم الفأرة "Mouse" في استخدامه، حيث إنه يوفر واجهة للمستخدم قادرة على تشغيل الوسائط المتشعبة (Hypermedia). وتتالف محتويات (WWW) من مستندات مرمزة بلغة (Hyper Text Makup Lan-guage) أي لغة ترميز النصوص المتفاعلة. وهو في واقع الأمر بروتوكول مخصص لتبادل المستندات عبر الوصلات السريعة (Hyper text)، ولابد هنا أن نشير أنه لعرض صفحة الوب نحتاج إلى برامج تصفح (browsers) ومن أهمها:

1) Netscape Navigator
2) Microsoft Internet
3) Explorer
4) Tango

ولكل موقع في الويب عنوانه الخاص به الذي هو عنوان الصفحة أو المستند أو الموقع ويعرف باسم (Universal Resource lo-cator) URL بمعنى الدلال الذي يدل على الموارد أو ينقلك إليها.

لابد هنا من الإشارة إلى أنه دون استخدام الأدوات (Tools) التي ابتكرها العديد من المستخدمين للشبكة العالمية، كانت شبكة الإنترنت ستصبح مثل مكتبة ضخمة بها ملايين الكتب على آلاف من الأرفف في مئات من المباني من دون تصنيف (Classification) ومن الطبيعي أن مكتبة بهذا الحجم الرهيب من دون تصنيف ستصبح عديمة الفائدة، نظرا للحجم الهائل من البيانات والمعلومات،ولكن بفضل البرمجيات والتقنيات الحديثة. أصبح بالإمكان الحصول على أي معلومة خلال وقت قصير جدا.

المستند أو الموقع index-html
الحقل الفرعي /asp
الحقل www.dm.net.lb
البروتوكول http://

عرفنا أن هذه الشبكة الكونية توفر مجموعة رئيسية من الخدمات إلى مشتركيها وتسمح الشبكة بالوصول إلى كل ما يمكن تخيله من أنواع المعلومات، فرجل الأعمال بإمكانه الحصول على نسخة من اتفاقية الجات الدولية أو اتفاقية نافتا للتجارة الحرة في أمريكا الشمالية، أو حتى اتفاقية ماسترخيت للوحدة الأوربية، إحصاءات تتعلق بالسكان، وأخبار المستهلكين، النشرات التي تصدرها غرفة التجارة الأمريكية، بيانات البنك المركزي الياباني، ندوات المحاسبة والاقتصاد.. إلخ، وإذا كانت المعلومات التي تريدها مؤسسة ضمن قاعدة بيانات (data base)، فبإمكانك استخدام برنامج (WAIS) Wide Area Information Service الذي تم تطويره أخيرا، ويمكن المستخدم من البحث عن قاعدة البيانات (التي قد تشتمل على وثائق أو أبحاث متخصصة) التي يريدها ثم عن المعلومات الموجودة أو المتوافرة داخل هذه القاعدة.

مميزات جديدة دخلت شبكة الإنترنت

١ـ ازدهار الإعلانات التجارية داخل شبكة الإنترنت على صفحات ويب، لقد ازدهرت صناعة الإعلانات (Advertisment Industry) على شبكة الإنترنت بشكل فاق

كل التوقعات، وقامت كبريات الشركات والمؤسسات المالية والعالمية بالإعلان عن خدماتها وبضائعها وتقنياتها عبر الشبكة ومن المتوقع أن يبلغ ٣١٢ مليون دولار وهو حجم الإنفاق الإعلاني على شبكة الإنترنت مع نهاية ١٩٩٦ و٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٠.

(المصدر Jupiter Communication) المتخصصة في أبحاث السوق في نيويورك.

٢ـ من الخدمات الجديدة والمهمة التي توفرها الشبكة هي ما يعرف بـ (Internet Video Conferencing)

قيام مؤتمرات عبر الشبكة ويتم الحديث والمداخلة والنقاش وكأن المجتمعين يجلسون في قاعة واحدة وفي مكان واحد.

٣ـ إنترنت يساعد على التعليم، حيث أشارت دراسة ميدانية أمريكية حديثة أخيرا أن تلاميذ المرحلة الابتدائية المرتبطين بشبكة الإنترنت يتعلمون أكثر من أقرانهم المنقطعين عن الشبكة الكونية.

٤ـ بدأت الإنترنت تفرض نفسها في مجال الاتصالات الهاتفية الدولية حيث ينتظر أن تتحول شبكة الإنترنت في المستقبل القريب جدا إلى شبكة رئيسية للاتصالات الصوتية الدولية، والمعلوم أن هناك عدة برامج مطروحة حاليا تؤمن إجراء اتصالات هاتفية صوتية عن طريق الهاتف، أي أن تلك الاتصالات لاتزال تشكو من عيوب عدة، وينتظر أن تجد لها حلولا في المستقبل القريب.

إنترنت والعربية

بناء وتشييد شبكة إنترنت عربية موضوع غاية في الصعوبة، نظرا لما يحمل في طياته من مشاكل كثيرة وعديدة حفلت بها صناعة تقنية المعلومات العربية منذ أمد ليس بالقصير، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الشركات العالمية والمؤسسات الدولية التي تنشر وتنشأ برمجيات الإنترنت ليس لها أي توجه في العالم العربي. إلا الضئيل منها، خصوصا إذا علمنا ندرة المواد المنشورة على الإنترنت بصيغة النص العربي القابل للبحث والتي تحتاج إلى مثل هذه البرمجيات، وعندما نتحدث عن إنترنت عربية نتحدث عن نظام متكامل قابل للبحث والحفظ والمعالجة.. إلخ، واختصارا هناك تشكيلة أساسية تواجه تقنيات المعلومات الفورية العربية مستقبلا إلى نقص الأدوات (tools) التي تحتاج إليها للبحث والفهرسة والتنقيب عن المعلومات.

١ـ مادة البحث أي المعلومات والبيانات والصور والوثائق والنص كما هو الحال باللغة الإنجليزية.

الشركة العالمية (صخر) وهي في صدارة البرمجيات العربية، أحست بالمشكلة واستثمرت على الأمد الطويل في بناء «إنترنت عربية»، ووضعت ثقلها في شقي المعادلة. الجانب التقني من ناحية أدوات العرض وجانب المحتوى من خلال رصيدها الذي تنفرد به من منتجات النشر الإلكتروني مثل القرآن والحديث والمحتوى اللغوي والمعجم المفهرس والدليل الإسلامي.

إننا حقيقة كشعوب عربية وإسلامية نتطلع إلى خوض هذا الميدان ـــ ميدان المعلومات الفورية ـ بناء شبكات عربية حتى يستفيد منها كثير من أبناء الشعوب العربية الذين لا يجيدون الانجليزية مستقبلا.

وهناك جملة من التحديات والموضوعات التي يجب أن نوجه البحث إليها ومنها الترجمة الآلية العربية، التعرف الضوئي على الحروف العربية، تطوير البرمجيات العربية، تطورات الأتمتة، تخزين واسترجاع البيانات العربية والنص المترابط بالعربية والبريد الإلكتروني، العربية واللغويات الكمبيوترية العربية.

هذا ويمكن متابعة منتجات صخر عبر صفحتها الخاصة في شبكة ديب .(WWW Sakhr. Com.)

الكويت والإنترنت

تعد الكويت الدولة العربية الأولى خليجيا التي وفرت خدمة الإنترنت، وجاء ذلك مباشرة بعد تحريرها عام ١٩٩١. جهات عديدة بادرت إلى الاستفادة من هذه الخدمة السهلة. نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

١) جامعة الكويت والتي تعتبر الجامعة الأولى في منطقة الخليج العربي في استخدام الإنترنت والعدد الإجمالي لعدد المشتركين بالشبكة عبر جامعة الكويت ٥٠٠٠ مشترك من مدرسين وطلبة وموظفين.

٢) الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، حيث دخلت الهيئة في الشبكة في ديسمبر ١٩٩٢ بهدف من إدارة الهيئة لمواكبة التطور التكنولوجي وثورة المعلومات.

وللهيئة صفحة (Home Page) في الإنترنت، تحتوي على معلومات كثيرة حول الهيئة وكلياتها ومؤسساتها والمخصصات، وهناك العديد من المؤسسات الكويتية ـ خصوصا التجارية ـ لها موقع على شبكة الإنترنت ـ قطاع العرب (WWW)، وسوف نستعرض بعض أسماء المؤسسات الكويتية التي لديها موقع في شبكة الإنترنت.

١) بنك الكويت الوطني.
٢) بنك برقان.
٣) بيت التمويل الكويتي.
٤) شركة مشاريع الكويت.
٥) معهد الدراسات المصرفية.
٦) فندق الميرديان.

كيف يمكن الوصول إلى شبكة الإنترنت؟

يمكن تحقيق الاتصال والاشتراك بشبكة الإنترنت عبر عدة طرق، إما عبر الجامعات والمعاهد العلمية التي توفر خدمات الاشتراك لطلابها وأعضاء هيئة التدريس، وإما أن يكون عبر المؤسسات الخاصة التي توفر خدمة الاتصال لقاء رسوم عبر الخط الهاتفي العادي للمنزل أو مقر العمل. وهنا في الكويت توجد شركتان توفران هذه الخدمة ـــ خدمة الاتصال بالشبكة ـ لمن يرغب من الجمهور الذي يود التعرف على هذه الشبكة الكونية، ولابد أن نشير هنا إلى أن العالم العربي لايزال صغيرا يحبو على طريق «المعلومات السريعة» (Information Super Highway).

ماذا نحتاج للاشتراك في شبكة الإنترنت:

للاشتراك في هذه الشبكة العالمية والاستفادة من خدماتها الكثيرة يجب أن يتوافر لديك التالي:

ـ جهاز كمبيوتر سرعة معالجة ٨٠٣٨٦(Processor) أوأكثر ويفضل أن يكون أحدث الأنواع.

ـ مودم (BPS 9600,28.800)

ـ خط هاتف.

ـ الاشتراك عبر إحدى الشركات المحلية التي توفر خدمة الإنترنت.

وهما:

١ـ شركة شبكة الخليج الدولية ٢٤٤٣٨٠٠

٢ـ شركة شبكة الخليج الكونية للكمبيوتر ٢٤٢٦٧٢٨

بعض مصادر الإنترنت

Internet Resources

http:// www. eit. com: 80/web/ net-services. html

توفر هذه الخدمة الربط بجميع موارد «إنترنت» وهي أشبه ما تكون باللائحة الكاملة المفصلة وخصوصا مواقع «تلنت» و«ويب»، و«جوفر» «FTP» لنقل الملفات البيانية.

The Whole Internet Catalog. http://nearnet. gnn. Com/ wic/ new-rescat. toc h tml

ـ وهو يتيح الاطلاع على جميع المواضيع بصورة فورية.

ـ جرى ترتيبه وفق المواضيع الرئيسية.

ـ مواضيع فرعية تؤوي الصفحات الفرعية.

مجموعات إخبارية تهتم بالقضايا الإسلامية والعربية

1) SOC. Culture. Kuwait
2) SOC. Culture. Lebanon
3) SOC. Culture. mughreb
4) SOC. Culture. Syria
5) SOC. religion. Islam
6) Talk. Potitics. Mideast
7) SOC. Culture. arabics

الدار العربية للعلوم

http: //www. dm. net.lb/ asp/. index. html

خلاصة:

كانت هذه المقالة لتعريف القارىء الكريم بشبكة الإنترنت والتي هي بحق حديث الساعة وحتى يدرك القارىء العربي هذه الشبكة الكونية العالمية، والتي قضت على المسافات الجغرافية وأصبح كل شيء في متناول اليد، والتي تحولت إلى إحدى الوسائل المهمة لنشر المنتج المعلوماتي بصورة اقتصادية وأفسحت الطريق أمام نطاق واسع من الخدمات وفرضت بذلك سيطرتها على قطاع المال والأعمال والصناعة والخدمات والتعليم.

ومازال هناك العديد والكثير من الآفاق الجديدة التي تمنحها هذه الشبكة لمستخدميها ومازال هناك العديد من الإنجازات الباهرة، ومازال أمامنا كشعب متحضر يحث الخطى نحو القرن الواحد والعشرين أن يستفيد من تلك الشبكة في كثير من المجالات الحياتية وفي تحسين الخدمات وفي مجال النقل والسياحة وعالم الاقتصاد والتجارة والفندقة والخدمات التعليمية.

وأخيرا صدر كتاب باللغة الإنجليزية: (Internet Business Companion) في ٢٤٢ صفحة من القطع المتوسط يشمل تسعة فصول وملاحق للتعريف بمصطلحات الشبكة وقائمة كبيرة بأسماء الشركات التي تتولى عملية الدعاية والإعلان على الشبكة العالمية. وتوجد في الكتاب العديد من الفصول البسيطة التي تقدم للقارىء نصائح سريعة حول أساليب استخدام الشبكة العالمية في الترويج للسلع والخدمات وغير ذلك من الأعمال.

ويجب أن ننوه إلى أننا نستطيع تعلم المزيد من الحقائق والمعلومات حول الشبكة في داخلها وذلك باستخدام برنامج Net-scape عن طريق Net directory ثم اختيار Computer Internet ثم Internet ثم Be-ginner's guide حيث تظهر قائمة طويلة بالمراجع المتوافرة التي يمكن الاطلاع عليها ومشاهدتها عبر الشاشة أو جلبها مباشرة بالقرص الصلب لجهازك، كملفات نصوص (down load).

المصادر والهوامش:

١ـ الإنترنت.. شبكة المعلومات الدولية Net, Nov.94- The Economist, oct,14/ 95

٢ـ PC Magazine ديسمبر ١٩٩٦

٣ـ الشرق الأوسط

٤ـ مجلة علوم وتكنولوجيا

٥ـ مجلة عالم الكمبيوتر السنة التاسعة عدد ١٠٠ أبريل/ ٩٦

٧ـ مجلة كمبيوتر العدد ٧٤/ ١٩٩٦

٨ـ مجلة مرشد الكمبيوتر ـ الشرق الأوسط ٨٨/ ١٩٩٦

٩ـ كتاب الإنترنت.. طريق المعلومات السريع ـ د. علاء الدين، د. عثمان

١٠ـ مجلة PC السنة الرابعة العدد الرابع أبريل ٩٦.

١١ـ مجلة الكمبيوتر والاتصالات والإلكترونيات العدد الثامن ٩٦.

١٢ـ مجلة الكمبيوتر والتكنولوجيا ـ العدد ٥٢ مارس ٩٦

١٣ـ مجلة الثقافة العالمية ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ العدد ٧٦ ـ مايو ١٩٩٦ ـ السنة الثالثة عشرة.

١٤ـ مجلة النشر الإلكتروني ـ أكتوبر ١٩٩٦ Electronic Publishing Mag-azine.

الهيئة العامة للإستثمار

تمهيد:

كان لابد للتزايد المتنامي في حجم الأموال المخصصة للاستثمار، والتوسع في دائرة توظيف الاموال من أين يترجم بخطوة نوعية تتناسب مع حجم وسرعة واضطراد هذا التزايد بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار لتحل محل وزارة المالية في إدارة وتنمية احتياطات الدولة المالية.

فصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ الذي نص على إنشاء الهيئة العامة للاستثمار كمؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تلحق بوزير المالية وتتولى باسم حكومة دولة الكويت ولحسابها إدارة أموال الاحتياطي العام للدولة والأموال المخصصة لاحتياطي الأجيال القادمة وغير ذلك من الاموال التي يعهد بها وزير المالية إلى الهيئة لإدارتها وتوظيفها.

ويتولى إدارة الهيئة مجلس برئاسة وزير المالية وعضوية كل من وزير النفط ومحافظ البنك المركزي ووكيل وزارة المالية بحكم وظائفهم بالإضافة إلى خمسة أعضاء آخرين من الكويتيين المتخصصين في مجالات الاستثمار يعينون بمرسوم لمدة أربع سنوات على أن يكون من بينهم ثلاثة على الأقل لا يتولون أي وظائف عامة، ويختار المجلس عضوا منتدبا من بين أعضائه ليقوم بالإدارة التنفيذية للهيئة. ومجلس الإدارة هو الجهة المسئولة المنوط بها الإشراف على شؤون الهيئة وله الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات التي يراها مناسبة لتحقيق أهداف وأغراض الهيئة العامة للاستثمار، والمهمة الرئيسية للمجلس هي رسم السياسة العامة للهيئة، والإشراف على تنفيذها واعتماد برامج الاستثمار العامة ومتابعة إنجازها وإصدار القرارات المتعلقة بعمل الهيئة من خلال وضع اللوائح الإدارية والمالية اللازمة للهيئة والإشراف على تنفيذها، ويقرر المجلس أيضا مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامي قبل عرضها على الجهات المختصة.

الأهداف:

تبدو الأهداف الأساسية للهيئة العامة للاستثمار متنوعة بمقدار ما هي مهمة وحيوية، فهي تعمل من ناحية على إدارة وتنمية الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة بأفضل السبل الممكنة وبما يخدم سياسة الدولة المالية والاقتصادية واستراتيجيتها المستقبلية، ومن ناحية أخرى تعمل على ربط تلك الاستثمارات مع القاعدة الاقتصادية في الكويت لتحقيق نوع من التكامل بينهما وتعزيز مصلحة الاقتصاد الوطني وتدعيم سبل تنميته.

الهيكل الإداري:

يتكون الهيكل الإداري الحالي للهيئة العامة للاستثمار من ١٨ إدارة ووحدة تنظيمية بالإضافة إلى مكتب الاستثمار في لندن وتنحصر المهام المنوطة بمكتب لندن في المتابعة والإشراف على العمليات الاستثمارية المختلفة ضمن السوق البريطاني والأوربي.

دور الهيئة في الاقتصاد المحلي:

تلعب الهيئة العامة للاستثمار دورا مهما على صعيد الاقتصاد المحلي حيث تشرف على مساهمات الدولة في العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية المحلية الرئيسية، وتقوم بتشجيع المبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص عن طريق المشاركة في تمويل إنشاء مثل تلك الشركات والمشاريع ذات المردود الاقتصادي المثمر، وتقوم الهيئة كذلك بتنمية وتطوير دور الشركات المالية المحلية من خلال إفساح المجال لها لإدارة بعض استثمارات الهيئة داخل وخارج الكويت، بالإضافة إلى الدور الذي تضطلع به الهيئة في تنشيط دور القطاع الخاص من خلال برنامج التخصيص.

إقرار خطة عمل وميزانية ٩٧ للمعهد العربي للتخطيط:

د. الزميع: التركيز على التجارب الناجحة للمؤسسات المتخصصة عربيا.

ترأس وزير التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الإدارية الدكتور علي الزميع الاجتماع الأول لمجلس أمناء المعهد العربي للتخطيط الذي عقد في دمشق أخيرا بمشاركة مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ووكيل وزارة التخطيط في دولة الكويت. وناقش المجلس خلال الاجتماع تقرير مدير المعهد الدكتور عيسى الغزالي حول أنشطة العام الماضي في إطار المهام الموكلة إليه بخدمة قضايا التنمية العربية إلى جانب بحث الوضع المالي والأنشطة المستقبلية وخطة العمل للعام الجديد، وتم إقرار خطة العمل والميزانية للعام ١٩٩٧. وقد أكد د. الزميع رئيس مجلس أمناء المعهد العربي للتخطيط في كلمة خلال الاجتماع على ضرورة الاهتمام بعملية التخطيط لكونها أصبحت قضية مصيرية للشعوب العربية نتيجة التداعيات التي شهدها العالم وبدت انعكاساتها على العالم العربي ودعا إلى الاهتمام بشمولية عملية التخطيط ودخول القطاع الخاص كشريك رئيسي في عملية التخطيط والتنمية، وأكد أيضا أن التضامن العربي لا يمكن أن يحدث إلا من خلال شعار التنمية لأن وضع الشعار السياسي المجرد للتضامن والتكامل العربي ثبت قصوره وأن ارتباط الشعار السياسي بالشعار التنموي هو المحقق لرفاهية الشعوب العربية، وقال إننا نعي دور المعهد العربي للتخطيط ومقره دولة الكويت وإنه سيلعب دورا أكبر في المستقبل من خلال التركيز على إنجاح تجارب المؤسسات العربية المتخصصة إضافة إلى دور المؤسسات العربية السياسية والثقافية والاجتماعية.

● د. علي الزميع

لجنة لدعم العمل الإداري العربي

انعقد في القاهرة أخيرا اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، برئاسة د. علي فهد الزميع وزير التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الإدارية، ورئيس وفد الكويت بالمجلس — رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة. وقد شاركت في الاجتماع وفود الدول العربية السبع الأعضاء بالمجلس وهي السعودية - الإمارات - مصر — سوريا — عمان - الكويت - لبنان.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع العديد من الموضوعات المهمة التي تمت مناقشتها في اليوم الأول على مستوى الخبراء(أعضاء الوفود)، وفي اليوم الثاني على مستوى رؤساء الوفود المشاركة في الاجتماع.

وقد عرض د. أحمد صقر عاشور مدير عام المنظمة، المحاور الثلاثة الرئيسية التي توجه تحرك المنظمة نحو القيام بأنشطة ومشروعات مستحدثة وأول هذه المحاور، وهو عقد ندوات وأنشطة موجهة للإدارة العليا والقيام بأنشطة استشارية وتعاقدية، والمحور الثاني هو التقدم — لجهات مانحة دولية وإقليمية بمشروعات تخدم احتياجات التنمية الإدارية والإصلاح الإداري لدول المنظمة العربية، أما المحور الثالث فيتمثل في التعاون مع عدد من المؤسسات ذات السمعة الدولية العالمية لتقديم الدعم الفني والمشاركة في أنشطة المنظمة مثل معهد INTAN بماليزيا، والمعهد الهندي للإدارة في حيدر آباد، والذين تم التفاهم معهما مبدئيا حول المشروع. وقد أثنى المجلس على الجهود والمبادرات التي قامت بها المنظمة وطالب بالاستمرار فيها واستكمالها.

كما تم اتخاذ مجموعة من القرارات بشأن جدول الأعمال حيث تم الاتفاق على عقد المؤتمر السنوي للمنظمة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧، وأكد على أهمية أن يوفر المؤتمر فرصة لتفاعل الخبرات العربية وألا تقتصر المشاركة فيه على ممثلي الأجهزة الرسمية وأبرز المجلس الحاجة إلى بلورة توجه استراتيجي يدعم التعاون العربي.

كما أقر المجلس توجيه بعض أنشطة المنظمة لرصد وتحليل التجارب العالمية المتميزة في الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية وتكليف المديرية العامة للمنظمة بإعداد مشروع لإعداد الكوادر الإدارية والقيادية في القطاع الخاص والحكومة ليلبي الاحتياجات التنموية في الدول العربية وبناء على مذكرة قدمتها المديرية العامة للمنظمة تمت الموافقة على إنشاء لجنة باسم لجنة التقويم والرقابة ترتبط بالمجلس التنفيذي للمنظمة وتتألف من ممثلين عن سوريا ومصر والكويت وتقرر أن تكون الدورة القادمة خلال الفترة من ٧-٩ أبريل القادم في القاهرة.

الخليفي: نعمل لإنشاء الاتحاد الجمركي الخليجي

صرح الدكتور عبدالله صالح الخليفي الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن العمل قائم الآن لإنشاء اتحاد جمركي تمهيدا لإقامة السوق الخليجية المشتركة.

وكان مؤتمر قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي اختتم في الدوحة قد أقر العمل بتعرفة جمركية موحدة لدول المجلس ووضع آلية لتنفيذها مما يمهد بإقامة الاتحاد الجمركي الخليجي.

وأشار الدكتور عبدالله صالح الخليفي في تصريح لوكالة الأنباء القطرية إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لمجلس التعاون التي تم إقرارها عام ١٩٨٥. وقال إن هذه الإنجازات متعددة ومنها تحقيق المواطنة الاقتصادية بالنسبة للأفراد والمؤسسات في الدول الأعضاء، والتي سمحت بحركة السلع والبضائع ذات المنشأ الوطني، وممارسة الأنشطة الاقتصادية بين هذه الدول.

٥٥ مليار دولار حجم أسواق الأوراق المالية العربية

بلغ إجمالي رؤوس الأموال للشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية حتى نهاية شهر نوفمبر الماضي نحو ٥٥ مليار دولار مقابل ٧٠٠ مليار دولار تمثل إجمالي حجم الأصول الأجنبية التي يملكها القطاع الخاص العربي في الخارج منها ٤٢٪ في شكل ودائع نقدية في البنوك والمصارف الأجنبية خاصة في الولايات المتحدة ودول أوربا.

ويشير تقرير اتحاد المصارف العربية إلى أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في أسواقها المالية ضعيفة بسبب ضيق الأسواق المالية في الدول النامية بحيث لا يتجاوز رأسمالها الإجمالي نحو ٦٪ مقارنة برأسمال الأسواق المالية في الدول الصناعية وإن كان هناك اختلاف كبير بين هذه الأسواق طبقا لاقتصاديات الدول.

وبالنسبة للمساهمات الأجنبية في السندات الحكومية العربية، فإنها لا تكاد تذكر باستثناء بعض الإصدارات الكويتية القديمة وبالمقابل بالمنطقة العربية مؤسسات تعد من أكبر المؤسسات العالمية استثمارا في أسواق السندات الدولية حيث تعتبر الأسواق المالية العربية حديثة وحتى تلك البورصات التي يعود تاريخ إنشائها لفترة ما قبل الاستقلال مثل بورصة مصر وتونس والمغرب فلاتزال تعاملاتها ضيقة محلية.

ويؤكد التقرير أن الوعي بغرض الاستثمار في الأوراق المالية بدأ في التطور التدريجي في جميع الدول العربية ولكن هذا الوعي لم يتبلور في شكل قاعدة متنامية من المستثمرين إلا في عدد قليل من الدول. ومن أهم العوامل التي يذكرها اتحاد المصارف العربية تأثيرا في الحد من ثقة واهتمام المستثمر هي التقلبات العنيفة التي تعاني منها أسعار السوق بالإضافة إلى عدد من التجاوزات التي حدثت في الماضي والاختلالات البنيوية القائمة حاليا والتي كثيرا ما تهز ثقة المستثمرين وتحول دون التطور المستمر لنشاط الأسواق خاصة في الدول العربية ذات الفائض المالي.

ويشير التقرير إلى أن أسلوب الأسواق المالية الأولوية والثانوية في الدول العربية يتسم باختلاف كبير في أساس المؤسسة فالوساطة المالية في السوق الأولية مرتبطة إلى حد كبير بدور القطاع المصرفي وكثيرا ما تتبع أساليب خاصة بقطاع الأوراق المالية، وفي أربع حالات فقط هي الكويت والأردن والبحرين وعمان ويلاحظ أن هناك حرصا فعليا على تطوير مؤسسات وساطة متخصصة لتحسين نوعية الإصدارات وتطوير الأسلوب المهني للترويج لها. أما في أسواق بعض الدول الأخرى مثل الإمارات وقطر فإن الأساليب غير الرسمية للتداول تنعكس مباشرة على قلة السيولة والشفافية، وبالتالي على الحجم الإجمالي لنشاطها ويبلغ عدد الشركات المساهمة المدرجة في الأوراق المالية العربية القائمة نحو ١١٠١ شركة برأسمال ٥٠ مليار دولار بما في ذلك حوالي ١٠ مليارات دولار رأسمال الشركات المساهمة وتقدر حقوق المساهمين في الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية بنحو ١٣٪ من إجمالي الناتج العام تقريبا، بينما تصل في المتوسط إلى ٣٠٪ في الدول النامية ونحو ٦٠٪ في الدول الصناعية.

ويذكر التقرير أن المملكة العربية السعودية تعتبر في مقدمة الدول العربية من حيث قيمة إجمالية حقوق المساهمين في سوق الأسهم والتي تتجاوز ١٧ مليار دولار وأكثر من ٧٨ شركة مدرجة تليها السوق غير الرسمية لدولة الإمارات التي تجاوزت نحو ٨ مليارات دولار وأكثر من ٣٢ شركة مساهمة بما يعادل ٣٢٠ مليون دولار في المتوسط لرأسمال الشركة الواحدة.

الفاو في تقريرها السنوي ١٩٩٦:

٨٤٠ مليون إنسان يعانون من نقص التغذية المزمن في البلدان النامية

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن توافر الإرادة السياسية للحكومات الوطنية بالعمل مع المجتمع المدني لها الدور الحاسم في الحرب ضد الجوع الذي يعاني منه مئات الملايين من الناس في مختلف أقطار العالم، وذلك على الرغم من المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية. وجاء هذا التأكيد في التقرير السنوي «حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٦» والذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وفي فصل خاص بعنوان «بعض الأبعاد الاقتصادية الضخمة للأمن الغذائي» يقول تقرير الفاو إنه بالرغم من أن الإمدادات الغذائية العالمية كافية لسكان العالم، فإن الناس قد ظلوا يعانون من نقص في التغذية بسبب عدم قدرتهم على شراء أو تدبير الغذاء الكافي، أي أنه تنقصهم الوسائل اللازمة ليقوموا بالطلب الفعال.

وأوضح التقرير أن إفريقيا جنوب الصحراء حيث تضاعف عدد الجياع في غضون العقدين الماضيين، تعتبر منطقة ينبغي أن تستحوذ على اهتمام خاص. ويقول التقرير إن الحكومات تلعب دورا حيويا في اختيار الترتيبات المناسبة للنقد والخزانة والتجارة والاستثمار والسياسات الاجتماعية وذلك لخلق بيئة اقتصادية تؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي، ولكن التقرير يقول إن هذا ممكن فقط عندما تكون الإرادة السياسية لمحاربة الجوع موجودة. وبالرغم من أن السياسات الاقتصادية ضرورية لتحقق الأمن الغذائي فإنها ليست سهلة التنفيذ في غياب الإجماع السياسي الحقيقي. وخلاصة القول إن الأمن الغذائي في أي بلد هو مسئولية يجب أن تكون تحت سلطة الحكومة الوطنية بالتعاون مع السلطات المحلية والأفراد المعنيين داخل المجتمع المدني. ويمكن أن يقدم المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المساعدة ولكنهم لن يمثلوا بديلا للإرادة السياسية التي تعكس مجالات ومحددات العمل السياسي لتحقيق الأمن الغذائي داخل القطر نفسه.

وأضاف التقرير أنه ليست هناك فرصة للتباطؤ في توفير الإمدادات الكافية التي تتناسب مع حجم الطلب، وقال التقرير إن النسبة المرتفعة لأعداد ناقصي التغذية هي غير مقبولة. وطبقا لتقرير «الفاو» فإن هناك ما يقدر بـ ٨٤٠ مليون إنسان يعانون من نقص التغذية المزمن في البلدان النامية، يشكلون اليوم ٢١ في المائة من إجمالي عدد السكان في البلدان النامية بالإضافة إلى ملايين أخرى في البلدان الصناعية وإذا لم تتخذ إجراءات غير عادية فإن عدد ناقصي التغذية يمكن أن يظل مرتفعا.

«أوابيك»: الطلب على النفط مرشح للارتفاع

ذكرت نشرة «أوابيك» الشهرية أن السوق النفطية تميزت خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٦، بزيادة الطلب على النفط بمعدل فاق كل التوقعات. وأرجعت النشرة الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لشهر ديسمبر الماضي هذه الزيادة إلى موجة البرد الشديد التي اجتاحت النصف الشمالي من الكرة الأرضية في فصلي الشتاء والربيع والانخفاض الكبير في مستوى المخزونات النفطية التي وصلت إلى مستويات متدنية جدا قياسا بالسنوات الماضية. وبينت أن معدل الطلب العالمي ارتفع خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦ بما يقارب المليوني برميل يوميا ليصل إلى ٧١,٢ مليون برميل يوميا مقابل ٦٩,٣ مليون برميل في الفترة المماثلة من العام الماضي. وتوقعت «أوابيك» أن يستمر الطلب على النفط خلال فترة الشتاء الحالي والذي يتسم بارتفاع الطلب على وقود التدفئة وفي ظل ظروف تشهد انخفاض مستوى المخزونات النفطية.

وأوضحت أن التوقعات تشير إلى أن الطلب على النفط خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٦ يمكن أن يكون قد وصل إلى ٧٣,٧ مليون برميل يوميا وسيصل إلى ٧٤,٤ مليون برميل يوميا في الربع الأول من عام ١٩٩٧، بزيادة مقدارها ١,٨ و١,٤ مليون برميل يوميا مقارنة بالفترة المماثلة في العام السابق لكل منهما.

وأشارت إلى أنه رغم ارتفاع الإمدادات النفطية فإنها كانت أقل مما كان متوقعا بالنسبة للإنتاج من خارج «أوابيك» مرجعة ذلك لأسباب عدة أدت إلى تباطؤ سرعة الإنتاج في هذه المناطق إضافة إلى عدم زيادة الإمدادات من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

وبينت أن الطلب العالمي على نفط الدول الأعضاء في «أوابيك» مازال راكدا حيث لم يزد إنتاجها خلال فترة المقارنة بأكثر من ٠,١ مليون برميل يوميا ليبلغ الإجمالي ١٩ مليون برميل يوميا مقابل ١٨,٩ مليون برميل يوميا في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وأفادت أن الإمدادات العالمية من خارج أوبيك بلغت ٥٢,٥ مليون برميل يوميا مقابل ٥٠,٧ مليون برميل في الفترة المماثلة من العام الماضي بزيادة قدرها ١,٨ مليون برميل يوميا.

وذكرت «أوبيك» في عرضها لأهم التطورات النفطية في العالم والأقطار الأعضاء أن هذه المتغيرات أدت إلى آثار إيجابية على أسعار النفط وعلى العائدات النفطية للأقطار الأعضاء معوضة الركود في الطلب على إمداداتها.

وأضافت أن أسعار النفط شهدت ارتفاعا متواصلا منذ الشتاء الماضي وبلغت مستوى لم تبلغه في الظروف الاعتيادية منذ تراجع الأسعار في منتصف الثمانينيات وتجاوزت ٢١ دولارا للبرميل ليصل سعر السلة في سبتمبر وأكتوبر على التوالي ٢١,٧ و٢٣,٣ دولار للبرميل الواحد.

وبينت أن سعر السلة بلغ خلال الأشهر المنصرمة من العام الماضي ١٩,٧ دولار للبرميل الواحد بزيادة قدرها ٢,٨ دولار على معدل السعر عام ١٩٩٥ مبينة أن ذلك أدى إلى زيادة في عائدات الأقطار الأعضاء النفطية بنحو ١٣ مليار دولار.

نظمتها هيئة المؤسسات المالية الإسلامية:

ندوة عن تطبيق المعايير المحاسبية

قال الدكتور رفعت أحمد عبد الكريم الأمين العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إن الهيئة عقدت ندوة تحت رعاية مؤسسة نقد البحرين بعنوان «تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية» وشارك في الندوة ممثلون من البنوك الإسلامية والتقليدية من بلدان مختلفة، وحاضر في الندوة كل من الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة رئيس مجلس الأمناء لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني، والأستاذ عبدالله حسن سيف محافظ مؤسسة نقد البحرين، والشيخ سالم عبدالعزيز الصباح محافظ بنك الكويت المركزي، والأمير محمد الفيصل آل سعود، والشيخ صالح عبدالله كامل رئيس مجموعة دلة البركة.

والجدير بالذكر أن مجلس أمناء الهيئة يضم في عضويته سامي البدر - الرئيس التنفيذي - العضو المنتدب للمجموعة الدولية للاستثمار ومقرها دولة الكويت.

صندوق تعويضات عربي للمتضررين من اتفاقية تيسير التجارة العربية

تدرس الأمانة الاقتصادية بجامعة الدول العربية إنشاء صندوق جديد لتعويض الدول التي يتوقع أن تتعرض اقتصادياتها للضرر من فقدان نسبة عالية من عائداتها نتيجة انخفاض إيرادات الرسوم الجمركية عند البدء في تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

وأشارت مصادر صحفية أنه سيتم عرض الاقتراح الخاص بإنشاء الصندوق على المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال اجتماعه القادم في شهر مارس ١٩٩٧، وقد طالب الخبراء بضرورة وضع سياسات مشتركة بين الدول العربية بحيث تراعي ألا يتأثر قطاع إنتاجي معين له أهمية بنسبة في سلعة معينة نتيجة للتوسع في نشاط آخر وهو يشبه عملية إعادة التوزيع داخل القطر الواحد.

ويشير التقرير الاقتصادي لجامعة الدول العربية إلى أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بما تضمنه من مواد وأحكام تعتبر إطارا قانونيا ملائما ينشىء تكتلا اقتصاديا ليس كمنظمة تبادل حر وإنما ترتقي بها إلى منطقة اتحاد جمركي حيث تنص المادة السادسة من الاتفاقية على أنه إذا ما تم التطبيق فإن الدول الأعضاء المشتركة تؤسس منطقة تبادل حر فيما بينها وتتمتع بإعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود الجمركية المفروضة على الاستيراد وتنتقل بالتالي من منطقة التبادل الحر إلى الاتحاد الجمركي.

كما يوضح التقرير أن التصنيف الجمركي وتوحيد التشريعات والإجراءات والرسوم يعد أحد أهم الوسائل المساندة للتجارة العربية البينية والتي تهدف إلى تشجيع وتسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بغرض تحقيق التوازن في الميزان التجاري بما يتيح تحقيق التكامل الاقتصادي وأهداف السوق العربية المشتركة بعد أن أصدرت الأمانة العامة القانون الجمركي الموحد الذي يهدف إلى التوحيد والتقريب بين النظم والإجراءات الجمركية من مختلف الأقطار العربية.

٤٣ بليون دولار التكلفة السنوية للتصحر عالميا

أصبح اتفاق الأمم المتحدة الهادف إلى وقف اتساع المناطق الصحراوية ساريا اعتبارا من السادس والعشرين من ديسمبر الماضي. ومما يدعم المعركة ضد التصحر الذي يكلف العالم ٤٣ بليون دولار تقريبا سنويا. وكانت اتفاقية مكافحة التصحر هي ثالث معاهدة يتم الاتفاق عليها في «قمة الأرض» التي عقدتها الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو العام ١٩٩٢، في إطار برنامج شامل لحماية البيئة. وقال الأمين العام للأمم المتحدة «نظرا لخطورة المشاكل الناشئة عن التصحر أعتقد أن سريان الاتفاقية سيكون نقطة تحول في جهودنا الرامية إلى معالجة هذه المشاكل». وقال رئيس الأمانة المؤقتة للاتفاقية إن التنفيذ الكامل سيتطلب التزاما سياسيا كاملا من كل الحكومات. ورغم أن الاتفاقية موجهة بصورة كبيرة إلى إفريقيا حيث قال الأمين العام إن الوضع يتسم بخطورة خاصة، إلا أنها تحاول أيضا التعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تآكل التربة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وتتأثر دول غنية منها الولايات المتحدة ودول عدة أخرى في جنوب أوربا مثل فرنسا واسبانيا والبرتغال واليونان بالمشكلة أيضا.

وقال بيان الأمين العام إن الأثر يمتد إلى دول غير مضارة بشكل مباشر لأن «التصحر يسهم في عدم الأمن الغذائي والمصاعب الاقتصادية والاضطراب السياسي وهي عوامل تؤدي إلى تحرك للسكان لا يتوقف عند حدود كل دولة». ومن مسببات التصحر الإفراط في الزراعة والري والتعدي على المساحات المغطاة بالغابات وضعف الري ويقول مسئولون في الأمم المتحدة إن التكلفة الناجمة عن التصحر تبلغ ٤٣ بليون دولار في العام ومعظمها يكون في صورة إنتاج غذائي مفقود.

المؤتمر الأول «للمديرة العربية»

تشارك القيادات النسائية في جميع القطاعات الطبية والتعليمية والاجتماعية والأمنية والقانونية وفي مجال التجارة والاقتصاد والمجالات الفنية والأدبية والثقافية في كافة الدول العربية في المؤتمر السنوي الأول «للمديرة العربية» الذي تنظمه الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالإسكندرية في الفترة من ٩ ــ ١١ مارس ١٩٩٧، تحت رعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية، والذي يهدف إلى تشخيص المعوقات والمشكلات التي تواجه تقدم المديرات العربيات في تخصصاتهن والتعرف على تجارب نجاحهن وابتكاراتهن في مختلف المجالات، ودراسة إمكانية الاستفادة من خبرات ومهارات المديرات العربيات، وقياس فرص تقدم المديرة العربية في القطاع الخاص، والتعرف على نجاحها في التوفيق بين إدارتها للعمل وإدارتها للأسرة في ظل المتطلبات العصرية المتشابكة والمتعددة. كما يهدف المؤتمر إلى دراسة مدى إمكانية تبادل الخبرات بين المديرات العربيات في المنطقة العربية، وتحديد مجالات التنمية الإدارية والتطوير التنظيمي للمديرات العربيات، وربط أداء المديرة العربية بالتنمية المتواصلة في ظل المتغيرات المتطورة والمتلاحقة التي تخاطب تكنولوجيا العصر.

وأخيرا حصر الطاقات البشرية من المديرات العربيات في مختلف المجالات وتحديد مستقبل المديرات في المنطقة العربية في إطار التكامل والتنمية العربية الشاملة. ويناقش المؤتمر أيضا: توصيف مجتمع طبقة المديرات العربيات واقتصاديات وظائفهن وأنماط القيادة والمشكلات التي تواجه المديرة العربية وتعوق أداءها، والتخطيط الاستراتيجي للارتقاء بمستوى أداء المديرات العربيات.

ندوات لمركز التحكيم التجاري لدول التعاون الخليجي

أعلن مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن تنظيمه لثلاث ندوات بالبحرين خلال النصف الأول من العام المقبل. وسوف تنظم الندوة الأولى التي سيكون عنوانها «ندوة التحكيم في الموضوعات التجارية لحقوق الملكية الفكرية» تحت رعاية وزير التجارة علي صالح الصالح في ٢٢ و٢٣ فبراير بالتعاون مع المنظمة الدولية للملكية الفكرية (ويبو)، وتنظم الندوة الثانية في البحرين كذلك بعنوان (ندوة التحكيم في المنازعات المالية والمصرفية)، في ١٤ و١٥ أبريل المقبل تحت رعاية رئيس جامعة البحرين الدكتور محمد جاسم الفتح، بينما تنظم دورة قصيرة بعنوان «الخبراء والشهود» في مجال التحكيم التجاري في ١١ و١٢ مايو المقبل.

من جانب آخر أعلن الأمين العام للمركز يوسف زين العابدين زينل أنه سيشارك بورقة عمل بعنوان «دور المركز في حل المنازعات التجارية بدول المجلس» في مؤتمر الكويت للتحكيم التجاري الدولي الذي تنظمه وزارة العدل بدولة الكويت في ٢٧ـ ٢٩ أبريل المقبل الذي سيناقش التحكيم الدولي ودوره في فض منازعات التجارة والاستثمار والمشكلات العملية في التحكيم الدولي في منازعات التجارة والاستثمار ووسائل علاجها والتحكيم الدولي وأثره في تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.

مجلة «المحاسبون» ALMOHASEBOON

قسيمة الاشتراك: SUBSCRIPTION FORM

اسم المشترك : NAME.....

رقم صندوق البريد.....الرمز البريدي.....ZipCode.....P. O. Box No.....

المدينة: .....البلد.....Country.....City.....

الهاتف.....الفاكس.....Fax.....Tel.....

التوقيع.....Signature.....

ALSHAM FP7

ثقتكم غايتنا

منذ أكثر من أربعين عاما، دأبت الخطوط الجوية الكويتية على رفع مستوى صناعة السفر في الخليج عموما وفي دولة الكويت خاصة. فالتحديث المستمر لأسطولنا الجوي وإضافة محطات جديدة حول العالم باستمرار والعمل الدؤوب لتوفير أرقى الخدمات وأكملها قبل بدء الرحلة وحتى نهايتها إضافة إلى خبرات موظفينا العريقة في هذا المضمار هدفها الوحيد الإهتمام والعناية بك.

نحن فخورون بك عزيزي المسافر ويهمنا ما يهمك آملين أن نحظى بثقتك دائما.

الخطوط الجوية الكويتية
ثقتكم غايتنا

الاسكوا: الكويت تسجل رابع أكبر فائض تجاري في ١٩٩٦

ذكرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا «اسكوا» ان الفائض في ميزان الكويت التجاري في عام ١٩٩٦ تجاوز المستوى الذي وصل اليه في العام الماضي والذي كان قد بلغ ٥,٥ مليار دولار.

وقال المدير التنفيذي للجنة حازم الببلاوي في تقرير تحت عنوان «نظرة على التطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا عام ١٩٩٦» عرضه في مؤتمر صحفي في عمان ان فائض العام ١٩٩٦ يعتبر رابع أكبر فائض تسجله الكويت في ذروة القدرة النفطية التي شهدتها خلال الاعوام ٧٩ و ٨٠ و ١٩٨١ ومن جانب آخر توقع الببلاوي أن تنخفض أسعار النفط العالمية خلال العام ١٩٩٧ لتصل إلى متوسط ١٦,٨٦ دولار للبرميل الواحد مما سيقلل من فائض الميزان التجاري للدول النفطية ويزيد من العجز في موازنات الدول ويحد من نمو القطاعات النفطية. واضاف ان العام ١٩٩٦ كان بصفة عامة افضل من سابقه في مجال الاداء الاقتصادي للدول الاعضاء حيث تحسنت اسعار النفط وارتفعت بحوالي ١٧,٥ في المائة مما ترتبت عليه زيادة عائدات دول الخليج من النفط بحوالي ١٤ مليار دولار عن عائدات العام ١٩٩٥.

وتناول تقرير لجنة الاسكوا الاوضاع الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى الاعضاء في اللجنة مشيرا الى ان ميزان المدفوعات في كل من سلطنة عمان وقطر ظل معرضا للضغوط بوجه عام رغم انه استفاد من تزايد عوائد الصادرات النفطية. وقال ان سلطنة عمان وقطر استمرتا في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لبناء معامل تسييل الغاز.

واضاف ان العجز في الحساب الجاري في قطر عام ١٩٩٥ والذي يبلغ ١,٢٧ مليار دولار لم ينخفض هذا العام الا بشكل ضئيل.

وقال ان صادرات البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية ارتفعت ارتفاعا كبيرا وزادت بسبب ذلك عوائد الصادرات غير النفطية بنسبة ٥٣ في المائة حيث كانت ٣,٨ مليار دولار عام ١٩٩٣ ووصل إلى ٥,٨ مليار دولار عام ١٩٩٥.

واضاف ان المملكة شهدت تحسنا ملحوظا في ميزانها التجاري بسبب الزيادة الكبيرة في الصادرات ومنها الصادرات غير النفطية التي زادت في النصف الاول من هذا العام بنسبة عشرة في المائة عما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي. واشار إلى ان العجز في الحساب الجاري للمملكة انخفض في النصف الاول من هذا العام بحوالي ٥٠٠ مليون دولار بعد ان بلغ ٨,١ مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي.

وقال ان فائض الميزان التجاري في الامارات العربية المتحدة عام ١٩٩٥ بلغ حوالي ٣,٩ مليار دولار بينما بلغ حسابها الجاري ٤,٩ مليار دولار مشيرا الى ارتفاع كلاهما خلال العام الحالي.

وذكر تقرير الاسكوا ان فائض الميزان التجاري في البحرين ارتفع من ٤٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى اكثر من الضعف عام ١٩٩٦ ليصل الى ٨٥٤ مليون دولار.

وعزا التقرير السبب في ذلك إلى اقدام السعودية منح البحرين عوائد كمية النفط المنتجة من حقل ابو صفا والتي بلغت ١٤٠ الف برميل يوميا.

كما استفاد فائض الميزان التجاري البحريني من الزيادة المستمرة في صادرات الالمنيوم. وقال ان التقديرات الاولية تشير إلى ان الفائض التجاري للبحرين بلغ ٧٣٦ مليون دولار في العام الماضي وارتفع الى ١,١٧٤ مليار دولار هذا العام. وتحدث التقرير عن الاوضاع الاقتصادية وتوقعاتها في كل من مصر والاردن ولبنان واليمن وسوريا ومنطقة الحكم الذاتي والعراق.

وقال رئيس المجلس التنفيذي للجنة ان التقرير اعتمد على الاتصال المستمر مع الدول الاعضاء للحصول على البيانات اضافة إلى جهود الشعبة الاقتصادية المعتمدة على قاعدة بيانات جيدة في الاسكوا.

بورصة عربية واحدة قبل عام ٢٠٠٠

بمناسبة توقيع بورصات الكويت ومسقط والمنامة على اتفاقية لربط هذه البورصات قال د. فوزي بهزاد مدير سوق البحرين للاوراق المالية انه من المتوقع ان يتم التوقيع على اتفاقية لربط بورصات القاهرة والمنامة والاردن.

وتوقع بهزاد - ان تكون هناك بورصة عربية موحدة قبل عام ٢٠٠٠ وذلك من خلال الربط الثلاثي الذي تجريه البلدان العربية حاليا. واوضح انه تم الاتفاق على قيام بورصة البحرين بعمل مشروع الاتفاقية بين مصر والاردن والبحرين والتي تعمل على تسهيل تسجيل الاوراق المالية في البورصات الثلاث وتسهيل انتقال رؤوس الاموال وتشجيع الاستثمار البيني وكذلك ربط شركات الوساطة المالية بين البورصات الثلاث.

وكشف عن ان البورصات الثلاث تعكف حاليا على دراسة مشروع الاتفاقية والملاحق التفصيلية واضاف: نحن بانتظار ملاحظات الاخوة في مصر والاردن وبعد ذلك ستكون الاتفاقية جاهزة للتوقيع.

وأكد بهزاد ان هذه الاتفاقية ستسمح - بدون حد اقصى - للشركات العربية بتسجيل وادراج اسهمها في البورصات الثلاث مؤكدا أنها خطوة مهمة باتجاه توحيد الاقتصادات العربية وانسياب المال العربي داخل الوطن الام. ودعا المستثمرين ورجال الاعمال بالمبادرة والاسراع في تسجيل اسهم شركاتهم خاصة ان القائمين على البورصات العربية يعملون جاهدين على توفير كل المعلومات الخاصة بالاوراق المالية حتى يتسنى لهم ضخ اموالهم في بوتقة البورصة. ونوه إلى تجربة

أرامكو الأولى عالميا للعام التاسع

احتفظت شركة الزيت العربية السعودية «ارامكو» للسنة التاسعة على التوالي بالمركز الاول بين اكبر مائة شركة بترول في العالم.

جاء ذلك في التقرير السنوي الذي تصدره نشرة «بتروليوم انتلجنس ويكلي» البترولية المتخصصة عن كبرى الشركات البترولية في العالم.

وقد تم تقييم الشركات على اساس ستة معايير مهمة في الصناعة البترولية وهي.. الاحتياطي والمبيعات من البترول والاحتياطي من الغاز الطبيعي وانتاج البترول وانتاج الغاز والطاقة التكريرية والمبيعات من المنتجات البترولية المكررة حيث اعطى كل جانب نقاطا معينة حسب نسبته.

بعد ذلك تم احتساب متوسط هذه النقاط لمعرفة ترتيب الشركات.

والمعلومات التي تم استخدامها هي آخر ما توفر منها والخاص بعام ١٩٩٥م.

واحتلت «ارامكو» المركز الاول سابقة بذلك بعض الشركات البترولية العالمية المعروفة مثل شركة البترول الملكية الهولندية «شل» وشركة البترول البريطانى «بي.بي» والشركات الاميركية المعروفة مثل اكسون وموبيل وشيفرون وغيرها من الشركات التجارية الدولية.

وبجانب الاحتياطي والانتاج من البترول والغاز فقد ساعد على احتلال شركة ارامكو السعودية على المركز الأول درجة التكامل المرتفعة فيها فشركة ارامكو السعودية لا تقتصر عملياتها على انتاج وبيع البترول الخام بل تكريره ونقله وتسويقه وبيع المنتجات البترولية المختلفة داخل المملكة وخارجها. وبجانب المصافي التي تملكها وتديرها «ارامكو» محليا فإن الشركة قد دخلت في العديد من المشروعات التكريرية المشتركة داخل المملكة وخارجها مثل مشروع «ستار التربرايز» في الولايات المتحدة الاميركية ومع شركة سانغ يونغ في جمهورية كوريا الجنوبية وشركة بترون في الفلبين وشركة اويل هيلاس اليونانية. وقدرت النشرة مبيعات شركة ارامكو السعودية من المنتجات البترولية المكررة بأكثر من مليونى برميل يوميا.

ومن الملاحظ في تقرير النشرة الدرجة العالية من الكفاءة المتوفرة في شركة ارامكو السعودية وهذا واضح من ارتفاع الانتاج من البترول والغاز والمواد المكررة من ناحية والنسبة المنخفضة من العمالة في الشركة من ناحية اخرى.

وضمن اكبر عشر شركات بترولية في العالم فإن شركتين فقط تسبقان ارامكو السعودية في انخفاض نسبة العمالة أي أن هناك العديد من الشركات البترولية التي لديها عمالة مرتفعة.

وتسبق «ارامكو» هذه الشركات من ناحية الاحتياطي والانتاج والتكرير والمبيعات وغيرها وهذا يدل على العملية والكفاءة العالية لدى شركة ارامكو السعودية.

ربط بورصة البحرين بسوق مسقط للاوراق المالية في مارس من العام الماضي والتي وصفها بانها ناجحة حيث تم ادراج مجموعة شركات ضخمة من كلا البلدين مدرجة في مسقط والمنامة. وقال ان تقارب التشريعات التي تحكم النظم الاستثمارية في البلدان العربية واتجاه معظم البلدان إلى العمل بآليات السوق وتشجيع المستثمرين وتحفيزهم الامر الذي سهل ربط البورصات وبالتالي توحيد الاقتصادات العربية.

ودعا البلدان العربية الى فتح الباب امام المستثمرين الاجانب وتشجيع وتحفيز المستثمرين وايجاد آلية تسمح بخروج الارباح ورأس المال مؤكدا انه بقدر السماح بفتح الباب أمام خروج الاموال ستدخل الاموال.

وقال ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة من الممكن ان تلعب دورا حيويا في التنمية في البلدان العربية إذا ما احسن استقبالها وازالة المعوقات امامها.

أول معرض ومؤتمر متخصص للانترنت عربيا

اعلن في دبي عن تنظيم أول معرض ومؤتمر متخصص للانترنت في العالم العربي تحت عنوان «عالم الانترنت ــ الشرق الاوسط» خلال الفترة من ٢ إلى ٤ يونيو ١٩٩٧ حيث سيشتمل المعرض والمؤتمر على مدى ثلاثة ايام شرح التطبيقات المتعددة لشبكة الانترنت وعرض للمنتجات المتعلقة بها، وذكرت مصادر ذات صلة بالمعرض ان ١٧ معرضا ومؤتمرا تقام حاليا للانترنت في العالم وان معرض ومؤتمر عالم الانترنت يعد الأكبر والاقدم في هذا المجال ويقام مرتين سنويا واشارت المصادر إلى انه ووفقا لأخر التقارير الصناعية يواصل سوق تكنولوجيا المعلومات في النمو والتوسع في الشرق الاوسط ويواصل استخدام الانترنت في منطقة الشرق الاوسط التطور والنمو حيث اظهرت الاحصائيات الحالية ان عدد مستخدمي الانترنت في دولة الامارات العربية وحدها بلغ ١٥٠٠٠ مستخدم، وبلغت مبيعات اجهزة الحاسوب الشخصي في العالم العربي للعام ٩٦ (ما عدا شمال افريقيا) ٣٥٠ الف وحدة، مع زيادة متوقعة في عام ٩٧ بواقع ٢٥ ـ ٣٠٪ ودون أي انخفاض متوقع في المبيعات ويضيف المحللون الصناعيون ان ٧٠٪ من مبيعات اجهزة الحاسوب الشخصي تنحصر حاليا في الشركات و ٣٠٪ في المنازل.

وتتساوى هذه النسبة في استخدام الحاسوب الشخصي والانترنت في كل من الشركات والمنازل بحلول عام ٢٠٠٠.

مستثمرو الانترنت يواجهون رقابة الحكومات

تجمع مسؤولون من شركات صناعية عالمية لتأسيس جمعية اطلق عليها اسم غلوبال انترنت بروجكت» (مشروع انترنت الشامل) للدفاع عن شبكة انترنت في مواجهة ارتفاع عدد الحكومات التي تسعى إلى فرض الرقابة على هذه الشبكة.

وتضم الجمعية التي يرأسها جيم كلارك رئيس شركة «نيتسكاب كومينيكايشن»، اكبر شركات البرامج المخصصة لشبكة انترنت، ممثلين عن شركات كبرى تملك مصالح في هذا القطاع. وتحديدا الشركات الاميركية «أي بي ام» و«فيزا انترناشونال» و«اي تي اند تي» والشركات الاوروبية «بريتيش تيليكوم» و«دويتش تيليكوم» وشركتا «نيك» و«فوجيتسو اليابانيتان.

واشار كلارك الى أن الجمعية «ستعمل مع الهيئات المعنية» وبينها المنظمة العالمية للتجارة ومجموعة الدول الصناعية السبع والاتحاد الدولي للاتصالات.

وفي مواجهة الانتشار المتزايد لشبكة انترنت، التي يتوقع ارتفاع عدد مستعمليها من ٤٠ مليون شخص اليوم إلى نحو ٢٠٠ مليون عام الفين، يدرس عدد من الدول والمنظمات الدولية وسائل فرض رقابة على المواد التي تبثها الشبكة. لكن مستثمري انترنت يعتبرون ان هذا النوع من التضييقات قد يتحول إلى رقابة على حرية التعبير وينددون بالتضييقات التي ستؤدي كما يقولون الى نقص كبير في ارباحهم.

وتقول دراسة طلبت الجمعية اجراءها ان قيمة الشركات والنشاطات التي ساهمت انترنت في ظهورها في الولايات المتحدة خلال الاشهر الـ ١٨ الماضية بلغ ٢٠٠ مليار دولار في البورصة أي ما يعادل النمو المتوقع في الدخل القومي الاميركي العام للعام ١٩٩٦.

رئيس معهد النقد الأوروبي:

اليورو عملة موحدة عام ١٩٩٩

اعرب مسؤول مالي اوروبي بارز عن اعتقاده بأن المرحلة الثالثة من مخطط توحيد عملات دول الاتحاد الاوروبي المستوفية للشروط اللازمة ستتم في موعدها المحدد في مطلع عام ١٩٩٩.

وقال رئيس «معهد النقد الاوروبي» الكسندر لمفلوسي في محاضرة القاها في جامعة مدينة كارلسروه الالمانية ان رؤساء الدول والحكومات الاوروبية سيجددون في ربيع عام ١٩٩٨ الدول التي يحق لها ان تكون في عداد مجموعة العملة الاوروبية الموحدة بناء على استيفائها للشروط المالية التي تمليها معاهدة ماستريخت.

واشار إلى وجود تقارب واضح بين الاوضاع المالية في كثير من الدول الاعضاء ولاسيما في ميدان التضخم النقدي الذي انخفض معدله في العام الماضي الى مستويات تتراوح بين اثنين وثلاثة في المائة في جميع الدول الاعضاء باستثناء ايطاليا واسبانيا واليونان. وقال المسؤول الاوروبي في محاضرته ان اجراءات اصلاح الموازنات الحكومية وتوقعات الاسواق المالية بتطبيق توحيد العملة في موعده قد أدى إلى تقارب فوائد القروض داخل الاتحاد الاوروبي إلى حد بعيد. وكشف النقاب عن ان رؤساء الدول والحكومات الاوربية قد كلفوا معهد النقد الاوروبي الكائن في مدينة فرانكفورت الالمانية بوضع احكام الية صرف اوروبية جديدة لحماية السوق الداخلية من العواقب المترتبة على تقلبات اسعار العملات.

وذكر ان هامش ذبذبة اسعار عملات الدول التي لن تكون في عداد مجموعة العملة الموحدة الجديدة «يورو» بالنسبة إلى هذه العملة سيظل ١٥ في المائة كما كان عليه الامر في آلية الصرف الاوروبية الحالية.

واضاف ان البنك المركزي الاوروبي الذي سينشأ مستقبلا سيضطلع بدور خاص يتمثل في حق تعديل سعر أي عملة بالنسبة إلى «اليورو». وأكد في محاضرته اهمية «حلف الاستقرار» الذي يحاول وزراء مالية الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي الاتفاق على احكامه وتحديد كيفية فرض العقوبات المالية تلقائيا على الدولة التي تشذ عن النطاق المحدد لضمان استقرار قيمة العملة الموحدة الجديدة.

السياحة في مصر تحقق رقما قياسيا

أعلن وزير السياحة المصري ممدوح البلتاجي ان عدد السياح الذين زاروا مصر سنة ١٩٩٦ سجل رقما قياسيا حيث بلغ ٣,٨ مليون سائح وهذا رقم قياسي في تاريخ صناعة السياحة المصرية.

واضاف البلتاجي ان «ذلك يعيد ثقتنا في هذه الصناعة». وقد اضطلعت وزارة السياحة بدور اساسي في تشجيع السياحة من خلال تمويل حملات اعلامية ضخمة.

وكانت السياحة في مصر تضررت كثيرا في اعقاب موجة العنف التي اندلعت في آذار/مارس ١٩٩٢.

انعكاسات اجتماعية

لاحظت الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا وكندا) خلال قمتها السنوية التي عقدتها في ليون (فرنسا) في يونيو الماضي ان عولمة الاقتصاد باتت امرا «لا مفر منه»، وان على كل بلد ان يتكيف معها وان يعالج انعكاساتها الاجتماعية.

واعترفت الدول السبع بأن هذه الانعكاسات تكون «مؤلمة» احيانا فهذه الدول التي تضم ٢٣ مليون عاطل عن العمل تجد نفسها مجبرة على القيام بـ «اعادة هيكلة سريعة» لأن العولمة تقيم في بعض القطاعات التي لا تتطلب كفاءة عالية منافسة شبه مباشرة، وغير منصفة، بين عمال هامبورغ وصوفيا وبانكوك.

وتمكنت الولايات المتحدة من تحسين ارقامها في هذا المجال ومن تكريس الحلول التي تمثلت في مرونة اليد العاملة والرواتب، ووضع حد أدنى من القواعد لسوق العمل ونتيجة لذلك لم تتعد البطالة في الولايات المتحدة نسبة ٥,٥ بالمائة من مجموع القوى العاملة، ولو ان ٣٠ مليون شخص من الذين يعملون هم تحت عتبة الفقر. اما في بريطانيا حيث سوق العمل غير مقيدة بأي قيود تعدت البطالة نسبة سبعة بالمائة. وبات النقاش مفتوحا في الدول الصناعية الاخرى حيث الحماية الاجتماعية اكبر. وهكذا قدم المستشار الالماني هلموت كول في الربيع برنامج تقشف لا سابق له وذلك تحت شعار العمل على ملاءمة عملية الانتاج في المانيا مع العولمة.

كذلك فإن المسألة مطروحة لنقاش واسع في فرنسا حيث بلغت البطالة نسبا عالية (٣,١ مليون شخص في نهاية اكتوبر) وفي اليابان تتزايد المخاوف من قدرة القطاع الصناعي على مواجهة العولمة.

● عن وكالة الانباء الفرنسية

باب المنافسة مفتوح

أعيد اطلاق حركة الفتح الكامل للاسواق امام المنافسة بعدما كانت تباطأت قليلا عام ٩٥ بسبب عدم توصل مفاوضات تجارية دولية عدة إلى نتيجة. فقد تخطت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ومعظم البلدان الآسيوية الكبيرة، خلال الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة في ديسمبر الجاري، مرحلة مهمة، باتخاذها قرارا بالغاء الرسوم الجمركية على معدات الاعلام التكنولوجية (اجهزة الكمبيوتر والبرامج والاقراص...) ويبلغ حجم هذا النوع من التجارة ٦٠٠ بليون دولار سنويا، أي أنه اكبر من حجم المبادلات التجارية.

وبدأ برنامج فتح الاسواق يتجسد في منطقة آسيا ـ المحيط الهادىء. ففي نوفمبر الماضي قررت الدول الـ ١٨ اعضاء المنتدىء (التي تستقطب نصف حجم التجارة الدولية) الشروع في الغاء الحواجز امام التجارة والاستثمار فعليا هذه العملية سنة ٢٠١٠ والأخرى في ٢٠٢٠. واخيرا، في اميركا اللاتينية، وقعت تشيلي في يونيو الماضي اتفاقا لاقامة تبادل حر تدريجيا مع الدول الاربع الاعضاء في سوق اميركا الجنوبية المشتركة التي تضم الارجنتين والبرازيل والباراغواي والاوروغواي.

عولمة الاقتصاد.. وهيمنة الكبار

تسارعت وتيرة العولمة سنة ١٩٩٦ وحاولت القوى الكبرى التحكم باليات الاقتصاد العالمي، من خلال تهيئة الرأي العام لتكيف صعب احيانا مع بعض الاوضاع الاجتماعية الجديدة، والعمل على الوقاية من المخاطر المالية. فالتجارة العالمية، المحور الرئيسي لعولمة الاقتصاد، واصلت نموها بسرعة تبلغ ضعفي سرعة الانتاج العالمي، ولو ان وتيرة هذا النمو هدأت قليلا. وتشير ارقام منظمة التجارة العالمية إلى ان حجم المبادلات التجارية العالمية، سلعا وخدمات، التي تتجاوز عتبة ستة آلاف بليون دولار، زاد بنسبة خمسة بالمائة مقابل ثمانية بالمائة عام ٩٥. وبذلك يكون هذا الحجم زاد ثلاثة اضعاف في ١٥ عاما.

مؤسسة للسياحة في أبوظبي برأسمال ٢٧ مليون دولار

قررت حكومة ابوظبي انشاء مؤسسة وطنية جديدة للسياحة والفنادق برأسمال قدره ١٠٠ مليون درهم «٢٧ مليون دولار» خصص ٨٠ في المائة منها لذوي الدخل المحدود في الامارة، وذكرت صحيفة «البيان» التي اوردت النبأ ان ذلك جاء في قانون اصدره ولي عهد الامارة الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان بوصفه نائبا لحاكم امارة ابوظبي.

وقالت ان القانون ينص على توزيع رأسمال المؤسسة الجديدة بواقع ١٥ مليون درهم «٤ ملايين دولار» لحكومة ابوظبي و ٥ ملايين درهم «١,٣ مليون دولار» لشركة ابوظبي للاستثمار.

وأضاف انه تقرر تقسيم المبلغ المتبقى لحصص قيمة الواحدة ١٠٠ درهم «٢٧ دولارا» تباع إلى المواطنين العاملين في حكومة ابوظبي الذين امضوا عشرة اعوام على خدمتهم كحد أدنى وكذلك المواطنون المتقاعدون الذين انتهت خدماتهم بالحكومة وأمضوا فيها ١٥ عاما على الأقل. وأوضحت ان حكومة ابوظبي في اطار مساعيها لانجاح المؤسسة الجديدة قررت بيعها ثلاثة فنادق هي انتركونتيننتال ابوظبي وانتركونتيننتال العين وفندق رامادا الظرفة بالرويس. وقالت ان المؤسسة قدرت قيمة الفنادق الثلاثة المذكورة بمبلغ ٣٥٠ مليون درهم «٩٥ مليون دولار» مشيرة إلى ان المبلغ المذكور سيتم منحه كقرض للمؤسسة تسدده خلال ٢٠ عاما بعد مرور خمس سنوات من تاريخ توقيع القرض. وتهدف المؤسسة الجديدة إلى تنشيط السياحية وتسويق الاعمال الفندقية بامارة ابوظبي ونشر الوعي السياحي بين المواطنين العاملين بالسياحة والفندقة اضافة للترويج السياحي للامارة داخليا وخارجيا.

في دراسة لمعهد الكويت للابحاث:

معدل قياسي للقوة العاملة العربية ومعدلات البطالة الأعلى عالميا

سجلت الدول العربية معدلا قياسيا في زيادة السكان من الفئة العمرية العاملة النشيطة بما يتطلب منها تغييرا جذريا في سياستها التربوية ووضع برامج للاستفادة منها.

هذا ما تؤكده دراسة قدمها الدكتور اسماعيل سراج الدين من معهد الكويت للابحاث العلمية والاستاذ الفخري في جامعة جون هوبكنز الاميركية إلى المؤتمر العربي الاقليمي للسكان الذي عقد في القاهرة أخيرا.

وقال سراج الدين ان عدد القوة العربية العاملة النشيطة بلغ ١٣٨ مليون شخص في العام ١٩٩٥ ويتوقع ان يبلغ ٢٣٢ مليونا في العام ٢٠٢٠ و ٥٨٠ مليونا في نهاية القرن المقبل.

ويستند سراج الدين في تقريراته إلى ارقام البنك الدولي الذي يقدر معدل النمو السنوي للسكان العرب في سن العمل بـ ٣ في المائة مقابل اكثر من ٢,٥ في المائة في افريقيا جنوب الصحراء واميركا اللاتينية واقل من واحد في المائة في الدول الصناعية.

الا ان المنطقة العربية تعاني من معدلات مرتفعة للبطالة هي الاعلى في العالم إذ تجاوزت ١٥ في المائة في العام ١٩٩٥. في حين ان المنطقة لم تجذب سوى ٢,٣ في المائة من اجمالي الاستثمارات العالمية في الدول النامية في العام نفسه، مقابل ٤,٥ في المائة في العام ١٩٩٢.

ويقول سراج الدين ان النمو السكاني في الدول العربية جعل من معدل نمو السكان القادرين على العمل فيها الاعلى في العالم، وهي ظاهرة ستستمر على مدى يتجاوز جيلا كاملا.

ويضيف ان هذا النمو لا يتناسب مع مستوى التعليم الذي يجعل اليد العاملة العربية غير قادرة على المنافسة عالميا مما يستدعي من المنطقة تحسين مستوى التعليم فيها حتى تتمكن من اللحاق بركب الاقتصاد العالمي. ولم تضع الدول العربية حتى الآن سياسة طويلة الامد في هذا المجال لاسباب داخلية وخارجية في الوقت نفسه، مثل الصراع العربي الاسرائيلي وصدام الحضارتين الغربية والاسلامية الذي ادى إلى تنامي التشكيك لدى السكان العرب بنوايا الغرب. وفي عام ١٩٩٥، بلغ عدد السكان العرب ٢٥٣,٦ مليون نسمة. ويتوقع ان يصل هذا العدد إلى ٥١٤ مليونا في عام ٢٠٣٠ وسيكون ٧٥ في المائة من الملايين الزائدة في سن العمل أي من الفئة العمرية بين ١٥ و ٦٤ عاما. كما يتوقع ان تتضخم الفئة المطالبة بالعمل ايضا عبر توجه اعداد متزايدة من النساء إلى العمل مع انخفاض معدل الولادات وارتفاع مستوى التعليم. وإذا كانت هذه الدول تمكنت من رفع نسبة الالتحاق بالمدارس في السبعينات والثمانينات فإن هذه النسبة تراجعت في بعض الاحيان في حين ان هناك اكثر من ٢٥ في المائة من الطلاب لا يكملون المرحلة الثانوية.

وتعاني الدول العربية عموما من مشكلات في النظام التعليمي، عدا الاردن، الذي يوجد فيه نظام تعليمي يعد من افضل الأنظمة التعليمية في العالم العربي.

وتفيد أرقام اليونسكو لعام ٩٠ ــ ١٩٩١ ان ١١ في المائة من الشباب العرب في سن ١٨ إلى ٢٣ عاما، الذين يبلغ عددهم ١٩,٧ مليون نسمة، كانوا مسجلين في الجامعات، وبلغت النسبة ٢٥ و ٢٧٪ في الاردن ولبنان مثلا مقابل اقل من ٥٪ في السودان والصومال.

وحققت تركيا وايران معدلات مماثلة «١١٪» في حين تبلغ النسبة في الولايات المتحدة ٧٦٪ وفي اوروبا الغربية واليابان بين ٢٨ و ٤٥٪. وبلغت نسبة الطلاب المسجلين في الماجستير والدكتوراه ٦٪ في الدول العربية مقابل ١٠ إلى ١٦٪ في الدول الصناعية، في حين ان حاملي اجازات الماجستير والدكتوراه لا يشكلون سوى ٤,٣٪ من خريجي التعليم العالمي مقابل ١٣٪ في فرنسا و ١٨٪ في بريطانيا و ٢٢٪ في اسرائيل.

من جهة ثانية، حمل ٣٥٪ فقط من الطلاب اجازات علمية أو تقنية في حين درس الباقي العلوم الانسانية والاجتماعية.

ولايزال ما تكرسه الدول العربية للبحث والتنمية ضئيلا مقارنة بالدول الاخرى، إذ لم تخصص في العام ١٩٩٥ سوى ٠,١١٪ لذلك من اجمالي الناتج الوطني أي ما بين ٢٨ دولارا للفرد في الكويت و ٠,٣ دولار في السودان مقابل ٦٠٠ دولار في الولايات المتحدة واليابان ومائة دولار في اسرائيل.

وتقوم معاهد عامة بأهم الابحاث وتقتصر على بعض المجالات، كما في مصر مثلا حيث تجري ٧٠٪ من الابحاث في مجال الزراعة، في حين لا تحظى المعلوماتية ودراسات الكمبيوتر بأي حصة.

اميركا ستدفع ديونها للأمم المتحدة

اعلن مسؤول اميركي ان الادارة الاميركية تعد اقتراحات لارسالها إلى الكونغرس تمهيدا لتسديد ديونها البالغة ١,٤ بليون دولار إلى الامم المتحدة. واوضح احد مساعدي وزير الخارجية الاميركية ان هذه المقترحات ستترافق مع مناقشات لخفض المساهمة الاميركية في الامم المتحدة.

ولم يقدم تفاصيل لكنه قال ان اقتراحا سابقا لدفع المتأخرات خلال فترة اولى.. لايزال بين خيارات اخرى.

السعودية تراجع قواعد استثمار رأس المال الأجنبي

قال وزير الصناعة والكهرباء السعودي هاشم بن عبدالله يماني ان المملكة العربية السعودية تراجع قواعد استثمار رأس المال الاجنبي في المملكة. وقال يماني ان المملكة الآن تبذل جهدا مكثفا لمراجعة نظام تشجيع استثمار رأس المال الاجنبي بغرض الخروج بنظام يحتوي على حوافز ومزايا منافسة تفوق ما هو موجود في النظام الحالي الجيد بهدف ايجاد بيئة استثمارية مشجعة لرؤوس الاموال الاجنبية. عن الاستثمار في المملكة في مدينة الدمام بالمنطقة الشرقية تحاول المملكة وهي اكبر منتج ومصدر للنفط في العالم تخفيض دور الحكومة في الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل. ومعظم رؤوس الاموال الاجنبية في السعودية مستثمرة في مشروعات مشتركة مع شركات ومستثمرين سعوديين. ويمكن استثمار رأس المال الاجنبي دون مشاركة سعودية لكنه عندئذ لن يكون مؤهلا لمجموعة من الحوافز من بينها تيسيرات ضريبية. وقال يماني هناك تحديات كبيرة في الطريق الينا ان ارتفاع حدة المنافسة مع الانتاج العالمي أمر متوقع ولابد أن نعد العدة اللازمة لمواجهة ذلك. وعرضت في الندوة ١٦ فرصة لمشروعات جديدة في السعودية يبلغ مجموع استثماراتها ملياري ريال ٥٣٣ مليون دولار. وقال حمد الزامل رئيس مجلس غرف التجارة السعودية هناك ١٦ فرصة استثمارية ذات بعد محلي وخليجي تشمل قطاعات صناعية متنوعة كالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والبلاستيكية والهندسية والمعدنية والمواد الانشائية والصناعات الغذائية ويبلغ اجمالي استثماراتها اكثر من بليوني ريال سعودي وقام بدراسة هذه المشروعات وتقديمها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ومقرها الدوحة.

وقال عبدالرحمن أحمد الجعفري أمين عام منظمة الخليج للاستشارات ان دول الخليج العربية تحتاج إلى استثمار ١.٥ بليون دولار سنويا على الأقل في قطاع الصناعات التحويلية على مدى الثلاثين سنة القادمة. واضاف تقديراتنا في المنظمة تشير إلى ان قطاع الصناعات التحويلية يحتاج إلى استثمارات تبلغ في حدها الادنى نحو ١.٥ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٣٥ للمحافظة على المعدلات الحالية لنمو العمالة.

عولمة التجارة العربية:

إستراتيجية عالمية لمواكبة انفتاح الاسواق

أصدر المؤتمر السنوي الأول للتجارة والإدارة في الشرق الاوسط الذي عقد ما بين ٦ ــ ٨ يناير الماضي في مقر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تحت شعار «عولمة التجارة العربية» بيانا تفصيليا حول أهداف المؤتمر ونقاشاته واستنتاجاته مشيرين إلى ان الادارة العربية وصلت إلى مرحلة لا يمكن فيها أن تعمل بعزلة وبنفس طريقة عملها في السابق وان عليها التخلي عن الأسلوب الاداري القديم وتكوين كتل اقتصادية إقليمية لدعم المشاريع الضخمة ورفع معدلات النمو التجاري والاقتصادي وفيمايلي مقتطفات من البيان:

بالتعاون المشترك بين كل من كلية رويال هولوي بجامعة لندن وكلية العلوم الادارية بجامعة الكويت بمساهمة من البنك التجاري الكويتي وبدعم من لجنة المصارف الكويتية وبنك الخليج، شركة الاستشارات الصناعية، الشركة الوطنية العقارية ومجموعة المعجل التجارية والأمانة العامة للأوقاف ومؤسسة عيسى حسين اليوسفي.

توضح المساهمات العلمية للمؤتمر وجود تقدم في عدة مجالات، إلا أن المؤتمر يقر أيضا بأن حالة التجارة العربية ما زالت ضعيفة وأن هناك مشاكل ادارية وتجارية يجب تجاوزها والتركيز عليها في البحث العلمي. وقد ساهم المؤتمر الحالي في تفهم العمليات الطبيعية والميكانيكية في التجارة الدولية وتقنيات التحكم فيها. وكذلك التغيرات في الأسواق العالمية التي تحدث على المدى القصير والطويل سواء كان ذلك بفعل المنافسة العالمية أو بفعل الحكومات. وقد أوضح المؤتمر وبجلاء ان الظروف السياسية قد أثرت سلبا وإلى حد كبير على الأسواق العربية عامة والكويتية خاصة وبكافة عناصرها ومكوناتها المختلفة وان مثل هذه التغيرات والتاثيرات السلبية قد تؤدي إلى تسارع عمليات ضعف التجارة العربية أمام المنافسة العالمية.

ما هي العوائق الموجودة؟

وأوضح المؤتمر ان المشكلة الرئيسية التي تعوق أي عمل عاجل لتحسين وتنمية التجارة العربية تتمثل في غياب الأسس الادارية الضرورية على مستوى الدولة لفرض ادارة جيدة لمساندة التجارة بحكم القوانين والنظم المناسبة ومستوى التجارة المحلية. ولهذا فمن الأهمية العمل مع السلطات المسؤولة لتوضيح الحاجة الماسة والعاجلة لقوانين تيسر وتمكن الممارسات الادارية في التجارة العربية.

الاستنتاجات

وخلص المؤتمر إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تتسم بالشمولية في معالجة العديد من المشاكل المرتبطة بعولمة التجارة العربية أخذا بعين الاعتبار العديد من التغيرات الحالية خاصة ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية المرتبطة بالسوق العالمي الحر. وإن مهمة عولمة التجارة العربية تمتد أكثر من مجرد العمل على تنمية الادارة في القطاعين العام والخاص وإدارتها بطرق سليمة. ومن أهم الاستنتاجات الصادرة من المؤتمر التأكيد على وجوب قيام كل من الدول الاعضاء باعداد وتطوير برامج عمل وطنية لمساعدة عولمة تجارتهم وادارتهم لتواكب التطوير العالمي وكذلك العمل على تشجيع التعاون الاقليمي. ان توجه تلك الخطط الوطنية لمعالجة القضايا المرتبطة بالادارة العربية سوف تنوع القضايا المرتبطة بالادارة العربية وسوف تنوع مصادر الدخل ومن هنا تنبع اهمية دراسة البدائل الاقتصادية المستقبلية للاتفاقيات الدولية في تلك المجالات آخذين بعين الاعتبار ان مثل هذا التوجه سوف يتطلب تضافر جهود كافة المؤسسات الحكومية والوزارات المعنية مع التجارة والادارة العربية. وتمثل الاستنتاجات الآتية برامج عمل محددة يمكن البدء فيها إما على الفور أو كجزء من خطط العمل القومية عند تطويرها.

الاستنتاج العام

وكان الاستنتاج العام عن هذا المؤتمر الادارة العربية وصلت الى مرحلة لا يمكن ان تعمل بعزلة وبنفس الطريقة في المراحل السابقة. بسبب الاسلوب الاداري القديم وصلت التجارة إلى مرحلة تحتم تكوين كتل اقتصادية اقليمية لدعم المشاريع الضخمة ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتجاري ومع انفتاح الاسواق العالمية والتوقيع على الاتفاقيات الدولية سوف يكون الوضع اشد تأثيرا على وجود التجارة العربية. وان الحاجة ماسة إلى تبني الاستراتيجيات العالمية على المستويين العام والخاص لمواكبة هذا التطور.

وأن الفرصة لاتزال قائمة وان بالامكان جعل الكفة في صالح العرب. عندما تتوحد جهود القطاعين العام والخاص وعلى المستويين الاقليمي والمحلي على السواء.

٩١٪ زيادة في استثمارات مؤسسة الخليج

● هشام الرزوقي

أثنى المدير العام لمؤسسة الخليج للاستثمارات هشام عبد الرزاق رزوقي، على أداء ونشاط المؤسسة والنتائج المالية التي حققتها في العام ١٩٩٥ «بعدما أعادت تركيز نشاطها في منطقة الخليج العربي».

وقال: «إن الاستثمارات في أسهم الشركات الزميلة، إلى جانب مساهماتها في منطقة الخليج زادت من ٦٦,٦ مليون دولار أميركي نهاية العام ١٩٩٤، إلى ١٢٨,٢ مليون دولار مع نهاية العام ١٩٩٥، أي زيادة بنسبة ٩١ في المائة، مقارنة بالعام ١٩٩٤».

وأوضح أن الدخل الصافي لمجموعة مؤسسة الخليج للاستثمار، ارتفع بنسبة ٨٦ في المائة، وبلغ ١١٥,٨ مليون دولار، ووصل بذلك متوسط العائد على حقوق المساهمين إلى نسبة ١٢ في المائة، في حين بلغ العائد على رأس المال المدفوع نسبة ١٥,٤ في المائة، مشيرا إلى أن الزيادة في الأرباح المحتجزة والاحتياطات في العام ١٩٩٥ ساعدت في ارتفاع حقوق المساهمين «التي تخطت حاجز المليار دولار أميركي مما وضع المؤسسة في مصاف عدد قليل من المؤسسات المالية الرئيسية في منطقة الخليج».

وأشار الرزوقي إلى أن العمليات المصرفية التجارية استمرت في أداء دورها الحيوي، وفي تحقيق صافي دخل المجموعة إذ إن الإيرادات للعام ١٩٩٥ تعززت بسبب البيئة المواتية التي سادت الأسواق المالية العالمية من جهة، وبسبب العائد الجيد من الاستثمارات في الصناديق الدولية من جهة ثانية». ولفت إلى أن مجلس الإدارة قرر «توزيع ٥٢,٥ مليون دولار أميركي كأرباح على المساهمين. مشيرا إلى أن إجمالي الأصول لعام ١٩٩٥ ارتفع بنسبة ١١,١ في المائة، ووصل إلى ١٠,٢ مليار دولار أميركي، «هكذا بلغت نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي ٩,٨ في المائة».

الكويت تدعم العملة الخليجية الموحدة

أوضح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ناصر الروضان أن الكويت تدعم وبقوة تبني موضوع العملة الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث دأبت الكويت خلال مناقشة هذا الموضوع على دعم التوجه الرامي إلى زيادة التنسيق والتعاون بين دول المجلس لتحقيق ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، مشيرا إلى تأكيد الكويت على أن التنسيق النقدي ينبغي أن يواكبه تنسيق وتعاون في المجالات الأخرى غير النقدية بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة الواردة في الاتفاقية الاقتصادية.

وأفاد الروضان ردا على سؤال للنائب عبد العزيز العدساني إنه طرح موضوع توحيد النقد بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأول مرة في شهر نوفمبر من عام ١٩٨٢، عندما قامت دول المجلس بإقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة حيث نصت المادة رقم (٢٢) على أن «تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها». مشيرا إلى أنه في الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين للجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول المجلس المالي والاقتصادي لدول المجلس يومي ١٤ و١٥ سبتمبر ١٩٩٤ اتفق الوزراء على أنه من واقع التجربة، فإن سياسات أسعار الصرف المتبعة في دول المجلس، والتغيرات والهوامش بين أسعار صرف عملات دول المجلس تبقى ضمن الحدود المعقولة، الأمر الذي لا يجعل من تطبيق معامل المثبت المشترك أمرا ضروريا، وفي الوقت ذاته تم الاتفاق على أن تقوم دول المجلس بتنسيق سياساتها المالية والتجارية وسياسات الدعم لتحقيق الهدف النهائي الذي نصت عليه الاتفاقية (٢٢)، والمتمثل في الوصول إلى التكامل الاقتصادي.

رئيس جديد لجهاز المحاسبات المصري

أصدر الرئيس المصري محمد حسني مبارك قرارا جمهوريا بتعيين د. شوقي السيد أحمد خاطر رئيسا للجهاز المركزي للمحاسبات بدرجة وزير. وكان البرلمان المصري قد وافق على ترشيح الدكتور خاطر رئيسا للجهاز المركزي للمحاسبات حيث ينص القانون على حق البرلمان في ترشيح رئيس لجهاز المحاسبات وترشيح المدعي العام الاشتراكي. ويختص الجهاز المركزي للمحاسبات بمراقبة التصرفات المالية والإدارية للوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية ويقدم تقارير سنوية للبرلمان حول الملاحظات التي سجلها على الممارسات المالية لتلك المؤسسات. وكان الدكتور شوقي خاطر يشغل منصب رئيس جامعة طنطا بوسط الدلتا قبل اختياره للمنصب الجديد.

إطار مقترح لمحاسبة الزكاة

النظام المحاسبي للزكاة:

د. أمين شهيب
قسم المحاسبة
كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت

مقدمة:

يعرّف النظام بأنه مجموعة من العناصر أو المكونات تعمل حسب قواعد معينة لتحقيق هدف أو أهداف معينة كما يمكن تعريف النظام المحاسبي للزكاة بأنه النظام الذي يهتم بتجميع البيانات الخاصة بالزكاة وتحويلها إلى معلومات مالية (تاريخية وغير تاريخية) وغير مالية بهدف تخطيط وتحصيل وتوزيع ورقابة الزكاة وإتخاذ القرارات.

وهذا النظام ــ مثل غيره من النظم ــ يتكون من نظم فرعية مثل نظام التحصيل، نظام الموازنات، نظام الدفع ونظام الرقابة.... الخ وهي تعمل حسب إجراءات محددة ويتم التنسيق بينها.

وهذه الاجراءات تحدد الكيفية التي تؤدي بها كل عملية وكل نشاط داخل النظام الفرعي، والعلاقة بين النظم الفرعية والنظام الرئيسي للزكاة كما تحدد تلك الاجراءات نوع وطبيعة البيانات ومصدر البيانات وكيفية الحصول عليها والعمليات التي تجرى عليها وكيفية الرقابة، عليها وأخيرا نوع المعلومات المطلوبة منها والاحتفاظ بقاعدة للبيانات Data Base واستخدام الأساليب والنماذج لتوفير المعلومات بالصورة المطلوبة، والاستعانة بالحاسبات والوسائل الحديثة لحفظ وتشغيل البيانات.

ويهدف النظام المحاسبي للزكاة إلى توفير المعلومات الملائمة لمستخدم المعلومات لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وتخفيض تكاليف توفير المعلومات وإحكام الرقابة الداخلية لحماية الأصول.

ويتحدد مجال النظام المحاسبي للزكاة في:

(١) الإطار العام لمحاسبة الزكاة: ويحدد البيانات الأولية التي تدخل النظام.

(٢) مقومات النظام المحاسبي للزكاة: وهي الأدوات والإجراءات التي يتكون منها النظام.

أولا: الإطار العام لمحاسبة الزكاة:

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام فهي فريضة واجبة، وهي تمليك جزء معين من مال معين إلى من يستحقه من فئات معينة.

﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم﴾ (التوبة/١٠٣). وقد شرعت في السنة الثانية من الهجرة، وكانت تتولى الدولة جمع الزكاة وإنفاقها على مستحقيها، فعل ذلك من بعد الرسول صلى الله عليه وسلم الخلفاء أبو بكر وعمر، ولما كثرت الأموال في عهد عثمان بن عفان وكُل أمر توزيع الزكاة وإعطائها للمستحقين لأصحاب الأموال أنفسهم في أموالهم الباطنة كالنقود. أما الأموال الظاهرة كزكاة الزروع والماشية فقد استمرت الدولة في جمعها في عهده، وبعد أن ضعفت الدولة الإسلامية وحين زالت أصبح المسلمون يؤدون زكاة أموالهم بأنفسهم.

ويشتمل الإطار العام لمحاسبة الزكاة على حصر وتحقيق وقياس الأنشطة والأموال التي تمثل وعاء الزكاة.

وفي عجالة سريعة استطيع أن ألخص الإطار العام فيما يلي:

الإطار العام لنظام محاسبة الزكاة

المحاسبة عن زكاة الزروع والثمار

المحاسبة عن زكاة الثروة النقدية

المحاسبة عن زكاة المستغلات

المحاسبة عن زكاة الثروة الحيوانية

المحاسبة عن زكاة عروض التجارة والصناعة

المحاسبة عن زكاة كسب العمل

المحاسبة عن زكاة الثروة المعدنية والبحرية

المحاسبة عن زكاة الزروع والثمار:

١ــ زكاة على الناتج من استغلال الأرض سواء كان في شكل زروع أو ثمار أو زهور.

٢ــ زكاة غير حولية تجب بمجرد الحصول على الناتج.

٣ــ سعرها ١٠٪ بالنسبة لنتاج الأرض التي تسقى بماء السماء أو الأنهار أو العيون، ٥٪ بالنسبة للأرض التي تسقى بأي آلة من آلات الري.

٤ــ الأصل أن تؤدي عينا، وإذا دفعت نقدا فتكون بالقيمة السوقية الجارية يوم الحصاد وليس يوم إخراج الزكاة.

٥ــ نصاب الزكاة خمسة أوسق (حديث المصطفى: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) أي ٦٥٣ كجم من الحبوب أو ما يعادل قيمتها نقدا إذا كان ناتج الأرض غير مكيل مثل القطن ــ الكتان ــ الخضراوات ــ الفواكه.

المحاسبة عن زكاة الثروة النقدية:

يدخل في نطاق الثروة النقدية

١) الذهب والفضة وما في حكمها

٢) النقود المصرفية وما في حكمها

٣) الحلي: بتوافر شروط معينة

٤) الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار وما في حكم ذلك.

٥) الديون والأمانات المحفوظة لدى الغير

I نصاب زكاة الثروة النقدية: ما يساوي ٨٥ جراما من الذهب أو ٢٠٠ درهم من الفضة.

II مقدار الزكاة ٢,٥٪ من قيمتها في نهاية الحول.

المحاسبة عن زكاة المستغلات:

I تجب زكاة المستغلات على إيرادات الأموال المستثمرة في:

(١) عروض غير مخصصة للتجارة: أي لا تقلب وتتحرك بغرض الكسب.

(٢) عروض غير مخصصة للحاجات الأصلية لمالكها مثل المأوى والتنقلات للحصول على الرزق.

(٣) عروض تحقق ايرادا دوريا أو غير دوري.

أمثلة:

(١) الايراد الناتج من تأجير المباني السكنية للغير.

(٢) الايراد الناتج من تأجير وسائل النقل والبضائع من مكان إلى آخر.

(٣) الايراد الناتج عن تربية الماشية سواء كان في صورة ألبان أو نتاج، وتندرج تحتها مشروعات المنتجات الحيوانية.

(٤) الايراد الناتج عن مزارع الدواجن.

(٥) الايراد الناتج عن مشروعات انتاج عسل النحل.

زكاة المستغلات حولية ونصابها ما يعادل ٨٥ جراما من الذهب أو ٢٠٠ درهم من الفضة، بالعملات السائدة.

سعر الزكاة ١٠٪ من صافي الايراد بعد خصم كل التكاليف والنفقات وخصم الديون التي تثبت على المكلف وما يعادل الحد الأدنى للأعباء العائلية.

المحاسبة عن زكاة كسب العمل بنوعيه:

أ ــ يخضع ايراد كسب العمل للزكاة وهو يشمل:

(١) إيراد كسب العمل من الرواتب والأجور والمكافآت والمزايا (يسمى زكاة الأعطيات).

(٢) ايراد كسب العمل من الامتهان الحر لحرفة أو مهنة (يسمى زكاة المال المستفاد).

ب ــ لابد أن يصل ايراد كسب العمل من المرتبات إلى النصاب (ما يعادل ٨٥ جراما من الذهب أو ٢٠٠ درهم فضة) وبشرط حولان الحول وسعرها ٢,٥٪ ويجوز ضم عناصر ثروته النقدية الأخرى إلى مدخراته من كسب العمل ويزكى الجميع معا وذلك بعد استبعاد نفقات الحاجات الأصلية وما يكون عليه من ديون الغير.

جـ ــ بالنسبة للمال المستفاد من مزاولة المهن والحرف لا يشترط حولان الحول ويكون مقدار النصاب ما قيمته خمسة أوسق من الحب الشائع الزرع والسعر أما ٥٪ من الايراد الصافي أو ١٠٪ على الايراد الإجمالي وذلك بعد استبعاد الحاجات الأصلية للمزكى واستبعاد ما يكون عليه من الديون.

د ــ تخضع إيرادات كسب العمل بنوعيه لغير المسلمين للزكاة أيضا تحت اسم الجزية.

المحاسبة عن زكاة الثروة المعدنية والبحرية:

ــ الثروة المعدنية: كل ما يخرج من باطن الأرض أو يستخرج من أحجارها وله قيمة مثل المعادن على إختلاف أنواعها: حديد ــ نحاس ــ رصاص ــ ياقوت ــ نفط، وكذلك المحاجر.

ــ الثروة البحرية: كل ما يستخرج من البحر من لؤلؤ ومرجان وعنبر، وما يصطاد من أسماك وحيوانات.

ــ هي زكاة عينية تجب عن الثروة المعدنية والبحرية متى وجدت في بلد إسلامي سواء كان صاحبها مسلما أو غير مسلم، تقوم الثروة بالأسعار الجارية وتؤدي زكاتها أو يمكن إخراجها من عين المال إذا كان يمكن الاستفادة مباشرة منه مثل الثروة السمكية.

ــ زكاة غير حولية ولكنها نصابية (ما يعادل ٨٥ جم من الذهب أو ٢٠٠ درهم فضة).

ــ نفرق بين المستخرجات بدون كلفة وهذه مقدار زكاتها الخمس (٢٠٪). وأما المستخرجات التي تتطلب جهدا كبيرا ونفقات كثيرة فمقدار الزكاة ٢,٥٪ من الانتاج بدون خصم أية تكاليف أو نفقة أو مؤن.

ـ إذا اتخذ استخراج الثروة المعدنية والبحرية شكل المشروعات التجارية والصناعية فيطبق عليه ما يطبق على زكاة عروض التجارة والصناعة.

المحاسبة عن زكاة الثروة الحيوانية:

الحيوانات (الأنعام)

تقتنى لغرض إشباع الحاجات الأصلية لمالكها مثل: حيوانات الحرث والنقل مثل الخيل والبغال والحمير ـ معفاة من الزكاة

تقتنى لغرض تحقيق الإيراد والنماء مثل: حيوانات التسمين وإنتاج الألبان ـ يجب في إيرادها زكاة المستغلات

ترعى أكثر العام في الكلأ المباح وتقتني لغرض النماء (سائمة) مثل: الإبل والبقر والغنم ـ الجاموس والماعز ـ تجب فيها زكاة الأنعام

وهي زكاة عينية تؤخذ من أواسط الأنعام لا من خيارها أو شرارها في الحديث: " ..... ولكن وسط أموالكم فإن الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره ".

ـ يختلف السعر من إبل إلى بقر وغنم كما يختلف النصاب أيضا.

المحاسبة عن عروض التجارة

عناصر الأموال التجارية:

أموال خاضعة للزكاة
الأصول المتداولة

أموال غير خاضعة للزكاة
عروض القنية
الأصول الثابتة

الأموال المعفاة من الزكاة
١ـ مقابل التزامات المشروع قصيرة الأجل وطويلة الأجل.
٢ـ مقابل الاحتياجات الأصلية (الأعباء العائلية)
٣ـ مقابل الديون الشخصية

ملاحظة: الأموال المستفادة من غير التجارة (مثل الهبة ـ الوصية ـ الميراث) لها حول مستقل.

استخراج وعاء زكاة شركات الأشخاص:

١ـ حـ/ شخصي مدين: يتم إضافة هذا الرصيد ضمن الأصول الخاضعة حيث يعد من أصول الشركة على أن يتم تخفيض نصيب هذا الشريك بقيمة حسابه المدين.

٢ـ حـ/ شخصي دائن: يعد من التزامات الشركة على أن تتم إضافة هذا الرصيد في نصيب الشريك.

٣ـ قرض الشريك: يعتبر التزام على الشركة مثل أي التزام آخر على أن يضاف بعد ذلك إلى حصة صاحب القرض.

٤ـ حقوق الشريك تشمل:
رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المرحلة + أرباح العام

نسبة رأس المال = نسبة توزيع أ. خ
لا توجد مشكلة

نسبة رأس المال تختلف عن نسبة توزيع أ.خ. الاحتياطي، الأرباح المرحلة + أرباح العام تطرح مؤقتا ضمن الالتزامات ثم بعد ذلك توزع بنسبة توزيع أ.خ.

٥ـ تطرح أي أعباء عائلية إن وجدت.
٦ـ تضاف أي أموال شخصية أخرى إلى أموال كل شريك.

استخراج وعاء زكاة شركات الأموال:

١ـ ينقسم رأس المال في هذه الشركات إلى أسهم والأصل أن تقوم الشركة بحساب الزكاة ودفعها للدولة أو مستحقيها أما إذا لم تقم الشركة بذلك فتكون الزكاة مسؤولية شخصية في ذمة المساهم وعليه دفعها.

٢ـ تراعى القواعد السابقة في الوصول إلى وعاء الزكاة.

٣ـ عند معالجة الربح المحاسبي يجب استنزال مكافأة الإدارة من الربح وأي مبالغ أخرى مثل نصيب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ضمن حساب التوزيع تخص جهات أخرى ولا تعتبر من حقوق المساهمين أو توزع عليهم.

٤ـ عند استخراج مقدار الزكاة التي تخص مساهما معينا نضرب عدد الأسهم التي يمتلكها المساهم Xما يستحق على السهم الواحد من الزكاة والذي نحصل عليه بقسمة ما يستحق على الشركة من الزكاة على عدد الأسهم المتداولة.

٥ـ في حالة عدم توفر بيانات يمكن للمساهم الاعتماد على القوائم المالية المنشورة في حساب زكاته إذ لم تكن الشركة قد تقوم بدفع الزكاة عن المساهمين.

توزيع الأرباح في الشركات المساهمة
١٠٪ من صافي الربح
٥٪ من صافي الربح
ـ
٥٪
١٠٪
ـ
ـ

أ. قانوني (يجوز وقفه إذا زاد على نصف رأس المال)
مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
حصص التأسيس لا تزيد على ٢٠٪
حصة أولى للمساهمين من (القيمة الاسمية لرأس المال المدفوع)
مكافأة مجلس الإدارة بعد اقتطاع

النسب السابقة
أي احتياطات أخرى
توزيعات أخرى على المسلمين

ثانيا: مقومات النظام المحاسبي للزكاة:

(١) المستندات:

هي أداة إدخال في النظام وهي مصادر القيد الأولى، وأداة للرقابة على العمليات ومتابعتها. ويجب مراعاة عوامل عديدة عند تصميم المستندات والرقابة عليها منها سهولة القراءة ووجود عنوان ورقم متتابع لكل مستند وتوضيح جهة الإعداد والاعتماد وعدد النسخ وتوزيعها ... إلخ. والمستندات المقترحة هي:

١ـ مستند استلام الزكاة العينية.
٢ـ مستند تحصيل الزكاة النقدية.
٣ـ مستند دفع الزكاة للمستحقين.
٤ـ مستند تسليم الزكاة العينية للمستحقين.
٥ـ مستند تحويل الزكاة من الفرع إلى المركز الرئيسي أو إلى فرع آخر.
٦ـ مستندات أخرى: حسب الحاجة ومقتضيات النظام.
٧ـ مستندات الصرف: التي تخص هيئة الزكاة وفروعها: إيجار، شراء أصول، قرطاسية، أدوات نظافة ـ تليفون..... الخ.

(٢) الدورات المستندية:

الخطوة الأولى في الدورات المستندية هي تحديد المستندات ثم تصميم هذه المستندات لتحقيق الهدف من كل مستند ويجب مراعاة عدم تداخل المستندات وأن تغطى المستندات احتياجات النظام من البيانات وأن يكون هناك دليلا للمستندات يفيد في معرفته المستندات المستخدمة والمراجعة الدورية للمستندات وتبسيط المستندات المستخدمة وحذف غير المطلوب وإضافة ما يطلب.

وغالبا ما تستخدم الخرائط العامة (خرائط النظم) لتوضيح طريق سير المستندات والعمليات التي تجرى عليها من البداية إلى النهاية، ويوضح تحرك المستندات بواسطة خطوط أفقية متحركة من قسم إلى آخر حيث توضح الأقسام التي تمر عليها المستندات في ترتيب أفقي في أعلى الخريطة.

كما يستخدم نوع آخر من الخرائط هو خرائط تدفق المستندات (خرائط تدفق النظم) لبيان توزيع الصور المختلفة للمستندات وخط سير كل مستند وتستخدم مصطلحات ورموز موحدة عالميا في رسم نوعي الخرائط المشار إليها. وتوجد خريطة لنظام التحصيل، وأخرى لنظام الصرف النقدي، ثالثة للصرف العيني .... إلخ:

(#) دليل الحسابات:

ويشتمل الدليل على:

(أ) التعريفات المحاسبية المستخدمة:

لتوحيد الفهم والتطبيق للقائمين بالعمل في النظام ويضم تعريفات مثل:

ـ زكاة المال المستفاد
ـ زكاة المستغلات
ـ عروض القنية
ـ عروض التجارة
ـ الذهب والفضة

(ب) ترقيم وتسمية الحسابات

وقد تستخدم إحدى الطريقتين الواسعتي الانتشار في الاستخدام وهي طريقة الكتل الرقمية أو المجموعات المترابطة وعلى سبيل المثال وباستخدام الطريقة الأخيرة:

١ الايرادات
١١ الزكاة
١١١ زكاة عروض التجارة
١١١١ مشروعات فردية
١١١٢ شركات أشخاص
١١١٣ شركات مساهمة
٣ الانفاقات
٢١ مصارف الزكاة
٢١١ الفقراء
٢١١١ مساعدات دائمة
٢١١٢ مساعدات مقطوعة

(٤) المجموعة الدفترية (السجلات والملفات):

تستخدم المجموعة الدفترية (السجلات والملفات) في تخزين البيانات حتى يمكن استخدامها فيما بعد لإعداد التقارير والمعلومات، ويتم تخزين البيانات في الدفاتر لفترة طويلة نسبيا، وتنقسم الدفاتر كالآتي:

(أ) الدفاتر المحاسبية: وتنقسم إلى:

١ـ دفاتر اليومية: قد تكون يومية أصلية أو دفاتر يوميات تحليلية (مساعدة) وتفيد الأخيرة في تقليل الضغط على دفتر اليومية الأصلية في حالة زيادة عمليات النظام، كما يفيد في توزيع العمل بين عدد من الموظفين وتوفير الوقت والجهد في التحليل واستخدام مساحة أقل من الدفاتر، وبجانب اليوميات المساعدة لابد من وجود يومية مركزية. ومن أمثلة اليوميات المساعدة دفتر حصيلة الزكاة، دفتر دفع الزكاة أو دفتر نقدية الزكاة.

٢ـ دفاتر الأستاذ: قد تكون دفتر استاذ واحد أو دفتر استاذ عام يصاحبه دفاتر استاذ مساعد مثل دفتر استاذ المزكين في منطقة معينة أو من نوع معين من الزكاة حسب مقتضيات الحال، وكذلك دفتر استاذ مساعد المستحقين للزكاة في منطقة معينة أو شريحة معينة (الفقراء ـ المساكين .....إلخ)، دفتر أستاذ مساعد العاملين على الزكاة، استاذ مساعد الأصول غير النقدية للزكاة.... إلخ.

(ب) دفاتر إحصائية (بيانية)

لتوفير بيانات إضافية، ولإعداد المعلومات التي لا توفرها الدفاتر المحاسبية يتم إمساك مجموعة من الدفاتر

الاحصائية ومن أمثلتها:

سجل إحصـــــائي المزكين: يضم معلومات تفصيلية عن كل مزكى: بيان الأموال ـ العنوان ـ العمل..... إلخ ويفرد لكل مزكي صفحة أو أكثر.

سجل إحصائي مستحقى الزكاة: يضم معلومات عن كل مستحق: بيانات ومعلومات عن الحالة الاجتماعية ـ الدخل ـ العنوان ـ الأعباء العائلية الاحتياجات الخاصة: مرض مزمن ـ عجز كلي ... إلخ.

سجل إحصائي العاملين على الزكاة: وقد يستغني عن هذا الدفتر في حالة وجود تلك البيانات في قسم أو إدارة الأفراد.

سجلات إحصائية: حسب مقتضى الحال.

(٥) الدورة المحاسبية:

يمكن أن تأخذ الدورة المحاسبية الشكل التالي التي تظهر العلاقات بين الدفاتر المحاسبية المقترحة.

عمليات ليست لها دفاتر يومية
مساعدة
تنقل
المستندات
يوميات مساعدة
اليومية العامة
الاستاذ العام
المجاميع دوريا
استاذ مساعد المزكين

استاذ مساعد المستحقين
مطابقة
ميزان
مراجعة

(٦) التقارير:

وهي الناتج النهائي للنظام المحاسبي ويجب أن تكون بياناتها صحيحة وملائمة ومناسبة وأن تقدم في الوقت المناسب وتكون قابلة للمقارنة وأن تكون موضوعية إلى آخر الاعتبارات التي يجب مراعاتها عن إعداد التقارير. ويمكن أن نفرق بين نوعين من التقارير حسب طبيعة الجهة المستفيدة:

١ــ تقارير داخلية: للاستعمال الداخلي للهيئة وتحدد الإدارة شكل وطبيعة ومحتويات تلك التقارير وأوقات تقديمها وهي عادة تقارير دورية، مثلا تقرير عن إجمالي الحصيلة شهريا، وآخر عن إجمالي مصارف الزكاة شهريا ... إلخ.

٢ــ تقارير خارجية: للاستعمال الخارجي ومن أمثلتها:

كشف أو حساب إيرادات ومصارف الزكاة، تقرير مراجع الحسابات.

كشف أو بيان بالموجودات غير النقدية للزكاة، وتقارير أخرى مثل تقرير الرقابة الشرعية.

(٧) الرقابة الداخلية:

وهي الطرق والاجراءات التي تتبعها الهيئة للمحافظة على الأصول والتحقق من دقة البيانات وتحقيق الكفاية والعمل حسب الخطة الادارية المحددة سلفا.

وهي تبنى أساسا على الفصل بين حيازة الأصل، وتسجيل الأصل، والتصرف في الاصل، ويمكن أن تساعد العوامل الآتية في تحقيق نظام سليم للرقابة الداخلية:

١ــ الاختيار السليم للعاملين على الزكاة ويشترط أن يكون الشخص مسلما أمينا عالما بأحكام الزكاة وأهلا للقيام بعمله وكفؤا له.

٢ــ فصل سليم للسلطات والواجبات: عن طريق وجود هيكل تنظيمي سليم وواضح يحدد خطوط السلطة والمسؤولية.

٣ـ تحديد سليم لمراكز المسؤولية.

٤ــ الرقابة على المستندات والسجلات.

٥ـ وجود نظام للمراجعة المستمرة والمراجعة الدورية.

٦ـ إجراءات دقيقة للعمليات.

٧ـ الرقابة الشرعية: لضمان صحة وسلامة التحصيل والصرف في المصارف الشرعية.

المراجع:

أولا العربية:

● القرآن الكريم

● ابن قدامه ــ موفق الدين المقدسي ـ شمس الدين ابن قدامه
المغنى ويليه الشرح الكبير
دار الكتاب العربي ـ بيروت ــ (بدون تاريخ النشر)

● القرضاوي ـ د. يوسف ـ فقه الزكاة: دراسة مقارنة لاحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة
مؤسسة الرسالة ــ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٨٥.

ثانيا الأجنبية:

●Leitch, Robert A.
Accounting Information Systems:
Theory and Practice 2nd ed.
Englewood Cliffs, N. J.:
Prentice Hall, 1992.

● Summes, Edward L.
Accounting Information Systems:
2nd ed. - Boston: Houghton Nifflin Co., 1991

● Wilkinson, Joseph W.
Accounting Information Systems: Essential Concepts and Applications.
Second ed. - New York: John Wiley, 1993.

ترويج الدولة لجذب الاستثمارات ـ الآليات والشروط

بقلم: عادل الأبيوكي
المستشار القانوني ـ وزارة التجارة
دولة البحرين

في عالم متغير خاصة في المجال الاقتصادي تسعى معظم دول العالم ـ إن لم يكن جميعها ـ إلى استقطاب الاستثمارات المختلفة من أجل دفع النمو والتطور الاقتصادي وزيادة الناتج القومي لها مع ازدياد وارتفاع معيشة مواطنيها.

ولذلك لجأت كثير من الدول إلى استقطاب الاستثمارات عبر أسلوب جديد وهو تسويق الدولة نفسها بمعنى أن تكون الدول مثل السلعة هي المحور الذي تدور حوله عمليتا التسويق والترويج من دعاية وإعلان وبيان مميزاتها والفوائد التي تعود على المستثمر إذا استثمر أمواله فيها.. وهكذا..

ونعتقد أن عناصر جذب الاستثمارات التي تصلح أن تكون عناصر ترويج وتسويق هي ما يلي:

١ ـ موقع الدولة الجغرافي: إذ أن لكل دولة ما تتمتع به من موقع في الكرة الأرضية حباها الله به، ليكون له أهمية استراتيجية مفيدة في الاتصالات الدولية بين عدة نقاط ومراكز دولية، أو قد تنبع أهميته من التأثيرات المناخية فيه فينتج من الغلال والمنتجات الزراعية الهامة ما يجعله منفردا ومتميزا عن غيره من بلدان أخرى أو قد تكون به ثروات بترولية أو تعدينية تزيد من أهميته.. وهكذا، فيكون ذلك عنصر جذب هام للمستثمر الذي يرغب من استثمار أمواله في ذلك الموقع الجغرافي المميز للدولة.

٢ ـ بنية تشريعية مرنة وبيروقراطية إدارية تيسر الاستثمار: إذ المعلوم أن القوانين واللوائح والقرارات وجدت لتنظيم أمور البشر ومنعا للمخالفات، إلا أنها باتت ـ مع كثرتها ـ معوقا شديدا خاصة في مجال الاستثمار، وصارت سيفا مسلطا على رقاب العباد، مما يجعل المستثمر ينفر من الدخول إلى أية دولة بها كثير من التشريعات التي تقيد حريته في الاستثمار أو تفرض عليه قيودا إلزامية هي لصالح الدولة ومواطنيها أكثر من صالحه كرأس مال أجنبي يسعى للاستثمار، حتى ولو كانت عناصر جذب الاستثمار الأخرى وفرصة شائقة للغاية فالمستثمر هو مجرد رأس مال يجبن أمام أية معوقات تشريعية تتعلق بالضرائب على دخله أو تفرض عليه حدود رواتب وأجور قد تؤدي لخسارته أو تمنع تحرك أمواله أو أرباحها إلى خارج الدولة بعد الاستثمار فيها، أو أن تعوق تلك التشريعات واللوائح والقرارات بدء عملية الاستثمار الفعلي بسبب كثرة الروتين وتعدد الجهات المانحة للتراخيص والموافقات المختلفة.

لذلك كان من المهم لدى أي مستثمر أن يسأل ويبحث ويستفسر عن التشريعات المختلفة في أية دولة يقدم على الاستثمار فيها لمعرفة المعوقات التشريعية من جهة البيروقراطية المتمثلة في تعدد الإدارات والجهات المسؤولة عن قواعد وتراخيص الاستثمار في الدولة.

فرأت كثير من الدول أن تنشىء أجهزة موحدة في إدارة واحدة لتصيد تلك الموافقات والتراخيص بأسرع ما يمكن وبإجراءات إدارية سلسة ومبسطة دون ارهاق للمستثمر وللإسراع في بدء عملية الاستثمار. ومن أمثلة ذلك في دولنا العربية مصر والبحرين اللتين يسرتا سبل الاستثمار فيها بطرق فريدة وسريعة.

٣ ـ وجود بنية أساسية جيدة: إذ كثيرا ما يحدث ـ خاصة في البلدان النامية ـ أن تقوم الدولة بتشجيع وإتاحة فرص الاستثمار فيها دون أية معوقات إدارية أو تشريعية مع ترويج جيد لتلك الفرص، فيأتي المستثمر وينهي جميع الاجراءات المطلوبة، ويجري تحويلاته المالية ويبدأ في تجهيز مواقع الانتاج ليصدم بعدم وجود بنية أساسية تساعده على الاستثمار الأمثل فيجد نفسه يقوم بشق وتعبيد الطرق لإقامة مصانع إنتاج مثلا أو يكتشف عدم وجود مجاري صحية أو خطوط مياه أو كهرباء أو تليفونات تيسر الاتصالات السلكية واللاسلكية.

لذلك بات من الضروري أن تعد كل دولة بنية أساسية جيدة فيها لمساعدة المستثمرين وتيسير سبل الاستثمار والإنتاجية المطلوبة، خاصة في شبكة الاتصالات التي تمثل عنصر جذب هاما للاستثمار المالي والمصرفي.

٤ ـ وجوه جديدة وعقول وأفكار متفتحة: إننا نعتقد أن وجود عناصر بشرية تواكب عمليات الانفتاح ذات أفكار نيرة وعقول متفتحة هو خير عناصر الترويج لفرص الاستثمار في أية دولة، إذ لا يكفي مجرد توجهات الدولة حول انفتاحها اقتصاديا وذكر فرص الاستثمار المتاحة فيها إذا ظلت ذات الوجوه تضع العراقيل وتتفنن في إيجاد العقبات لأي مستثمر بدعوى أن المستثمر مستعمر، يجب القضاء عليه أو القفز على استثماراته أو مشاركته فيها عنوة وإلا يكون قد جنى على نفسه ودمرت استثماراته عقول كهذه هي ذات الوجوه القديمة التي عاشت في ظل استراتيجيات مضى عليها الزمن لن تجعل الاستثمارات تخطو في بلدانها وإذا جاءت إليها ـ من أحد الأبواب طواعية ـ فستخرج مولية أدبارها من الباب الآخر لذلك كان من الطبيعي أن توجد وجوه جديدة مؤمنة بالانفتاح وترحب بالاستثمارات في بلدانها من أجل نمو وتطور اقتصادياتها بناء إنسانها الجيد المتطور.. وجوه كهذه هي خير ترويج للاستثمار.

٥ ـ وجود ضمانة فعلية للاستثمار تمنع الاستيلاء على المشروعات الاستثمارية عن طريق التأميم: إذ كثيرا ما تلجأ الدول إلى فتح أبوابها للاستثمار فيها، فتأتي رؤوس الأموال الأجنبية وتستثمر فيها لسنوات وسنوات إلى أن تصبح ذات يوم لتجد أن تلك الاستثمارات قد أصبحت بجرة قلم واحدة حكرا للدولة بمجرد صدور قرار من المحاكم بتأميم تلك الأموال المستثمرة في مشروعات عديدة.. حتى ولو لم يكن يوجد قانون ينص على ذلك وقت وجود رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار.

ولذلك بات كل مستثمر يسأل عن الضمانة الفعلية للاستثمارات خشية استيلاء الدولة عليها عن طريق التأميم.

إذ لا يكفي أن يعلم بأن القانون في الدولة يمنع التأميم فهذه ضمانة غير كافية إذ يمكن تبدل الأوضاع السياسية في ليلة وضحاها وتؤمم الاستثمارات الأجنبية كلها دون مراعاة لأية قوانين.

ونعتقد أن الضمانة الفعلية لأي مستثمر هي أن ينص دستور كل دولة على منع التأميم، ذلك أن الدستور ـ وفق مبدأ علو القوانين ـ هو أبو القوانين جميعها ويعلوها ولا بد أن يصدر ذلك بتأكيد من برلمانات كل دولة تفتح أبوابها للاستثمار لأن ذلك التأكيد يعزز الضمانة الدستورية في حالة تعطل الدستور ووقف العمل به في ظل أية ظروف استثنائية، فتأكيد البرلمان هو تأكيد أيضا صادر من الشعب لضمان الاستثمارات الأجنبية في بلده، إذن هي مفاتيح خمسة أو قل عناصر خمسة خير من يروج للدولة ويسوقها لجذب الاستثمارات الأجنبية فيها. فلنتأمل هذه العناصر مرة أخرى.

■ **عن الأهرام القاهرية**

البيـــع لأهـــل القمـــة

تتشابه برامج التدريب الإداري لرجال البيع فيما بينها. قد تختلف فيها المصطلحات وأساليب التدريب، لكنها تتشابه في المحتويات وخطوات وفنون البيع فقد تدربنا جميعا كيف نبرز وظائف وخصائص منتجاتنا وخدماتنا وعرضها للعميل وكأنها الوحيدة في مجالها ولكن بدأت المنتجات والخدمات تتشابه أيضا مع استثناءات قليلة وفوارق طفيفة بينها، فعميل اليوم يجد معظم المنتجات والخدمات متماثلة وبنفس الطريقة ينظر لرجال البيع ويحكم عليهم من نفس المنطلقات.

عبد الرحمن الرفاعي
DMS-CPA-MBA

قد تكون بائعا لمنتج جيد وجديد وقد تكون ممن يقدمون خدمات متميزة وسعرا منافسا ولكن منافسيك يفعلون نفس الشيء لهذا أصبح العملاء في معظم الصناعات وفي كل الخدمات يتعاملون مع العديد من البائعين والموردين القادرين على إشباع احتياجاتهم، ومن أبرز الأخطاء الشائعة في مجال تدريب رجال البيع تلك الفكرة القائلة: (مقاس واحد يناسب الجميع) أو (برنامج واحد لتدريب كل البائعين) أو (برنامج محاسبي يصلح لجميع المنشآت). وهذه بعض المعتقدات التي قد تنتج عن هذا التفكير:

* يمكن بيع منتج غالي الثمن بنفس طريقة بيع منتج رخيص الثمن.
* لا يختلف أسلوب البيع للجنة مشتريات عن البيع لشخص.
* لا تختلف طريقة إنهاء البيع في زيارة واحدة عن إنهاء البيع على مدار عام كامل.
* لا يختلف أسلوب البيع لمدير شركة عن أسلوب البيع لمندوب مشتريات.

*يمكن مواجهة اعتراضات العميل، بنفس الردود التي تعلمناها في مواقف سابقة.

* أفضل طريقة لإنهاء البيع هي التدريب على فنون البيع المشهورة.

لقد تغير الزمن وأصبحت الأساليب القديمة غير مجدية، فالعميل المرتقب ليس عدوا والبيع ليس معركة وعقد الشراء ليس جائزة. العبارات الملونة والأسئلة الخادعة أصبحت مكشوفة وحل محل النظرة المعادية للبائع تقدير لدوره ومشاركته وأصبح نظام البيع اليوم يعتمد على إجراءات متكاملة وعادت إلى الواجهة الفضائل القديمة كالثقة والأمانة والمصداقية. من هذا تبرز أهمية التركيز على حل مشكلات العملاء لا على أساليب وفنون البيع كما تبرز أهمية تطابق المشاعر مع الحقائق والتفريق بين المصالح الشخصية ومطالب العمل، لذا فإن مهارات بناء علاقات مشاركة مع العميل أهم من اتقان كل فنون البيع الشخصي ولعله من المناسب هنا أن نذكر الحكمة القائلة (إذا لم يكن هناك فرق بين منتجك أو خدمتك وتلك التي لدى منافسك فليكن هناك فرق في طريقة تعاملك مع الناس) ولأن فاقد الشيء لا يعطيه فإن المقتنع فقط هو الذي يملك القدرة على الاقناع، وهناك عدة استراتيجيات تميزك عن منافسيك وتحقق لك الفوز وتوفر لك مقومات النجاح، وهذه بعض المسلمات التي عليك إدراكها.

* فوائد البيع والاتصال بالمستوى الأعلى ومخاطر التعامل مع المستوى الادنى.
* حكمة التسويق الموجه لمتخذي القرار وليس للقاعدة.
* التعرف على الأسباب التي تدفع الناس لشراء أو عدم الشراء.
* كيف تتخطى الحواجز وتصل إلى المدير أو المسؤول على قمة الهرم.
* كيف تكسب ثقة العميل واحترامه بالفهم الكامل لطبيعة نشاطه ومعرفة مشكلاته.

* كيف تدرس الناس قبل مقابلتهم وكيف تعدل سلوكك لتصبح أكثر توافقا معهم.
* ماذا تقول عند مقابلة العميل؟ وكيف تستمع بالفعل لما يقول.

بيع أكثر وجهد أقل

إذا أقنعت المستويات الدنيا، فإنك ستعتمد على غيرك ليبلغ رسالتك إلى صانع القرار وغالبا ما تتعرض رسالتك للبتر ولا يصل منها إلا بعض الحقائق، فعندما يستمع صاحب القرار إلى قصتك من طرف ثالث فإنه سيستمع إلى واحد فقط من الأشياء التي قال أرسطو إنها ضرورية لإقناع الآخرين وهذه هي أسباب المخ الأيسر (كما سيرد ذكره) أو (الحقائق) ولذا فإنك ستخسر لأن الطريقة المؤكدة في الإقناع تتم باستمالة المخ الأيسر والمخ الأيمن علاوة على ترسيخ الثقة فيك وهذا لا يتحقق إلا إذا بلغت رسالتك بنفسك.

فإذا كانت منتجاتك مرتفعة السعر بطبيعتها وتحتاج لدورة بيعية طويلة ولموافقة الإدارة العليا ولخدمات ما بعد البيع ولعدد من متخذي القرار ليبتوا في الأمر، فإن الاتصال بأهل القمة هو السبيل الوحيد لنجاحك وغالبا ما يكون الاتصال بعميل القمة أسهل وهو أكثر صراحة لذا يخبرك مبكرا إذا كنت ستهدر وقتك أم لا وستعرف مقاييس وتفاعلات اتخاذ القرار بشأن الصفقة، وضعك فيها وما يجب عليك عمله لإتمامها وسيكون مهتما بما تقول إذا عرفت كيف تتوجه إليه وتخاطبه، وأنت بحاجة لعميل القمة في الأحوال التالية:

* إذا كنت تسوق معتمدا على القيمة المضافة.
* إذا اعتمدت استراتيجية منتجك أو خدمتك على التنوع.
* إذا كانت المعلومات والمعرفة والقيم غير الملموسة (الأفكار) تميزك عن منافسيك.
* إذا كنت تقدم حلولا متكاملة لمشكلات العميل.

كيف تحدد أصحاب القرار؟

عند عقد الصفقات الكبيرة يكون عدد أفراد متخذي القرار في المتوسط سبعة أشخاص ويكون عددهم عند شراء الخدمات خمسة، فإذا كنت البائع أو المورد فيحسن بك أن تعرف صاحب الكلمة الفصل لدى عميلك فإن لم تكن على علم بمتخذ القرار فإنك تشبه المسافر الذي لا يعرف وجهته ومثل هذا المسافر لن يصل أبدا، ولتعرف وجهتك بدقة حاول الإجابة على هذه الأسئلة.

* كم عدد أصحاب القرار؟
* من هم أصحاب القرار؟
* من هم (المؤثرون) الذين يؤخذ رأيهم عند اتخاذ القرار؟
* من هو (الحارس) الذي يملك السماح أو المنع عند التقدم للصفقة؟
* من هو (المؤثر المسيطر) الذي ينفذ رأيه.

هناك أفكار كثيرة قد لا تساعد في الإجابة على هذه الأسئلة وقد تجمعت هذه الأفكار عبر السنين في محاولات دؤوبة لتقديم صورة متكاملة لصانعي قرار الشراء لدى العميل ويطلق على هؤلاء مجتمعين (مركز الشراء) ويتكون مركز الشراء عادة من مجموعة أشخاص حددهم «ديفيد بيبلز» في الآتي:

أولا: صانع القرار الاقتصادي:

يتصف صانع القرار الاقتصادي بما يلي:

* هناك صانع قرار رئيسي واحد لكل صفقة.
* يقع في حوزته مبلغ من المال يمكنه التصرف به.
* يملك حق رفض الصفقة.
* لكي تتعرف عليه اسأل: من يملك حق التصرف والقرار الحاسم في النهاية؟

وهناك دائما صانع قرار اقتصادي (ص. ق. ا) واحد لكل صفقة يمكنه رفض المشروع برمته بصرف النظر عما يريده ويرغبه اللاعبون الآخرون وتحديده ليس سهلا، وعندما تواجه صعوبة في تحديده اسأل: من هو صانع القرار الكبير في شركتي؟ وما هو المستوى الإداري الذي يتخذ فيه مثل هذا النوع من القرارات؟

أما أفضل طريقة لتحديده فهي سؤال كل من تلقاه في شركة العميل: كيف تسير عملية صنع القرار لديكم؟

استمع جيدا لوصفهم للعملية لأنهم سيدلونك على طريق الفوز، وانصت جيدا للخطوة الأخيرة من العملية فمنها ستحدد هدفك ويمكنك تأكيد ذلك عند زيارتك لمن تظن أنه صانع القرار بسؤاله:

١ ـ هل ستصنع توصيات أم ستصدر قرارا باستكمال الصفقة؟

٢ ـ من له حق الاعتراض على هذا المشروع؟

ومن الطريقة التي يجيبك بها ستعلم ما إذا كان هو صانع القرار أم لا. إن الوقت الذي تقضيه في تحديد صانع القرار سيكون ذا قيمة كبرى فهو الشخصية المركزية والمحورية عندما تحاول البيع للقمة.

ثانيا: مستخدمو المنتج أو الخدمة:

يتصف (المستخدم) بالسمات التالية:

* لمنتجك أو خدمتك علاقة مباشرة بعمله.
* يدلي برأيه حول التأثير المنتظر لمنتجك أو خدمتك على عمله.
* يتم تحديده بالسؤال: من سيستخدم أو سيدير استخدام هذا المنتج أو الخدمة؟

وكما تتوقع يوجد عادة عدة مستخدمين لمنتجك أو خدمتك تأثير مباشر على عملهم فلا غرابة إذا في إصدارهم أحكاما عن مدى فاعليتها، وعموما تنصب أحكامهم على النوحي التالية:

* جودة وكفاءة المنتج.
* وقت التوقف (التعطل).
* صعوبة أو سهولة التدرب عليها.
* سهولة الاستخدام.

* الصيانة.

ثالثا: المؤثرون:

هناك أشخاص مؤثرون آخرون قد تحتاج لنصيحتهم بناء على:

* علمهم أو خبرتهم.
* اهتمامهم الخاص.
* مسؤولية وظيفتهم المعاونة.
* مركزهم السابق أو علاقتهم المميزة بصانع القرار الاقتصادي.

والمؤثرون قد تطلب آراءهم ونصائحهم وقد لا تطلب، فإذا كان لديهم معلومات فريدة عن منتجك أو خبرة فيه فغالبا ما يطلب رأيهم، كما سيطلب رأيهم أيضا إذا نتج عن استخدام منتجك ما يؤثر عليهم رغم عدم استخدامهم المباشر له.

رابعا: الحراس:

يتلخص دور الحارس في الآتي:

* يقرر من سيسمح له من الموردين بالتقدم للصفقة.
* لا يستطيع قول «نعم».
* يستطيع قول «لا».
* غالبا ما يركز على المواصفات والنواحي الفنية.

الحراس هم الذي يقررون مَنْ منْ الموردين يسمح له بدور في اللعبة ولكن ليس لهم سلطة الموافقة على القرار وان كان بإمكانهم استبعادك من العملية تماما وقد يحدث أحيانا أن تفقد العملية دون أن تعرف سببا لذلك والسبب الحقيقي هو أنك لم تكن مدرجا من الموردين، حيث تم استبعادك بواسطة أحد الحراس.

والحارس قد يكون:

* مبرمج نظم يعترض على أن استجابة نظامك (منتجك) لا يلبي المتطلبات الرئيسية المذكورة بكراسة المواصفات.
* موظف استشاري يرى أن خبرتك بصناعتهم ليست كافية.
* مسؤول مالي أو إداري يرى أن شروطك كلها أو شرطا واحدا منها لا يمكن قبوله.
* محام لا يوافق على صيغة العقد.

ويعتمد كثير من الشركات على دور مرسوم ومحدد يتبعه الحراس وذلك بإعداد قائمة بأسماء الموردين المعتمدين لديها.

خامسا: المرشد أو «الراعي»: خصائص الراعي:

* مرشدك في هذه الصفقة.
* يرغب في فوزك
* له مصداقيته في شركة العميل.
* يثق فيك.

وبشكل عام يعتبر الراعي أكثر اللاعبين أهمية، فإذا لم يكن لديك راع فأنت تسير أو تبيع في الظلام وغالبا ما يعتمد رجال البيع المخضرمون على الراعي كرجل بيع داخل شركة العميل ويتمحور دوره حول إرشادك بشأن الصفقة علما بأن كل رجال البيع الأكفاء يتخذون لهم رعاة لدى كبار العملاء ويستفيدون منهم بصورة دائمة وغالبا ما يكون الراعي شخصا استفاد منك في عملية سابقة وباستطاعته تزويدك بأسماء بقية اللاعبين في مركز شراء هذه الصفقة وليس من الضروري أن يكون الراعي موظفا لدى العميل أو محاسبا قانونيا أو موظفا سابقا في الشركة أو موظفا يعمل في شركتكم مثل: مندوب مبيعات سابق له علاقات قوية بشركة العميل، وسوف تكون محظوظا جدا لو كان الراعي هو نفسه صانع القرار الاقتصادي (ص. ق. ا) أو مستخدما لمنتجك أو مؤثرا ويصبح موقفك أفضل إذا توفر لك أكثر من راع لكل صفقة.

المؤثر المسيطر

التعرف على أسماء اللاعبين في مركز الشراء وحده لا يكفي فهم غير متساوين في الاهمية كما يتفاوت أيضا ثقل أصواتهم كما أن عملية صنع القرار في المنظمات ليست عملية ديموقراطية كما يبدو أحيانا وقد يضللك الهيكل التنظيمي للشركة فيما يتعلق بالنفوذ والتأثير في عملية اتخاذ قرار. ويمكننا توفير كثير من الوقت والجهد ويصبح مركزنا البيعي أفضل إذا استطعنا تحديد المؤثر المسيطر وإقناعه، ولكي نحدد المؤثر المسيطر؟ نبحث عن واحد من اثنين:

* شخص ذي خبرة أو سلطة تتعلق بالموضوع.
* شخص محل ثقة وكاتم لأسرار (ص. ق. ا).

ويمكن تمييز المؤثر الفعال ذا السلطة أو الخبرة بسهولة لأنه يظهر بوضوح كما أن خبرته معترف بها من جانب بقية اللاعبين. ان ما يضع الناس في مركز المؤثر الفعال هو تفردهم أو ندرتهم في مجال تخصصهم كما أنهم يلقون كل الاحترام من بقية صانعي القرار واللاعبين.

أما الرجل محل الثقة فيصعب التعرف عليه كما نتعرف على المؤثر الفعال فهو ليس الأكثر ظهورا أو الأكثر كلاما ويختفي في متاهة الهيكل التنظيمي وهو يؤثر حتى على أقوى صانعي القرار لتميزه بماض مشرف من النصائح المجدية والنتائج الطيبة، وقد اكتسب نفوذه وثقة واحترام صانع القرار الاقتصادي بفضل سلامة أحكامه وفعالية آرائه.

وهذه بعض سمات الرجل الثقة:

* عندما يتكلم ينصت الآخرون.
* نادرا ما يفاجأ بالأحداث فلديه المعلومات الكافية لتوقعها.
* ملم بأهداف الشركة واستراتيجياتها القريبة والبعيدة.
* يعمل لتحقيق النتائج.
* ذو مستوى عال من تكامل الشخصية.
* يتقبل المخاطر المحسوبة.
* حسن التنظيم.
* دائم الاستعداد.
* يلجأ إليه للمشورة وإبداء الرأي حين يبدو الجميع عاجزين.
* يتم اطلاعه على الوثائق الداخلية الخاصة بموضوع الشراء.
* يهتم بالأسبقيات والأولويات.
* يجيد الاتصالات.

وبالطبع لن يكتب الرجل محل الثقة

هذه السمات على جبينه كما لا يمكننا التجول في شركة العميل سائلين الناس عنه لذا نحتاج إلى طرق أخرى لتحديد هذا النوع من المؤثرين الفعالين، ويمكننا أن نسأل الراعي أربعة أسئلة قد تساعدنا على تحديده وهي:

١ ـ عند ترقية صانع القرار الاقتصادي (ص. ق. ١) إلى منصبه الحالي، من أتى معه من عمله السابق؟

٢ ـ من الذي يخالط صناع القرار الاقتصادي (ص. ق. ١) اجتماعيا أو يركب معه السيارة أو يتناول الغذاء معه أو يتريض معه؟

٣ ـ من الذي يحضر بصفة متكررة لقاءات واجتماعات صانع القرار الاقتصادي (ص. ق. ١)؟

٤ ـ من الذي ترقى حديثا وتطلبت ترقيته موافقة صانع القرار الاقتصادي (ص. ق. ١)؟

فإذا ما حصلنا على إجابة واحدة واضحة أمكننا أن نمسك بطرف الخيط حتى بغيتنا، أما إذا حصلنا على إجابات متعددة ومتضاربة فإن الوصول للشخص المطلوب يبقى محتملا لكنه يصبح أكثر صعوبة ويجب ألا ننسى أن المؤثر الفعال قد يكون شخصا بلا عمل أو قادما من مكان قصي أو مستشارا أو واحدا من كبار المساعدين.

وعند الارتياب في تحديد المؤثر الفعال يمكننا أن نطرح السؤالين التاليين:

من كل لاعبي مركز الشراء هل هناك واحد يحترم ص. ق. ١ رأيه أكثر من غيره؟

وإذا كان لـ ص. ق. ١ أن يطلب رأي أحدهم فقط فمن تراه يكون؟

فإذا واجهت صعوبة في تحديد المؤثر الفعال بعد كل هذه الأسئلة فقد يكون الشخص المطلوب غير موجود أصلا وحذار أن يخدعك أولئك الذين يتكلمون بصوت عال فهؤلاء يحاولون الإيحاء بأنهم مؤثرون وفعالون ولكنهم نادرا ما يكونون كذلك.

ومهما يكن الوقت الذي تقضيه في تحديد لاعبي مركز الشراء طويلا وصعبا فإنه نادرا ما يضيع هباء لأنه يضمن لك تحاشي أكبر خطيئتين في عملية البيع:

١ ـ تقديم عرض متكامل لشخص لا يملك في القرار صوتا.

٢ ـ عدم تحقيق أي اتصال شخصي مع صاحب الصوت القوي في صنع القرار.

هل ستنجح؟

بعد أن توفرت لديك أسماء صانعي القرار في مركز الشراء وحددت المؤثر الفعال، عليك أن تجيب على هذا السؤال: هل سيشتري العميل مني أو من غيري؟ والإجابة مهمة جدا لأنه في ٣٠٪ من الحالات لا يتعاقد العميل مع أحد فإذا تمكنا مسبقا من تحديد العملاء الذين يشكلون هذه النسبة السالبة، يتوفر لدينا كثير من الوقت نقضيه في خدمة عملاء سيشترون بالفعل ولكي تجيب على هذا السؤال بدقة عليك أن تعرف أن الناس يشترون عند وجود اختلاف بين إدراكهم لموقفهم الحالي ورأيهم فيما يجب أن يكون عليه ذلك الموقف فإذا لم يوجد ذلك الاختلاف فلن يوجد بيع.

ومهما كان شكل أو نوع منتجك أو خدمتك فهناك أربع حالات ذهنية محتملة لكل صانع قرار:

١ ـ نمو: يوجد اختلاف كبير في ذهن العميل بين إدراكه لحالته الراهنة في موضوع معين وبين رأيه فيما يجب أن تكون عليه.

٢ ـ اضطراب: حدوث اختلاف كبير ومفاجيء، كل شيء كان في وضعه الصحيح حتى وقوع حدث ما أدى إلى تدهور الموقف.

٣ ـ تساوي: لا يوجد أي اختلاف، كل شيء تمام ولا توجد مشكلة.

٤ ـ أفضل ما يلزم الموقف أفضل مما يرغب العميل.

وهو إما راض عما هو فيه أو بعيد عن الواقع أو أن أهدافه قد بلغت في تواضعها حدا لا يكشف ضعف الأداء.

والآن يمكن الإجابة على السؤال: هل سيشترون من أحد؟

بالرجوع إلى صانعي القرار الذين تم تحديدهم، إذا كانت حالتهم الذهنية نموا أو اضطرابا تكون الإجابة «نعم» وإذا كانت حالتهم الذهنية تساوي أو أفضل تكون الإجابة «لا» وإذا كنت غير متأكد منها، ناقش الأمر مع الراعي واحصل منه على بعض الإجابات، فإذا كانت إجابة السؤال السابق بالإيجاب عليك الإجابة على السؤال التالي «هل سيشترون مني؟» ومرة أخرى اسأل بشأن كل صانع قرار: ما موقفه الحالي تجاه عرضي؟ ثم ضع الإجابة على مقياس من + ٥ إلى − ٥ كما يلي:

+ ٥	متحمس جدا.. جدا	نعم
+ ٤	مؤيد بقوة	
+ ٣	مؤيد	؟
+ ٢	مهتم	؟
+ ١	مع الأغلبية	لا
− ١	غير معارض	
− ٢	غير مهتم	
− ٣	يعارضك بلطف	
− ٤	يؤيد منافسك بقوة	
− ٥	يعارضك بقوة شديدة	

طرق الوصول لمركز الشراء

هناك أربع طرق يمكنك أن تسلكها لمقابلة صانعي القرار وهي:

* الطريق السريع:

إذا أردت الحصول على معظم الصفقات بقليل من الجهد والوقت، فهذا الطريق يناسبك ومفتاح هذا الطريق أن تقوم بزيارة صانع القرار الاقتصادي (ص. ق. ١) حاملا رسالتين:

١ ـ نرغب في خدمتكم واثبات تفوقنا وتميزنا في مجال الصفقة آملين أن تسمحوا لنا بعرض ما لدينا.

٢ ـ إننا نهدف لاعطائكم جميع المعلومات التي تحتاجون إليها لاتخاذ القرار الصحيح.

وتهدف هذه الزيارة إلى استخدام العرض الرسمي كعامل مساعد لجمع جميع لاعبي مركز الشراء في مكان واحد وإجراء

العرض مرة واحدة بطريقة فعالة بدلا من إجرائه عدة مرات بطرق مبتورة وضعيفة. وتتميز هذه الطريقة بالسرعة وبالبساطة ولكنها نادرة الحدوث ويتوقف نجاحها على مدى تأثيرك عليهم أثناء عرضك للموضوع ولكن يجب أن تكون في كامل الاستعداد لهذا العرض فلن تتاح لك بعده فرصة أخرى.

* طريق التركيز:

الطريق السريع لا يناسب كل موقف كما لا يمكنك دائما أن تجمع كل اللاعبين وهذا يقودنا إلى استراتيجية التركيز وتسمى كذلك لأنها تقصر جميع جهودك وأنشطتك التسويقية على أهم عضوين في مركز الشراء: ص. ق. ا والمؤثر المسيطر، فإذا اقتنعت هذين الشخصين ربحت الصفقة بنصف الجهد وبالتأكيد ستستهلك وقتا أقل في محاولتك إقناع اللاعبين الآخرين وفقا لمتوسط عددهم عند صنع القرارات الرئيسية.

* طريق التسويق المحكم:

إذا كانت الصفقة كبيرة والمخاطر مرتفعة والمكافأة عظيمة، فأنت لن تجازف من خلال الطريقين السابقين وقد لا يوجد الشخص المؤثر المسيطر دائما لذا تستبعد اتباع طريق التركيز، يتطلب طريق أحكام التسويق أن تعرف جميع اللاعبين ثم تركز جهودك مباشرة على المعارضة ومفتاح هذه الاستراتيجية هو التعامل بطريقة غير متساوية مع لاعبي مركز الشراء وهذا يتطلب التركيز على كسب المعارضين ـ فهذا مستحيل ـ بل يتركز هدفك على تحييدهم، فإذا أمكنك ذلك فإن الأصوات الإيجابية الأخرى كفيلة بفوزك.

* طريق الانسحاب:

أحيانا يكون التراجع هو القرار الوحيد فقد يرفع الانسحاب من أسهمك كثيرا هذا الأمر قد يبدو غير منطقي وقد تهز رأسك ضاحكا ولكن دعنا نتذكر ما يسمى بالتنبؤ بالمبيعات، وأظن أنني كنت واحدا من أسوأ المذنبين في هذا الشأن فلم أستطع أن أنجز صفقة ظننت أنها ستتم! فواقع مركز الشراء نادرا ما وافق تفاؤلي لذا فإن أول خطوة في طريق الانسحاب هي استشفاف الحقيقة في تنبؤك.

كيف تحدد وقت انسحابك؟ راجع معلوماتك عن مركز الشراء هل هناك نقص كبير فيها أو إجابات سلبية كثيرة؟ ركز بالتحديد على ص. ق. ا والمؤثر المسيطر فإذا كان موقفهما لا يسرك انسحب فورا فليس بإمكان أحد أن يكسب دائما ثم استخدم الوقت والجهد الذي توفره لتحسين أدائك في ظروف أفضل ولدى عميل آخر بإمكانك الفوز معه.

كيف تقابل الكبار؟

ستزيد كثيرا من فرص حصولك على الصفقة إذا قمت بزيارة الشخص الذي يملك الموافقة النهائية وعلى عكس المتوقع، غالبا ما تكون مقابلة ص. ق. أ أيسر من مقابلة الآخرين فقط اطلب مقابلته، وكلما ذهبت إلى أعلى الهرم الإداري وجدت المديرين أكثر لطفا ودماثة ولكي لا تعود خالي الوفاض، حدد مسبقا:

١ ـ من سيحضر اللقاء في شركتك؟

٢ ـ الغرض من المقابلة؟

٣ ـ كم تستغرق من الوقت؟

وعليك اتباع قواعد إجراءات مقابلة المدير، وعند إجراء أول مقابلة معه احرص على اصطحاب أحد مديري شركتك ويفضل أن يكون في منصب مساو لمن ستقابله وهذه أفضل الطرق التي تفتح لك الباب وتمنحك آذنا صاغية ويمكنك بعد ذلك أن تقوم بزيارات المتابعة بنفسك وفيما يلي ثلاث طرق لطلب موعد مع مدير شركة العميل:

١ ـ اتجه مباشرة إلى سكرتيره ومعك إجابات الأسئلة الثلاثة السابقة (من ـ ماذا ـ كم من الوقت) واطلب موعدا للمقابلة.

٢ ـ اكتب للمدير مباشرة طالبا مقابلته ولا تنس أن تجيب عن نفس الأسئلة.

٣ ـ اطلب من سكرتير مديرك الاتصال بسكرتير العميل وتحديد موعد المقابلة.

عوائق المستوى الأدنى:

يمكن القول إن أكبر مشكلة تقابلك في محاولتك الوصول إلى الكبار ليست هي الحصول على موعد للمقابلة بل الخوف من المحاولة وينتج هذا الخوف عن إدراك حقيقي أو وهمي بأنك سترد على أعقابك من قبل المستوى الأدنى وبما أنك ستفقد الصفقة على كل حال فلن تخسر شيئا لمجرد المحاولة فإذا حاولت الوصول إلى القمة مباشرة ذلك لأن أولويات اتخاذ القرار في المستوى الأدنى ليست في صالحك فإذا ما شعرت أنك منعت لا تيأس واعلم أن هناك منافذ كثيرة وإليك بعضها:

* قم باصطحاب أحد مديري شركتك.

* اقنع المانع أن مرورك سيفيده ويعتبر هذا أكثر الحلول تأثيرا فإذا اقتنع أن من مصلحته السماح لك بمقابلة المستوى الأعلى فإنه سيشجعك أيضا ولا تغادر مبنى العميل بعد كل مقابلة للمدير دون المرور على مانعك (سابقا) لإخباره بتفصيلات المقابلة مع التركيز على توصيات المدير فهذه إحدى روابط العلاقات الشخصية التي تؤدي في النهاية إلى تكوين الرعاة.

* أخبر المانع أن لديك شيئا مهما تحتاج إليه شركته واقنعه بأن ص. ق. ا في حاجة ماسة إليه.

* حاول مقابلة ص. ق. ا في غير أوقات العمل الرسمية فلكل أسلوبه في قضاء وقته الخاص في مقر العمل وتكمن أهمية هذه الأوقات في عدم وجود سكرتارية أو موانع فما عليك سوى الذهاب إليه في غير أوقات العمل الرسمية وتقديم نفسك مباشرة وقد تبدو هذه الطريقة غير مألوفة ولكن لها فعل السحر.

تسلح بالمعلومات

معلومات عن شركة العميل

ذكرنا سابقا أنه كلما ازدادت معلوماتك عن العمل زاد احتمال فوزك، والمعلومات التي عليك معرفتها هي:

١ ـ المنافس الرئيسي لعميلي هو: .....

٢ ـ أكبر نقطة ضعف لهذا المنافس هي:

.....

٣ ـ أكثر شكاوى أو اعتراضات العملاء على منتج أو خدمة عميلي هي: .....

٤ ـ قانون أو تشريع سيصدر قريبا ويؤثر على عميلي هو: .....

٥ ـ أكبر مشكلة في صناعة (نشاط) عميلي هي: .....

٦ ـ الهدف الأول لرئيس شركة عميلي هو: .....

٧ ـ حصة عميلي في السوق خلال السنوات الخمس السابقة هي: .....

٨ ـ استراتيجية عميلي هي: خفض التكلفة ـ تميز المنتج ـ الخ.....

٩ ـ أبرز ثلاث نقاط قوة في منتج أو خدمة عميلي هي: ١ ـ ..... ٢ ـ ..... ٣ ـ .....

١٠ ـ أكبر عميل لدى عميلي هو: .....

معلومات شخصية عن العميل:

من المهم أيضا معرفة شخصية ص. ق. ا ونمطه الإداري ويمكنك الحصول على ما لم يناله منافسك بدراسة شخصية عميلك فالمعرفة تعني القوة والتأثير وهي يد عليا تميزك عن منافسيك.

كيف تزيد من فاعلية المقابلة؟

هناك تساؤلات كثيرة يجب أن تدور في ذهنك محاولا الإجابة عليها مسبقا ومنها:

* كيف تساهم بالفعل في دفع عميلك نحو النجاح.
* كيف توجه عميلك للاستفادة من القوانين والتشريعات المتوقعة.
* كيف تعاون عميلك في المحافظة على أكبر عملائه.
* كيف تضيف قيمة حقيقية لمنتجات أو خدمات عميلك.
* كيف تساهم في حل أكبر مشكلة تواجه الشركة.
* كيف يستطيع عميلك استغلال نقاط ضعف منافسيه.
* كيف تساعد عميلك على حل مشكلات عملائه.
* كيف تخفض تكاليف عميلك وتزيد مبيعاته.

فن الإقناع

إن أهم مهارة يجب ان نتسلح بها مهما اختلفت حرفنا وتباينت مناصبنا ـ هي قدرتنا على إقناع الآخرين بعمل ما نريدهم أن يعملوه فلقد تحققت أعظم إنجازات الجنس البشري بالكلمات وليس بالحروب وفن الإقناع ليس وليد المدارس الحديثة لأن الحقائق العظيمة مكتشفة من زمن بعيد وأفضل كتب فن الإقناع كتبه ارسطو منذ ٢٤٠٠ عام ففي كتابه «البلاغة» يحدد لنا ثلاثة مبادىء أو عناصر للإقناع هي:

* لكي نقنع أي شخص يجب أن نستميله منطقيا أي يجب أن نحتج بأسباب حقيقية.
* ولأن الحقائق وحدها لا تكفي، علينا أن نخاطب عواطفه ومشاعره، قال أرسطو: جميع سلوكيات البشر خليط من الوعي واللاوعي.
* ولأن الناس يحبون التعامل مع من يحبونه ويثقون به فيجب أن نكون ودودين ونبتعد عن العجرفة.

وقد أكد العلم الحديث حكمة أرسطو. نحن نعلم أن بعض وظائف البشر ترتبط بالجانب الأيسر من المخ بينما تتعلق وظائف أخرى بالجانب الأيمن، ويتميز تفكير المخ الأيسر بالمنطق وتحليل الأسباب بينما يهتم المخ الأيمن بالمشاعر والعواطف، ويمكننا استخدام ذلك في معرفة:

* لماذا يشتري الناس؟
* لماذا ننجح ـ أحيانا ـ في البيع لهم؟
* ولماذا نفشل ـ أحيانا ـ في البيع لهم؟

لماذا يشتري الناس؟

يشتري الناس لأسبابهم (المخ الأيمن) وليس لأسبابنا (المخ الأيسر).

فالإنسان يميل بطبعه إلى شراء ما يرغبه أكثر من ميله لشراء ما يحتاج إليه لذا فإن سلوك المشتري عند اتخاذ قرار الشراء يتصف بما يلي:

* يقتنع بالحقائق ويشتري بالمشاعر.
* يقتنع بأسباب العمل ويشتري لأسباب شخصية.
* يقتنع بالمنطق ويشتري بالعاطفة.

بماذا يقوم المخ الأيسر؟

* لا تبعني ملابس، أخبرني عن مدى أناقتي ووجاهتي.
* لا تبعني منزلا، أخبرني عن الموقع المتميز والراحة الكاملة.
* لا تبعني لعبة لطفلي، أخبرني عن سعادته.
* لا تبعني حاسبا آليا، دلني كيف أتفوق على أقراني.
* لا تبعني تأمينا، وفر لي راحة البال والطمأنينة.
* لا تبعني طعاما، حدثني عن الصحة والرشاقة.
* لا تبعني شجرة، اقطف لي ثمرة.

العلاقات الشخصية

حتى نحقق الشرط الأخير الذي وضعه أرسطو يجب أن نترك انطباعا مميزا لدى العميل لأنه سيحكم علينا:

* ليس بما نكون بل بما نبدو عليه.
* ليس بما نقول بل بالطريقة التي نقول فيها.
* ليس بما نفعل ولكن بما يبدو وراء أفعالنا.

ولبناء علاقات شخصية ناجحة:

* ابتسم دائما.
* خاطب الناس بأسمائهم وجاملهم بإخلاص.
* انصت أكثر مما تتكلم.
* كن صادقا بالفعل ولا تتظاهر بالصدق.
* قل الحقيقة مهما كانت مكلفة.

سيحبك عملاؤك بالتأكيد وسيشترون منك إذا اقتنعوا بإخلاصك واهتمامك بهم، والاهتمام الحقيقي يكون بالأفعال لا بالأقوال.

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥

بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨١ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم لسنة ١٩٨١ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة أولى

يستبدل بنص المادة (٢) من المرسوم بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات النص التالي:

يشترط فيمن يقيد في سجل مراقبي الحسابات:

١ - أن يكون شخصا طبيعيا.

٢ - أن يكون حاصلا على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت أو من احدى الجامعات أو المعاهد العليا المعادلة التي يصدر بها قرار من وزير التعليم العالي، وأن يكون عضوا في احدى جمعيات المحاسبين التي يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة.

٣ - أن يكون له مدة خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات يكون قد قضاها كاملة بعد حصوله على المؤهل العالي في أي من الأعمال الآتية:

أ - مراجعة الحسابات في مكتب من مكاتب مراقبي الحسابات القانونية.

ب - ممارسة أعمال المحاسبة أو أعمال مراقبة الحسابات لدى الشركات أو المؤسسات والهيئات العامة أو الخاصة.

ج - ممارسة أعمال المحاسبة أو مراقبة التفتيش على الحسابات لدى احدى الوزارات.

٤ - أن يكون كويتي الجنسية ومتمتعا بالأهلية المدنية الكاملة ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ميلادية.

٥ - أن يكون حسن السمعة غير محكوم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة، أو غير محكوم عليه تأديبيا في جرم يخل بشرف المهنة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو مضت ثلاث سنوات من تاريخ الحكم عليه نهائيا في الجرم التأديبي.

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

مذكر ايضاحية

لمشروع القانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥

بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١

في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات

نظرا للتطور المستمر الذي تشهده مهنة مراقبة الحسابات على الصعيدين الخليجي والعالمي، ومن أجل إعطاء مرونة في تطبيق الشروط الواجب توافرها فيمن يقيد في سجل مراقبي الحسابات، فقد اقتضى الأمر تعديل المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم ٥ / ١٩٨١ التي تتناول شروط مزاولة هذه المهنة.

لذلك فقد أعد مشروع هذا القانون الذي نص في مادته الأولى على استبدال نص المادة الثانية من المرسوم بالقانون المذكور بحيث تصبح مدة الخبرة العملية لا تقل عن خمس سنوات مع حذف البند (٦) منها الخاص باجتياز امتحان مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.

قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣

بشأن حماية الأموال العامة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة المعدل بالمرسوم بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧،
- وعلى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠،
- وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والمرسوم الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار القانون المدني:
- وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه:
- وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة (١)

للأموال العامة حرمة، وحمايتها ودعمها والذود عنها واجب على كل مواطن.

مادة (٢)

يقصد بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا القانون ما يكون مملوكا أو خاضعا بقانون لإدارة إحدى الجهات الآتية أيا كان موقع تلك الأموال في داخل البلاد أو خارجها:

أ ـ الدولة.

ب ـ الهيئات العامة، والمؤسسات العامة.

ج ـ الشركات والمنشآت التي تساهم فيها الجهات المبينة بالبندين السابقين بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق شركات أو منشآت تساهم الدولة أوالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو غيرها من الأشخاص المعنوية العامة في رأسمالها بنصيب ما، ويعتد في تحديد نسبة رأس المال المشار إليها بمجموع الحصص التي للدولة أو غيرها من كافة الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة أو الشركات المشار إليها.

مادة (٣)

يعد في حكم الموظف العام في تطبيق أحكام هذا القانون الأشخاص المنصوص عليهم في المادة (٤٢) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠م المشار إليه.

مادة (٤)

تسري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب خارج إقليم الكويت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه.

مادة (٥)

تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق، والتصرف، والادعاء في الجنايات والجنح المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها.

ولا يجوز تطبيق نص المادة (١٠٤) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه بأي حال على الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

الفصل الثاني

في وسائل الرقابة على الأموال العامة

مادة (٦)

مع مراعاة حكم المادة (٢٩) على الجهات المشار إليها في المادة الثانية إخطار ديوان المحاسبة كتابة بما تجريه من عمليات أو تصرفات تتعلق باستثمار ما لديها من أموال في داخل البلاد أو خارجها وما تتخذه من قرارات في هذا الشأن وما يطرأ عليها من تعديلات ويجب أن يتم الإخطار في ميعاد أقصاه عشرة أيام من تاريخ إجراء العملية أو التصرف أو صدور القرار.

ولرئيس الديوان أن يصدر قرارا بتحديد ميعاد يزيد على ذلك بما لا يجاوز شهرين في الحالات التي تقتضي ذلك، ولديوان المحاسبة استيفاء ما يرد إليه من بيانات والاطلاع على ما يرى لزوم الاطلاع عليه من دفاتر أو سجلات أو أوراق أو مستندات أو حسابات، ويجب على تلك الجهات موافاة الديوان بما يطلبه من معلومات أو مستندات خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ الطلب.

وللديوان حق التعقيب على التصرفات المشار إليها بالفقرة الأولى وإبلاغ الجهة المعنية

وعلى الجهة المعنية الرد على ملاحظات الديوان وتوصياته في شأنها خلال ميعاد أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها إليها.

مادة (٧)

على الجهات المشار إليها في المادة الثانية التي تستثمر أموالا تجاوز قيمتها مائة ألف دينار في الداخل أو الخارج أن تقدم إلى الوزير المختص بيانا كاملا عن أوضاع الأموال المستثمرة لديها وحالتها والأرصدة غير المستثمرة كل ستة أشهر وذلك خلال ثلاثين يوما التالية لهذه الفترة، وعلى الوزير المختص موافاة رئيس ديوان المحاسبة بتقرير شامل خلال شهري يناير ويوليو من كل عام عن الأموال المستثمرة في الجهات التي يشرف عليها.

وعلى رئيس الديوان تسليم رئيس مجلس الأمة نسخة من هذا التقرير وملاحظاته عليه في خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ وصول التقرير إليه.

مادة (٨)

تشكل بمجلس الأمة لجنة دائمة تسمى (لجنة حماية الأموال العامة) تتألف من جميع أعضاء لجنة الشئون المالية والاقتصادية ولجنة الشئون التشريعية والقانونية تكون مهمتها دراسة التقارير المشار إليها في المادة السابقة وتخضع أعمال تلك اللجنة للأحكام الواردة في القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه.

الفصل الثالث

في الجرائم والعقوبات

مادة (٩)

يعاقب بالحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن خمس سنوات كل موظف عام أو مستخدم أو عامل اختلس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها مسلمة إليه بسبب وظيفته.

وتكون العقوبة الحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات إذا ارتبطت التجزئة.

مادة (١٠)

يعاقب بالحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن خمس سنوات كل موظف عام أو مستخدم أو عامل استولى بغير حق على شيء مما ذكر في المادة السابقة لإحدى الجهات المشار إليها في المادة الثانية أو تحت يدها أو سهل ذلك لغيره.

وتكون العقوبة الحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات إذا ارتبطت الجريمة بجناية أخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة.

مادة (١١)

كل موظف عام أو مستخدم أو عامل كلف بالمحافظة على مصلحة لإحدى الجهات المشار إليها في المادة الثانية في صفقة أو عملية أو قضية أو كلف بالمفاوضة أو الارتباط أو الاتفاق أو التعاقد مع أي جهة في داخل البلاد أو خارجها في شأن من شئون تلك الجهات إذا كان من شأن ذلك ترتيب حقوق أو التزامات مالية للدولة أو غيرها من الجهات المذكورة فتعمد إجراءها على نحو يضر بمصلحة هذه الجهات ليحصل على ربح أو منفعة لنفسه أو لغيره، يعاقب بالحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات، فإذا بلغ الجاني مقصده أو كان من شأن جريمته الإضرار بأوضاع البلاد المالية أو التجارية أو الاقتصادية أو ارتكب الجريمة في زمن الحرب تكون العقوبة الحبس المؤبد.

مادة (١٢)

يعاقب بالحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات كل موظف عام أو مستخدم أو عامل له شأن في إدارة المقاولات أو التوريدات أو الأشغال المتعلقة بإحدى الجهات المشار إليها في المادة الثانية، أو يكون له شأن في الإشراف عليها، حصل أو حاول أن يحصل لنفسه بالذات أو بالواسطة أو لغيره بأي كيفية غير مشروعة على ربح أو منفعة من عمل من الأعمال المذكورة.

مادة (١٣)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات كل موظف عام أو مستخدم أو عامل في إحدى الجهات المشار إليها في المادة الثانية أفشى أي معلومات عن الأعمال التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو وفقا لتعليمات خاصة إذا كان من شأن الإفشاء بها الإضرار بمصلحة هذه الجهات أو تحقيق مصلحة خاصة لأحد ويستمر هذا الحظر لمدة خمس سنوات بعد انتهاء خدمة الموظف.

مادة (١٤)

كل موظف عام أو مستخدم أو عامل تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحه المعهود بها إلى تلك الجهة. بأن كان ذلك ناشئا عن إهمال أو تفريط في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة في استعمال السلطة داخل البلاد أو خارجها يعاقب بالحبس المؤقت مدة لاتزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار، ولا تزيد على عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وتكون العقوبة الحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف دينار ولاتزيد على مائة ألف دينار إذا كان الخطأ جسيما وترتب على الجريمة إضرار بأوضاع البلاد المالية أو التجارية أو الاقتصادية أو بأية مصلحة قومية لها أو إذا ارتكبت الجريمة في زمن الحرب.

ويجب على المحكمة إذا أدانت المتهم أن تأمر بعزله من الوظيفة.

مادة (١٥)

يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولاتزيد على عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف عام أو مستخدم أو عامل يحتفظ لنفسه أو لحساب غيره بأصول وثائق رسمية أو صور منها لإحدى الجهات المنصوص عليها في المادة الثانية والتي تتعلق بإحدى الجرائم المذكورة في هذا القانون سواء كانت أوراقا أو غيرها مما يتعلق بالجهة

الإجراءات التحفظية في هذا الشأن وذلك بالنسبة للأموال التي تحت يد المتهم أو يد غيره كلها أو بعضها دون أن يخل ذلك بواجب الجهات المجني عليها المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون في اتخاذ كافة الإجراءات القضائية والتحفظية والقانونية والإدارية من جانبها في داخل البلاد وخارجها لمنع تهريب الأموال.

ويجوز له أن يأمر باتخاذ تلك الإجراءات بالنسبة لأموال زوجه والأولاد القصر أو البلغ أو غيرهم متى كانت لتلك الأموال صلة بالجريمة.

وعلى النائب العام أن يعين وكيلا لإدارة الأموال التي منعت إدارتها بناء على ترشيح رئيس ديوان المحاسبة، ويصدر ببيان واجبات الوكيل وضوابط أدائه لعمله قرار من رئيس الديوان.

وتسري الإجراءات المنصوص عليها في الفقرات السابقة بالنسبة للأشخاص والوقائع التي تخضع للمواد ٤٤,٤٥,٤٧,٤٨ من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ المشار إليه.

مادة (٢٥)

لسلطات التحقيق في سبيل التحفظ على الأموال المشار إليها في المادة السابقة أن تتخذ كل ما تراه من إجراءات في سبيل تتبعها في الخارج وكل ما تراه موصلا للتحفظ على تلك الأموال في أية حالة تكون عليها بما في ذلك الطرق الدبلوماسية والاستعانة بجهات البحث والتحري الأجنبية العامة أو الخاصة.

مادة (٢٦)

لكل ذي شأن أن يتظلم للمحكمة المختصة من قرار المنع من التصرف والإدارة بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار.

وعلى المحكمة أن تفصل في التظلم على وجه السرعة إما برفضه أو بإلغاء الأمر أو بتعديله وتقرير الضمانات اللازمة إن كان لها مقتض. ولا يجوز إعادة التظلم إلا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الفصل في التظلم ويجوز للنائب العام العدول عن الأمر أو تعديله وفقا لمقتضيات التحقيق.

مادة (٢٧)

إذا حكم على المتهم بالإدانة لا يرفع قرار المنع من التصرف والإدارة أو غير ذلك من الإجراءات التحفظية على الأموال إلا بعد الانتهاء من تنفيذ العقوبات المالية المقضي بها على الجاني علاوة على نفقات الإدارة وتكاليف البحث عن الأموال في الخارج.

ويجوز للنيابة العامة اقتضاؤها جبرا من الجهات المختصة لديها على تلك الأموال والتصرف فيها بالبيع ويجوز أن يتم البيع بالطريق الإداري.

مادة (٢٨)

تعتبر باطلة التصرفات التي أجراها المحكوم عليه في الأموال المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو من آلت إليهم هذه الأموال إذا كانت هذه التصرفات بقصد تهريب هذه الأموال أو تفويت حق الجهة المضرورة في استيفاء ما عسى أن يحكم به عليه.

ولا يسري البطلان المنصوص عليه في الفقرة السابقة على التصرفات التي تمت بعوض وإلى الأشخاص حسني النية، ولا يعتبر الشخص حسن النية إذا كان يعلم أو كان بإمكانه أن يعلم بالجريمة أو بالغرض من التصرف.

وتسري أحكام الفقرتين السابقتين على التصرف في الأموال المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في المواد ٤٤,٤٥,٤٧,٤٨ من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ المشار إليه.

الفصل الخامس

أحكام ختامية

مادة (٢٩)

على الجهات المشار إليها في المادة الثانية موافاة رئيس ديوان المحاسبة بتقرير مفصل عن الأوضاع الخاصة بالاستثمارات القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون سواء في داخل البلاد أو خارجها في ميعاد أقصاه ستة أشهر من التاريخ المشار إليه على أن يخطر رئيس الديوان بكل ما يطرأ من تعديلات على أوضاع تلك الاستثمارات خلال تلك الفترة في ميعاد أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ التعديل.

وعلى رئيس ديوان المحاسبة تسليم رئيس مجلس الأمة نسخة من هذا التقرير وملاحظاته عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وصوله إليه.

مادة (٣٠)

تسري أحكام المواد ٤٤,٤٥,٤٧,٤٨ من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ المشار إليه بالنسبة للأفعال التي وقعت قبل تاريخ العمل بهذا القانون، وتلغى بالنسبة لما يقع بعد ذلك.

كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (٣١)

يصدر رئيس ديوان المحاسبة بعد أخذ رأي الوزير المختص بحسب الأحوال القرارات اللازمة لمباشرة اختصاصات ديوان المحاسبة المنصوص عليها في هذا القانون وكيفية تداول المعلومات بما يكفل سريتها.

مادة (٣٢)

على رئيس مجلس الوزراء، والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بقصر بيان في: ١٥ شعبان ١٤١٣هـ

الموافق: ٧ فبراير ١٩٩٣م

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

مذكرة إيضاحية للقانون الصادر بشأن حماية الأموال العامة

تنص المادة ١٧ من الدستور على أن «للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن». وقد تناولت المواد من ٤٤ إلى ٥٢ من الفصل الثاني من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠م بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠م الواردة تحت عنوان «اختلاس الأموال الأميرية والغدر»، تأثيم الجرائم التي تقع على المال العام، وكانت قد تكشفت في الآونة الأخيرة ضروب من العبث بالمال العام، ولاسيما في موضوع استثمارات هذا المال في الخارج أو في الداخل، واتضح أنه في العديد من الحالات يعمد من يستولي على الأموال العامة استغلال لنفوذه وسلطة وظيفته إما إلى تهريب هذه الأموال إلى الخارج، حيث تتمتع بحماية السرية التي تعصمها من الكشف عنها، وتكون بمنأى عن استردادها، أو عن أن تمتد إليها يد العدالة، وإما إلى التصرف فيها صوريا إلى الغير لإخراجها من دائرة الشبهة، ومن طائلة القانون. وحرصا على حماية المال العام ومعاقبة كل مسئول يعتدي عليه، أعد هذا المشروع، وهو يرتكز على الرغبة في تحقيق الأهداف الآتية:

أولا: تحقيق أقصى حماية ممكنة للأموال العامة حسبما عبرت عن ذلك نصوص المشروع. من ضرورة استكمال النقص في التشريعات القائمة التي تخلو من نصوص تلاحق الكثير من الأنشطة الإجرامية المستحدثة في خصوص العدوان على المال العام.

ثانيا: الأخذ بأسلوب الوقاية خير من العلاج حتى لا تشهد البلاد مرة أخرى حوادث من نوع ما تكشف في الآونة الأخيرة من اعتداءات صارخة على الأموال العامة وسن نظام جديد يحكم قبضة الدولة المعززة بالشرعية على الأموال العامة من خلال رقابة حكومية وشعبية جادة.

ثالثا: مد مظلة الحماية إلى الاستثمارات التي تتم في الخارج بعد أن تعاظم دورها حتى أصبحت رافدا أساسيا من الروافد الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

رابعا: تغليظ العقوبات والضرب بقسوة على كل يد تمتد للعبث بالمال العام، وفي الوقت ذاته أباح المشروع للمحكمة إذا وجدت من ظروف الجريمة وملابساتها أو إذا كان موضوعها أو الضرر الناجم عنها يسيرا أن تنزل بالعقوبة إلى الحبس الذي لاتزيد مدته على ثلاث سنوات وبغرامة لاتزيد على ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

خامسا: تتبع الأموال المستولى عليها بغير حق، سواء في داخل البلاد أو خارجها في أية حالة تكون عليها، والتحفظ عليها ضمانا لما عسى أن يقضي به من غرامات، ورد الأموال المستولى عليها دون وجه حق وسائر التضمينات الأخرى، وإبطال التصرفات الناقلة للملكية التي قد يعمد إليها الجاني في مجال إخفاء أوتهريب الأموال، وكعمليات بيع العقارات والأسهم، أو كالهبات والتبرعات سواء كانت التصرفات الناقلة للملكية بعوض أو بغير عوض. وقد راعى المشروع تمكين الجهات المجني عليها من استيفاء حقوقها وتقويت الفرصة على الجاني أو أي شخص متواطىء معه في توريط الأموال تحت أي ستار ولو كان ذلك في شكل إبرام عقود أو إجراء تصرفات ومحاولة إضفاء صفة شرعية عليها. وحماية حقوق الغير حسن النية الذي أجرى مع الجاني تصرفا أو أبرم معه عقدا دون أن تتحقق لديه شبهة تواطؤ أو سوء نية. وهذا المبدأ يحقق العدالة ويتفق مع أحكام الدستور، خاصة المادة (١٨) التي تنص على أن «الملكية الخاصة مصونة»، وهو مبدأ مستقر طبقته المحكمة الدستورية في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٨١/٧/١١ واعتبرته من المقومات الأساسية للمجتمع.

سادسا: منح الأموال المحكوم بها، والواجب اقتضاؤها من أموال المحكوم عليه في إحدى جرائم الأموال العامة، حق التقدم على غيرها من حقوق الامتياز الأخرى باستثناء حقوق النفقة الشرعية بأنواعها ومن شأن هذه الركائز التي يقوم عليها المشروع حماية الأموال العامة من عبث العابثين، وطمع الطامعين والمبادرة إلى سد النقص الذي يعتور التشريعات القائمة حتى يمكن ملاحقة الجريمة في المهد قبل تفاقمها وتعاظم خطرها.

ويضم المشروع خمسة فصول خصص الأول للأحكام العامة والثاني لبيان وسائل الرقابة على تلك الأموال، والثالث للجرائم والعقوبات، والرابع للإجراءات التحفظية والأخير للأحكام الختامية. وحتى يبلغ المشروع الأهداف المرجوة منه فقد تضمن الفصلان الأول والثاني نصوصا تحكم الرقابة على المال العام وتذود عنه في مرحلة مبكرة ليصبح هذا المال تحت السيطرة من قبل جهات الرقابة الحكومية والشعبية في وقت يحول دون استفحال خطر التلاعب في تلك الأموال بدلا من الانتظار حتى وقوع الجريمة، وتلافيا لاكتشافها المتأخر بعد أن يكون الجاني قد رتب نفسه وهرب الأموال التي اختلسها أو استولى عليها بغير حق فتضيع بالتالي على الدولة فرصة استرداد تلك الأموال في الوقت المناسب، أما الفصل الثالث فقد جاءت نصوصه معبرة عن الاتجاه الذي تبناه المشروع من الرغبة في تشديد العقوبات وملاحقة كل صور الاعتداء على المال العام، أما الفصل الرابع فكان من الطبيعي استكمالا للتنظيم المقترح أن يتضمن أحكاما عامة تتعلق بإجراءات التحفظ على الأموال وتتبعها تحت أي يد تكون والتظلم منها والنص على بطلان

التصرفات إذا كان الهدف منها تهريب الأموال.

وبالنسبة للفصل الأخير فقد تضمن حكما الزمت بموجبه جميع الجهات المشار إليها في المادة الثانية بإبلاغ ديوان المحاسبة عما لديها من استثمارات قائمة بالفعل حتى تاريخ العمل بهذا القانون سواء كانت تلك الأموال في داخل البلاد أو خارجها وأن يتضمن التقرير الحديث عن أوضاع تلك الاستثمارات في رأي الجهة المستثمرة.

وقد استحسن المشروع تصدير التنظيم المقترح بعبارة النص الدستوري الذي يقرر أن (للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن) والقصد من ذلك هو إظهار مدى اهتمام الدستور بالمال العام وبيان أن للمواطنين من ذلك إظهار دوره في الذود عنه والمحافظة عليه وهناك جزاءات تقع على المواطن الذي يتقاعس عن أداء هذا الواجب الوطني.وقد تضمنت المادة الثانية تعريف الأموال العامة، وقد رئي الأخذ بهذا النص لسببين:

أولهما: خلو التشريع القائم من نص يعرف صراحة الأموال العامة تعريفا جامعا مانعا.

ثانيهما: أضاف المشرع طائفة الشركات والمنشآت التي تساهم فيها الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها، وعرفت المادة الثالثة الموظف العام في تطبيق أحكام هذا القانون. وقد جاء هذا النص ليشمل جميع الطوائف المنصوص عليها في المادة (٤٣) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء.

ورغبة في ملاحقة كافة أنواع الجرائم التي تقع على المال العام مما نص عليه في هذا القانون لو وقعت في الخارج أخذا بمبدأ عينية الجريمة، فقد نصت المادة الرابعة على سريان أحكامه على كل من يرتكب خارج إقليم الكويت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه. ونظرا لأن معظم جرائم هذا القانون من الجنايات التي تختص بها بحسب الأصل النيابة العامة، لذلك — فقد رئي أن يسند إلى النيابة العامة كذلك الاختصاص بالجنح المنصوص عليها في القانون المشار إليه باعتبارها فرعا على الأصل وحضر المشرع أعمال المادة (١٠٤) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المادة (٥). و قد وضع المشرع في المادتين السادسة والسابعة مجموعة من الإجراءات القصد منها فرض نوع من الرقابة الحكومية على حركة الأموال العامة التي يدفع بها في المجالات المختلفة للاستثمار من جهة واكتشاف أي اعتداء يقع على تلك الأموال في المهد، قبل أن يستفحل خطره. وحرص المشروع على جعل الإجراءات المقترحة تتسم بالبساطة والجدية على نحو يتناسب مع سمو الغاية وأهمية الهدف وهو الحفاظ على الأموال العامة. وليس صحيحا ما قد يقال إن من شأن تلك الإجراءات وضع عراقيل تؤثر على حركة تداول الأموال في مجالات الاستثمار التي تحتاج إلى خفة الحركة وسرعة في اتخاذ القرار، ذلك أن النظام المقترح ليس من شأنه التدخل في آلية اتخاذ القرار فكل جهة لها الحرية الكاملة في اتخاذ ما تراه مناسبا وملائما من إجراءات استثمارية في حدود ما تسمح به الأوضاع التي تحكم عملها. كما أن الإخطار الكتابي أمر ميسور في ضوء التقنيات الحديثة، وليس من شأنه أن يعرقل بأي صورة العملية الاستثمارية ذاتها لأنه بعيد عنها وخارج عن نطاقها، فكل ما هو مطلوب هو أن يتم الإخطار بعد تمام العملية وليس للديوان إلا حق التعقيب أو إبداء الملاحظات أو إصدار التوصيات تاركا مسئولية اتخاذ القرار للجهة المختصة، وحتى بالنسبة للتوصيات فهي بطبيعتها غير ملزمة، ومن حق الجهة المهنية التصرف على خلافها انطلاقا من مسئوليتها عن اتخاذ القرار. وللربط بين المادتين (٢٩،٦) رئي تصدير المادة (٦) بعبارة (مع مراعاة حكم المادة ٢٩) للدلالة على أن حكم هذه المادة لن يسري إلا بعد مضي المواعيد المشار إليها في المادة (٢٩). ونصت المادة (٨) على أن تشكل بمجلس الأمة لجنة جديدة دائمة بالمجلس تسمى (لجنة حماية الأموال العامة) تتألف من جميع أعضاء لجنة الشئون المالية والاقتصادية ولجنة الشئون التشريعية والقانونية مهمتها دراسة التقارير التي يتسلمها رئيس مجلس الأمة من رئيس ديوان المحاسبة. وقد نص على خضوع هذه اللجنة في عملها لأحكام اللائحة الداخلية للمجلس. أما المادة (٩) فتقابل نص المادة (٤٤) من التشريع الحالي، وقد رأت اللجنة تغليظ العقوبة السالبة للحرية حتى يتحقق الردع العام المستهدف من التنظيم الجديد وأضافت ظرفا مشددا ترتفع به العقوبة على نحو ما جاء بالفقرة الثانية.

أما المادة (١٠) فتقابل المادة (٤٥) من التشريع الحالي وقد أخذ المشروع عند صياغة هذه المادة بذات النهج الذي سار عليه في المادة السابقة. كما أن المادة (١١) من المشروع تقابل نص المادة (٤٧) من التشريع الحالي وقد أدخل المشروع على النص القائم تعديلين جوهريين:

الأول: أنه أضاف صورا جديدة للركن المادي وهي الانحراف بالتكليف بالمفاوضة أو الارتباط أو الاتفاق أو التعاقد مع أي جهة في داخل البلاد أو خارجها في شأن من شئون الجهات التي يعمل الجاني لحسابها.

الثاني: إنه غلظ العقاب على من يرتكب هذه الجريمة بجعله الحبس المؤبد أو المؤقت الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات، وأضاف النص المقترح ثلاثة ظروف مشددة أولها إذا بلغ الجاني مقصده وحصل بالفعل على الربح لنفسه أو لغيره، وثانيها كان من شأن جريمته الإضرار بأوضاع البلاد المالية أو التجارية أو الاقتصادية، وثالثها إذا ارتكب الجريمة في زمن الحرب بحيث تصبح العقوبة الحبس المؤبد. والمادة (١٢) تقابل نص المادة (٤٨) من التشريع الحالي وقد أدخل النص المقترح على النص القائم تعديلا مهما يتعلق بتغليظ العقاب على مرتكب هذه

الجريمة.

وجعلت المادة (١٣) من إفشاء الأسرار جريمة ومناط العقاب في هذا النص أن يكون من شأن الإفشاء بالمعلومات الإضرار بمصلحة لإحدى الجهات أو تحقيق مصلحة خاصة لأحد ويلاحظ أن حظر إفشاء المعلومات يمتد لمدة خمس سنوات بعد انتهاء خدمة الموظف أو المستخدم أو العامل.

ونص المادة (١٤) مستحدث في التشريع الجزائي الكويتي وقد تضمن حكما لم يكن محل تجريم من قبل وقد حدد النص:

الصور التي يجوز فيها وقوع الركن المادي للجريمة وحصره في صورة أداء الوظيفة، وصورة الإخلال بواجبات الوظيفة، وصورة الإساءة في استعمال السلطة في داخل البلاد أو خارجها.

وهذه الصور وإن وردت على سبيل الحصر إلا أنها في الواقع تستغرق جميع تطبيقات هذه الجريمة لما يتسم به تعبير أداء الوظيفة وواجباتها واستعمال السلطة من مرونة تكفل تغطية جميع فروض الخطأ غير العمدي، وهذه الجريمة تقابل جريمة إهمال الموظف العام المعروفة في القانون العام الإنجليزي. وقد رئي جعل هذه الجريمة في مصاف الجنايات في حالة الخطأ الجسيم. أما المادة (١٥) فقد حظرت على العاملين أو المستخدمين أو العمال الذين يعملون بالجهات المشار إليها في المادة الثانية الاحتفاظ لأنفسهم أو لحساب غيرهم بأصول للوثائق الرسمية التي يتصلون بها بحكم عملهم في الجهات التي تتعلق بها تلك الوثائق.

أو بصورة منها ويستوي أن تكون المستندات متعلقة بالجهة التي لايزال الجاني يعمل بها أو كان يعمل بها دون أن تتوافر في حقهم نية اختلاس تلك الوثائق إذا كانت هذه الوثائق أو صورها متعلقة بإحدى جرائم الأموال العامة التي يجري التحقيق فيها وكان من المفيد للعدالة اطلاع جهات التحقيق عليها لتعينها على إقامة الدليل على الجاني. وعلى الرغم من علم الجاني بأمر التحقيق الذي يجري في هذا الشأن فيظل محتفظا بما تحت يديه من وثائق أو صور. ونظرا لما يسببه حجب هذه المستندات من أضرار بالغة بعملية التحقيق وما قد يترتب على ذلك من إفلات مجرم أو الإساءة إلى بريء، فقد جرم النص هذا الفعل بوصف الجنحة وأخذا بمبدأ تفريد العقاب رئي تخفيف العقوبة إذا كان الجاني من غير العاملين الحاليين أو السابقين بالجهة المجني عليها. ورغبة في تشجيع الجاني على تسليم ما لديه من وثائق أو مستندات أو أوراق أو أي صور منها قرر النص إعفاءه من العقاب إذا قدم هذه الأوراق للسلطات المعنية قبل الانتهاء من التحقيق المشار إليه.

وتقابل المادة (١٦) نص المادة (٥٠) من التشريع الحالي وهي تتحدث عن العقوبات التكميلية الوجوبية التي يجب على المحكمة الحكم بها عند الإدانة فضلا عن العقوبات السالبة للحرية. وكل ما طرأ عليها من تعديل هو رفع قيمة الغرامة المحكوم بها لتصبح ضعف قيمة الأموال التي اختلسها المحكوم عليه أو استولى عليها أو موضوع التسهيل، ورغبة في تحقيق الحكمة التي تغياها التنظيم الجديد من وصول الإخطار المشار إليه في المادة (٦) لديوان المحاسبة والبيان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة السابعة للوزير المختص فقد اتجه المشرع إلى تجريم فعل كل من يتسبب بعمده في عدم وصول الإخطار أو البيان إلى الجهات المختصة في الميعاد المحدد بوصف الجنحة (المادة ١٧)، أما نص المادة (١٨) فيخاطب الكافة أيا كانت صفاتهم وقد استلهم المشرع حكمه من نص المادة (١٤٣) من قانون الجزاء وعني بتطويره وتوظيفه لخدمة جرائم الأموال العامة. تحاشيا لآثارها المدمرة، وتجنبا لعواقبها الوخيمة وهذا النص جاء ترجمة للواجب الوطني العام الذي نادى به دستور البلاد عندما نص في المادة (١٧) على أن (للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن). ونظرا لأن هذا النص يعاقب الجاني على نشاط سلبي فقد روعي ذلك عند تقدير العقوبة بحيث تصبح الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لاتزيد على عشرة الاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، وقد راعى النص عدم إخضاع المخالطين للجاني في معيشته كزوجه وأصوله وفروعه لحكمه لأنهم قد يعلمون بحكم هذه المخالطة بأمر ما وقع منه ومع ذلك لا يقوون على التبليغ ضده بحكم الصلة الفطرية التي تربطهم به واتجه المشروع في المادة (١٩) إلى تجريم فعل كل من يقدم إلى أي جهة رسمية ولو لم تكن إحدى جهات التحقيق ببيانات كاذبة أو معلومات غير صحيحة أو يخفي بيانات أو معلومات عن الجهات المذكورة في المادة الثانية من هذا القانون أو يرتكب غشا أو تدليسا في شهادة أو إقرارا يتعلق بأي من الجرائم المنصوص عليها فيه. وحرص المشرع على النص في الفقرة الثانية من المادة (١٩) على عدم سريان حكم هذه المادة على زوج أي شخص له يد في الأفعال المشار إليها أو على أصوله أو فروعه. ورغبة في استرداد الأموال محل الجريمة بكل السبل فقد منع نص المادة (٢٠) المحكمة من أن تقضي بالامتناع عن النطق بالعقاب إعمالا لنص المادة (٨١) من قانون الجزاء ما لم يبادر الجاني إلى رد الأموال المشار إليها قبل قفل باب المرافعة وعندئذ يجوز للمحكمة إعمال النص السابق إذا وجدت لذلك محلا. ومراعاة لظروف وملابسات القضايا التي يكون موضوع المال فيها قليل القيمة فقد أجيز لمحكمة الجنايات التي تنظر الدعوى إذا وجدت من تفاهة المال أو الضرر الناجم عن الجريمة ما يدعو إلى الإمساك عن تطبيق الجناية أن تستبدل بها عقوبة الجنحة ولها في ذلك أن تقضي بالغرامة بدلا من الحبس.

وقد جاء نص المادة (٢١) تعبيرا عن الرغبة في تشجيع كل من يثوب إلى رشده أو يستيقظ ضميره فجأة أو تدعوه الخشية من العواقب من المشاركين في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب إحدى الجرائم

المنصوص عليها في هذا القانون فقرر له الإعفاء من العقوبة وجوبا إذا بادر إلى الإبلاغ قبل البدء في تنفيذ الجريمة، كما قرر النص حالتين أخريين للإعفاء الجوازي على نحو ما ورد فيه، ولهذا الحكم نظير في المادة (٥٦) من قانون الجزاء وفي المادة (٢٢) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ المعدل لبعض أحكام قانون الجزاء.

وما ورد بالمادة (٢٢) مظهر آخر للرغبة المؤكدة في استرداد الأموال موضوع الجريمة فقد تنقضي الدعوى الجزائية بوفاة الجاني مثلا، ومع ذلك فإنه يمكن ملاحقة المال تحت يد الورثة والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جدية من الجريمة إذ يصبح مسئولا عن تلك الأموال بقدر ما أفاد وتقدم المادة (٢٣) صورة أخرى من صور الاهتمام برد الأموال موضوع الجريمة، فقد أصبحت الأحكام الصادرة بالغرامة أو الرد أو التعويض واجبة النفاذ فورا من يوم صدورها على أموال المحكوم عليه حتى إذا طعن المحكوم عليه بالمعارضة أو بالاستئناف ما لم تر المحكمة المنظورة أمامها الدعوى أن تأمر بوقف تنفيذها. وقد خلت التشريعات القائمة من نصوص تعطي للنيابة العامة سلطة منع الشخص من التصرف في أمواله وغل يده عن إدارتها، لذلك قصد بنص المادة (٢٤) سد ثغرات في التشريعات كشفت عنها التطبيقات العملية رغبة في تطويق أي اعتداء يقع على الأموال العامة ومواجهتها بالإجراءات الكفيلة بردها والحيلولة دون تهريبها أو تسييلها لمنع إخراجها من البلاد بأي شكل.

والمادة (٢٥) تقرر حق سلطات التحقيق في أن تتخذ كل ما تراه موصلا إلى تعقب الأموال التي تم تهريبها إلى الخارج ولو باستعمال الطرق الدبلوماسية أو اللجوء إلى جهات البحث والتحري الأجنبية العامة أو الخاصة وأباح القانون لكل ذي شأن أن يتظلم من قرار المنع من التصرف والإدارة، وحث على الفصل في هذه التظلمات على وجه السرعة، ونص على أنه لايجوز إعادة التظلم إلا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الفصل في التظلم المادة (٢٦) أما المادة (٢٧) فقد قصد بها أن يستمر التحفظ على الأموال المتحفظ عليها كلها حتى بعد الحكم بالإدانة انتظارا إلى الانتهاء من إجراءات التنفيذ على أموال المحكوم عليه ولو كان موضوع تلك الأموال يزيد على قيمة الأموال المحكوم بردها مضافا إليها الغرامات والتعويضات والمصاريف، وتلاحق المادة (٢٨) بالبطلان التصرفات التي أجراها المحكوم عليه أو من التي إليه هذه الأموال إذا كانت هذه التصرفات متعلقة بجرائم هذا القانون وقصد منها تهريب هذه الأموال أو تفويت حق الجهة المضرورة من استيفاء ما عسى أن يحكم به عليه، وقد راعت هذه المادة حماية المال العام، وتمكين الجهة الحكومية المتضررة من استيفاء حقوقها وتفويت الفرصة على المتهم أو أي شخص متواطىء معه في تهريب الأموال تحت أي ستار ولو كان ذلك مستترا بإبرام عقود أو إجراء تصرفات ومحاولة إضفاء صفة شرعية عليها لذلك جاءت هذه المادة لتقرر حكما واضحا ببطلان هذه التصرفات حتى تتمكن الجهة المضرورة من استيفاء كافة حقوقها ولما كان هذا النص يقرر حكما عاما يجب تطبيقه في كل الحالات التي تتم أو تمت بقصد تهريب الأموال العامة أيا كان تاريخ ارتكاب الجريمة أو التصرف، فقد رئي عدم تحديد تاريخ معين للتصرفات التي تبطل، أو ربط هذا البطلان بمدة معينة قبل الغزو أو بعده وإنما ترك ذلك كحكم عام لا يتقيد إلا بالقواعد العامة وفي هذا حماية أكبر للمال العام.

وإذا كان الهدف الأساسي للنص هو حماية المال العام فإنه في ذات الوقت تجب المحافظة على حقوق الشخص حسن النية الذي أجرى مع المتهم تصرفا أو أبرم معه عقدا دون أن تتحقق لديه شبهة تواطؤ أو سوء نية. وهذا المبدأ يحقق العدالة ويتفق مع أحكام الدستور وخاصة المادة (١٨) التي نصت على أن (الملكية الخاصة مصونة) وهو مبدأ مستقر طبقته المحكمة الدستورية في حكمها الصادر في ١٩٨١/٧/١١ واعتبرته من المقومات الأساسية للمجتمع. كما أن القاعدة العامة في القانون المدني المادة (١٨٩) توجب حفظ حق الشخص حسن النية في حالة بطلان العقد إذا كان هذا الشخص قد تلقى حقه معاوضة. لذلك فقد التزم النص هذ المبدأ أيضا ونص على عدم سريان البطلان وعلى التصرفات التي تمت بعوض إلى الأشخاص حسني النية. وتطبيق هذا النص يعني أن التصرف الذي تم بغير عوض حتى إلى شخص حسن النية كهبة أو تبرع فإنه يبطل وتسترد الجهة المضرورة حقها كاملا في استيفاء أموالها قبل الشخص الموهوب له ولما كان هذا النص يقضي ببطلان تصرفات مدنية ويسري على ما تم منها قبل صدور القانون فإنه يجوز سريانه بأثر رجعي وقصد بالمادة (٢٩) وضع صورة حية أمام رئيس ديوان المحاسبة عن حالة الأموال المستثمرة في تاريخ العمل بهذا القانون والتي مازالت تستثمر حتى الآن في داخل البلاد أو في خارجها، واستلزم النص نقل هذه الصورة إلى رئيس مجلس الأمة حتى تتحقق الرقابة الحكومية والشعبية في آن واحد على المال العام. وبموجب المادة (٣٠) أصبحت المواد ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ ملغاة بالنسبة للأفعال اللاحقة على تاريخ العمل بهذا القانون، ولكنها ستظل قائمة بالنسبة للأفعال التي وقعت قبل هذا التاريخ، ولو تراخى تاريخ اكتشافه لما بعد العمل بالقانون الجديد وحتى لا يقال إن شئون الاستثمار يجب أن تحاط بالسرية وأن تداول المعلومات بين الجهة المستثمرة وديوان المحاسبة من شأنه إفشاء سرية هذه المعلومات بما يعود بالضرر على تلك الاستثمارات نصت المادة (٣١) على أن يصدر رئيس ديوان المحاسبة بعد أخذ رأي الوزير المختص بحسب الأحوال القرارات اللازمة لمباشرة الديوان لاختصاصاته المبينة في هذا القانون ومن الطبيعي أن هذه القرارات ستتعرض بالضرورة لنظام تداول المعلومات وكفالة سريتها.